

معجم

المصطلحات القانونية وحقوق الإنسان

الدكتور
أحمد عبد الوهاب الشرقاوي



للنشر والتوزيع
الوراق
www.alwaraq-pub.com

أَمْوَاجٌ
للطباعة والنشر والتوزيع

وحدة الدراسات الاستراتيجية

معجم
المصطلحات القانونية
وحقوق الإنسان
الجزء الثاني

إعداد
وحدة الدراسات الإستراتيجية
المركز الثقافي الآسيوي

إشراف
شبكة كتب الشيعة
د/ أحمد عبد الوهاب الشرقاوي



2015



محمفوظ
جميع حقوق

341.4 :

رقم التصنيف

وحدة الدراسات الاستراتيجية / المركز

المؤلف ومن هو في حكمه

الثقافي الآسيوي: د. أحمد الشرقاوي

معجم المصطلحات القانونية وحقوق الإنسان

عنوان الكتاب

: أمواج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن

بيانات الناشر

: الجزء الثاني 239 صفحة

عدد صفحات الكتاب

2015/2/811 :

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

9789957596583 :

الرقم المعياري الدولي (ISBN)

: حقوق الإنسان/ المصطلحات/ القانون الدولي

الواصفات

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

• تم إعداد بيانات القهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

جميع حقوق الملكية الأدبية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة هذا الكتاب أو أي جزء منه أو إدخاله على الكمبيوتر أو ترجمته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر.



مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

شارع الجامعة الأردنية عمارة المساف

مقابل كلية الزراعة

تلفاكس ٥٣٣٧٧٩٨

info@alwaraq-pub.com

أمواج للطباعة والنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمان
تلفاكس: 0096264889651 / 0096264888361

amwajpub@yahoo.com :
www.amwaj-pub.com



مُقَدِّمَةٌ

المعرفة حق أصيل من حقوق الإنسان، وتيسير الحصول على هذه المعرفة واجب أساسي على كل معلم.

لم يعد التعلم والتثقف من قبيل الترف المعرفي، ولم يعد أيضًا عبئًا يتخلص منه الناس لصعوبته أو ثقله وجفافه، إنما أتاحَت وسائل الاتصال - التي جعلت من العالم قرية متناهية الصغر - الحصول على المعلومات أيسر من أي شيء.

وهو ما يمنح البشرية فرصة رائعة في قفزة نوعية نحو التقدم الهائل، لاسيما شعوب العالم الثالث التي عانت أشد المعاناة جراء جهلها ونقص المعلومات لديها.

لقد كان حلمنا دائمًا هو أن نجعل المعرفة أجهل في الشكل وأسهل في التناول وأبسط في المضمون، مهما كان موضوعها؛ بل حلمنا أن تكون المعلومات ألد وأشهى من المأكولات والخلوى، وأيسر في الاستيعاب والهضم من الطعام الصحي، وأجمل رونقًا وأشد جذبًا من متع الدنيا، للكبار والصغار على كافة مستوياتهم.

لذا ؛ فقد جعلنا شعار موسوعتنا (تبسيط العلوم) وجعلنا هدفنا (العلم للجميع) وجعلنا منهجنا (متعة التعليم والتعلم).

فعمدنا إلى جمع المصطلحات والمعلومات الأساسية في موضوع الديمقراطية لاسيما فيما يتعلق بالنواحي الحقوقية، وقدمناها في شكل مبسط وجذاب، مع التأكيد على الوثوق التام في كل المعلومات ؛ اعتمادًا على أوثق المصادر.

وللأمانة العلمية فإننا لم نضف جديدًا إلى بحر المعلومات، إنما اعتمدنا على ما هو موجود، وتذخر به المكتبات من الموسوعات ودوائر المعارف والمعاجم والأطالس، في شتى صورها المطبوعة والرقمية.

فقد أنتجت البشرية كمًّا أكثر من رائع في مجال المعلومات، وخلف العلماء تراكمًا معرفيًا ما يزال يتزايد، فيزيد من سرعة تقدم ركب الحضارة الإنسانية، وما علينا تجاه الأجيال الجديدة ؛ ليس أقل من تقديم هذا الكم الهائل في شكل مبسط وجذاب وموثوق.

فاقتطفنا من كل بستان زهرة، وضممنّاها في مجموعة من الباقات والفصول والأبواب، لنقدمها إلى القراء والمثقفين والباحثين، مادة ثقافية وعلمية وبحثية ؛ تجعل من التعليم متعة وليس عبئًا، وتجعل من القراءة ممارسة أساسية وليس هواية، وتجعل من الشغف بالمعرفة عبادة وليس عادة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.



الخدمة المدنية *Civil service*

الخدمة المدنية جهاز إداري لضبط وتنظيم الحركة الوظيفية في الدولة، وهو يعين الأفراد للقيام بالخدمات العامة في البلاد. فالموظفون الذين يمثلون بلادهم في الخارج، وكذلك الذين يعملون في مصلحة الضرائب، وفي إدارة الصحة العامة، هؤلاء جميعاً موظفون في دوائر حكومية. وفي كثير من البلاد، تعين الدولة مباشرة رجال الشرطة والمدرسين في المدارس. وفي بعض البلاد، يُعدّ موظفو الإدارة العليا في المؤسسات العامة الخاضعة للدولة موظفين حكوميين أيضاً.

وفي معظم البلاد، لا يُعدّ الأشخاص الذين يخدمون في القوات المسلحة أو يعملون في الحكومة المحلية موظفين حكوميين.

تكون الوظائف في دوائر الحكومة في معظم البلاد متاحة لجميع مواطني البلد، دون تمييز للطبقة الاجتماعية أو العقيدة أو اللون. ولكن، عموماً تتطلب الوظائف الحكومية ممن يلتحق بها أن يكون على مستوى معين من التعليم أو الخبرة العملية. وفي بعض البلاد، هناك مناصب تُشغل بأناس لهم اهتمامات إقليمية أو محلية خاصة.

وتحاول معظم البلاد حماية الموظفين الحكوميين من ضغوط القطاع الخاص وتأثيره عليهم. وتتوقع الحكومة أن يربأ موظفوها عن الفساد، وألا يستخدموا نفوذهم لتسهيل مصالح جماعات أو أفراد من القطاع الخاص.

مجال عمل دوائر الخدمة المدنية:

في الأصل، كانت الوظائف الحكومية تختص بمسائل مثل الدفاع والشؤون الخارجية والعدل والمالية والقانون الداخلي والنظام. ولكن، خلال القرن العشرين، توسع الكثير من البلاد في مجال الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وفي كثير من البلاد الآن، يعمل في الخدمات الجديدة عدد أكبر ممن يعمل في الخدمات التقليدية. وتختص هذه الخدمات الجديدة بمجالات مثل التأمين والصحة وتشغيل العمالة والتعليم.

وفي البلاد الشيوعية، تتحكم الوزارات المركزية في جميع أوجه النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ولهذا السبب، فإن الدوائر الحكومية في هذه

البلاد هيئات كبيرة ذات نفوذ. ولكن نشاطات الوظائف الحكومية في البلاد الشيوعية تقع دائماً تحت الرقابة الصارمة للحزب الشيوعي.

وفي النظام الاتحادي، تنقسم مهمة تشغيل دوائر الحكومة بين السلطات الفيدرالية والإقليمية.

نبذة تاريخية:

كانت الإمبراطوريات القديمة في مصر والصين وروما تدين بالكثير لدوائر الحكومة أو الخدمة المدنية، وتنبع الكثير من أحكام قواعد الإدارة المدنية عن تلك الدوائر الحكومية القديمة.

كانت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في القرون الوسطى قوة دينوية، بالإضافة إلى كونها هيئة دينية وكان لها أكثر وظائف الخدمة المدنية فعالية على مستوى أوروبا. وقد ورثت الكنيسة البيروقراطية وتنظيم المناصب، ونظام هيئة الكهنوت المنظمة في مراتب متسلسلة، وتنظيم الرتب من الإمبراطورية الرومانية.

وتقوم الوظائف في دوائر حكومية اليوم في كثير من بلدان إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية على نموذج تلك الوظائف التي عينها فريدريك الثاني في بروسيا، ونابليون الأول في فرنسا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. وتقوم الوظائف الحكومية في بريطانيا والولايات المتحدة وفق الإصلاحات التي تمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد كانت معظم الحكومات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين تعين الناس في وظائف الدوائر الحكومية على أساس مدى نفعهم للحكومة، ومكافأة لهم على خدماتهم السياسية. وهذا الأسلوب يعرف بما يسمى المحسوبية أي إسناد الوظائف الحكومية على غير أساس الكفاءة وحدها ونتج عن ذلك قلة الكفاءة والفساد.

والبلاد التي ليس بها خدمة مدنية والتي لا تعمل فيها دوائر الحكومة بطريقة سليمة تقع أحياناً ضحية للدكتاتوريات العسكرية. ففي مثل هذه البلاد، يمكن أن يمثل الجيش المصدر الوحيد للسلطة المنظمة.



خدمات الشباب Youth service

خدمات الشباب جزء من الخدمات التعليمية في بريطانيا وأيرلندا. وتهدف إلى مساعدة الشباب للاستمتاع بأوقات فراغهم وتنمية شخصياتهم بتوسيع مجال الأنشطة الترويحية. وتشرف عليها الإدارات التعليمية المحلية والمنظمات التطوعية التي تنظم أنشطة جماعية مختلفة للشباب. تشمل الأنشطة التي تنظمها خدمات الشباب الرحلات الخلوية والتدريبات البدنية والرياضة والألعاب؛ كما تشمل الفنون والحرف الفنية وهوايات أوقات الفراغ الإبداعية، كما تشمل المهارات الحرفية والمنزلية المفيدة مثل أعمال النجارة والمعادن والطبخ والأنشطة الاجتماعية. وُثُمُول المنظمات التطوعية من خلال المساهمات الخيرية التي تغطي مصروفاتها اليومية. كما تقدم إدارات التعليم المحلية المنح وتعير المباني والأجهزة للجماعات التطوعية.

منظمات الشباب التطوعية

تمثل منظمات الشباب التطوعية جزءاً كبيراً من خدمات الشباب في بريطانيا وأيرلندا. وتنتمي معظم المنظمات الشبابية الإنجليزية إلى المجلس القومي للخدمات التطوعية للشباب الذي يمثلهم في كل ما يخصهم من الأمور. وهناك منظمات مماثلة للمجلس القومي للخدمات التطوعية للشباب في أيرلندا الشمالية وأسكتلندا وويلز. وفي جمهورية أيرلندا، تتبع جميع المنظمات الشبابية التطوعية المجلس الأيرلندي القومي للشباب.

المنظمات الدينية:

تشمل المنظمات الدينية في بريطانيا الجمعية الميثودية لنوادي الشباب ومجلس الكنيسة الإنجليزية للشباب وفرقة صبيان الكنيسة والمجلس الكنسي لشعبة ويلز والجمعية القومية للشباب الكاثوليكي وجمعية الشباب النصراني وجمعية النساء النصرانيات، كما تشمل المنظمات الدينية الأيرلندية المتعددة جمعية الشبان الكاثوليك وجمعية سانت فينسنت دي بول وجمعية الفتيان البروتستانتية.

منظمات الأندية:

تشمل منظمات الأندية غير الدينية الجمعية القومية لنوادي الفتيان والجمعية القومية لأندية الشباب والحركة الشبابية التعاونية بالإضافة إلى أندية صغيرة متعددة تابعة للمدارس والمراكز الرياضية. تتمتع كل هذه المنظمات بحرية اختيار أعمالها ونشاطاتها، ولكنها تعمل جميعًا تحت مبدأ مد الشباب بالأنشطة المبدعة البناءة داخل وخارج البيوت.

المنظمات الموحدة:

تشمل هذه المنظمات في كل من بريطانيا وأيرلندا الجمعية الكشفية وجمعية المرشدين وفرقة الفتيان وفرقة إسعاف سانت جون للمبتدئين. وللمنظمات الموحدة تكوينٌ رُتبي شبيه بالرتب العسكرية. وتتبع الوحدات المحلية المنظمات الموحدة لرئاستها القومية.

وما يسمّى في بريطانيا بوحدات ما قبل الخدمة هي أشكال من الحركة التنظيمية الموحدة للخدمات الشبابية، ولكنها معنية في المقام الأول بإعداد الشباب باعتبار احتمال انضمامهم للقوات المسلحة في مستقبل حياتهم العملية. وتشمل هذه الوحدات جمعية فرقة قوات المبتدئين العسكرية وفيلق التدريب الجوي وفيلق المبتدئين البحري والقوات المشتركة للمبتدئين. وتقدم القوات المشتركة للمبتدئين تدريب ما قبل الخدمة في مدارس يستأنف فيها المتدربون التعليم حتى ما بعد سن السابعة عشرة. وتُجنّد قوات المبتدئين الأخرى من خريجي المدارس التي ليس بها وحدات للقوات المشتركة للمبتدئين. وتنظّم وحدات ما قبل الخدمة في وحدات مشابهة لمنظمات القوات المرتبطة بها، كما أنها تقوم على التدريب العسكري. وتعد هذه المنظمات المتدربين بالزي الرسمي الذي يُتوقّع منهم المحافظة عليه.

المنظمات القانونية

تتعاون إدارات التعليم المحلية في بريطانيا مع المشاريع القومية للشباب وتُكوّن اللجان من أجل تشجيع وتطوير أنشطة الشباب المحلي. وقد يساعد ضابط الخدمات الشبابية أيضًا مجموعات الشباب المختلفة في منطقته ويهيئ الحلقات التدريبية لقيادات الشباب الأخرى. ولمعظم إدارات التعليم المحلية أنديةها الشبابية الخاصة.

تساعد شعبة العلوم والتعليم وشعبة التعليم الاسكتلندية أعمال المنظمات الشبابية بشقيها الطوعي والقانوني بطرق عديدة. فهم يقدمون الدعم المادي للإدارة

العامة بغرض تعيين الضباط المختصين وللأغراض الأخرى. وقد اعترفت شعبة العلوم والتعليم بست وكالات للتدريب تقدم كل منها برنامجاً للتدريب لمدة ستين لكل من يود التخصص في مجال الأعمال الشبابية.

المنظمات الشبابية الأخرى

هناك منظمات طوعية أخرى تتعلق أنشطتها مباشرة بالتعليم الاجتماعي للشباب وتؤدي دوراً مهماً داخل الخدمات الشبابية. وتشمل هذه المنظمات المجلس المركزي للتدريبات البدنية بالإضافة لتنظيم دورات مختلفة للرياضة والألعاب في بريطانيا، كما تقوم بتدريب المشرفين على أعمال الكبار والشباب.

ويهيئ المجلس الفيدرالي القومي لأندية جيت واي أندياً للمتخلفين عقلياً. وتقدم مؤسسة القوات التطوعية الشبابية خدمات استشارية للمنظمات الشبابية المعنية بالخدمات الاجتماعية في إنجلترا وويلز. ومنظمة مشابهة أخرى باسم المشاريع الشبابية تنسق أنشطة جماعات الخدمات الاجتماعية في أسكتلندا.

خدمات الشباب في أستراليا

في أستراليا، تم تد حكومات الولايات الفيدرالية المنظمات الشبابية بالمال والتسهيلات. أما شؤون الشباب للقطاع غير الحكومي فتُنسق من خلال مجلس شؤون الشباب الأسترالي. ويهتم المجلس ببرامج السوق العمالية، ومواضيع الإعانات الشبابية، وتدريب الشباب وكل المواضيع ذات الصلة بالشباب في أستراليا.

والعديد من المنظمات الشبابية توجد فقط في أستراليا. منها أنديا الشرطة والمواطن الشبابية التي تعمل بهدف منح الشباب الفرصة للمشاركة في الرياضة والأنشطة الثقافية. وقد أنشئ أول هذه الأندية في نيوساوث ويلز عام 1937م.

وقد أنشأ المجلس القومي للياقة في أستراليا معسكرات تموّلها الحكومة ويعمل فيها معلمون دُربوا تدريباً خاصاً بغرض الارتقاء بمستوى الاعتماد على النفس والروح القيادية والمستوى الصحي بين الشباب في هذه المعسكرات، خلال العطلات المدرسية.

وتشمل المنظمات الشبابية في أستراليا اتحاد العلاقات الخارجية والصليب الأحمر الصغير وجمعية الشباب النصراني وجمعية النساء النصرانيات ومؤسسة بيوت الشباب.

نبذة تاريخية

بدأت منظمات الشباب التطوعية الغربية في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وقد بدأ المنظمون تكوين أندية للأطفال المحرومين الذين يجوبون شوارع المدن حديثة العهد بالصناعة. وأسست جمعية الشباب النصرانية وجمعية سانت فينسنت دي بول أول أنديتها عام 1844م، وبدأت جمعية الفتيات النصرانية نشاطاتها عام 1855م. وتكون المزيد من المعاهد للصبية والمدارس المجانية لأولاد الفقراء في كل من لندن ومانشستر خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر الميلادي. أما فرقنا الفتيان وصبيان الكنيسة فقد أسستا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وتتابع منذ ذلك الحين تكوين الجماعات الدينية للجمعيات التي تقدم كل ما من شأنه أن يوفر وسائل الراحة والترويح للخدمات الشبابية.

جاء أول اهتمام حكومي بالشباب عام 1916م، حين كونت الحكومة البريطانية لجنة المنظمات الصغيرة، وأوصت بإنشاء لجان مماثلة في كل أنحاء الجزر البريطانية. وبدأت الخدمات الشبابية بصورة رسمية عام 1939م عندما تولت الحكومة البريطانية المسؤولية المباشرة عن مصالح الشباب. وألزم قانون التعليم الصادر عام 1944م إدارات التعليم المحلية بتهيئة الخدمات الشبابية. وأصبحت مصلحة العلوم والتعليم مسؤولة عن الخدمات الشبابية على نطاق قومي. ولم تفرض المصلحة أي سلطات على المجموعات التطوعية ولكنها تعاونت في العمل معها منذ ذلك الحين.

وفي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، انخرط العديد من الشباب في عمل الخدمات الاجتماعية، وكانت معظم هذه الأنشطة تُنسق بوساطة المنظمات التطوعية مثل قوى العمل ومتطوعي الخدمة الاجتماعية.



الخِراج Land tax

الخِراج نسبة من المال تُؤخذ على الأراضي التي فتحها المسلمون ووزعت عليهم تقسيمًا كتقسيم الغنائم، أو أقرها الإمام وتركها لأصحابها من غير المسلمين . فعلى من أخذ أرضًا من هذه دفع نسبة من المال مقابل زراعة هذه الأرض والاستفادة منها بحسب ما يُتفق عليه مع الحاكم المسلم أو من ينييه عنه. ويُلاحظ أن إلزام غير المسلمين بدفع الخراج عما تنتجه أراضيهم يحقق العدالة والتوازن. فإن المسلم يدفع في مقابل ذلك زكاة ما يخرج من أرضه من مزروعات، فهو يدفع 10% إذا كانت أرضه تُسقى بماء المطر ويدفع 5% إذا كانت تسقى بالآلات وما شابهها.

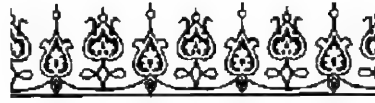
وقد رأى عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، عندما فتح المسلمون أرض العراق ألا تقسم بين الفاتحين بل تبقى بأيدي أصحابها ويدفعون مقابل ذلك الخراج عنها، ووافقه الصحابة على ذلك، وقد كان رأي عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في عدم قسمة الأرض المفتوحة على الفاتحين وإبقائها بأيدي أصحابها يدفعون خراجها، رأيًا صوابًا توافقه أحدث النظريات الاقتصادية الحديثة التي تسعى لإيجاد مصدر ثابت متجدد لمالية الدولة، وهذا عين ما فعله عمر رضي الله عنه، وهذا ينفع كل من يأتي بعد الفاتحين من المسلمين من أبنائهم ومن غيرهم، لذلك قال عمر رضي الله عنه (لولا آخر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم أرض خيبر) رواه البخاري موقوفًا على عمر. والحقيقة أن فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بأرض خيبر لا يتعارض مع فعل عمر رضي الله عنه بأرض العراق لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم كل أرض خيبر بين الفاتحين بل إنه قسم نصفها بين الفاتحين وأبقى النصف الآخر بيد اليهود يزرعونه ويدفعون خراجها، فقد روى أبو داود (أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر قسّمها على ستة وثلاثين سهمًا، جمع كل سهم مائة سهم، فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وللمسلمين النصف من ذلك، وعزل النصف الباقي لمن نزل به من الوفود والأمور ونوائب الناس). وكل ما يمكن أن يقال: إن الدولة الإسلامية لم تكن بحاجة لخراج كل أرض خيبر التي فتحت عنوة، بل كانت بحاجة إلى خراج نصف الأرض، فقسم النبي صلى الله عليه وسلم نصف الأرض على الفاتحين وأبقى النصف بيد اليهود على أن يدفعوا خراجها. أما في زمن عمر رضي الله عنه فقد زادت حاجات الدولة الإسلامية واتسعت رقعتها، فرأى عمر أن بيت المال -

خزينة الدولة - بحاجة لخراج جميع الأرض التي فتحت عنوة في العراق وفي الشام كي يستفيد منها جميع المسلمين، لذلك قال رضي الله عنه: (لئن عشت لياتين الراعي وهو يسرو جَمِير نصيبه منها لم يَغْرَق فيها جبينه). وسرو حمير منازل حمير بأرض اليمن. ويؤيد فعل عمر رضي الله عنه بإبقاء أرض العراق والشام بأيدي أصحابها على أن يدفعوا خراجها أنه فسّر آيات سورة الحشر تفسيراً متسلسلاً؛ فقد قال للصحابة الذين ناقشوه وعارضوه في بادئ الأمر) قد مررت البارحة بالآيات التي في سورة الحشر وتلا (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) الحشر: 7. إلى قوله (للفقراء المهاجرين) الحشر: 8. فلما بلغ قوله (أولئك هم الصادقون) الحشر: 8. قال: ما هي هؤلاء فقط. وتلا قوله (والذين جاءوا من بعدهم) إلى قوله (رؤوف رحيم) الحشر: 10. ثم قال: ما بقي أحد من أهل الإسلام إلا وقد دخل في ذلك.

والله سبحانه وتعالى يقول: (كي لا يكون ذُوْلَةٌ بين الأغنياء منكم) الحشر: 7. وتوزيع الأراضي المفتوحة بالقوة على الفاتحين يتعارض مع الآية المذكورة لأنه يجعل المال دولة بأيدي الأغنياء دون غيرهم. إضافة إلى أن هناك أبعاداً تربوية دعوية واقتصادية في إبقاء الأرض المفتوحة بالقوة بيد أصحابها، على أن يدفعوا الخراج عنها وعدم توزيعها على الفاتحين. أما الأبعاد التربوية الدعوية، فتتمثل في أن الأرض لو وُزعت على الصحابة الفاتحين لانشغلوا بالدنيا بدلاً من الجهاد والدعوة إلى الله، وأن توزيعها ربما أحقّق أصحاب الأرض الحقيقيين وأوْغر صدورهم على الإسلام والداعين إليه. وأما الاقتصادية، فتتمثل في أن أصحاب الأرض أعرف بإصلاحها والاعتناء بمزروعاتهم. ولو وزعت على الصحابة الفاتحين وهم أهل بادية لما نجح أكثرهم في زراعتها.

مقدار الخراج الذي يؤخذ من الأرض. لا توجد نسبة محددة لمقدار الخراج الذي يؤخذ من الأرض. لكن الثابت عن عمر رضي الله عنه أنه كان يحرص كل الحرص على تحقيق العدالة وعدم إثقال كاهل أصحابها بتحميلهم من الخراج ما لا يطيقون، فقد روى البخاري عن عمرو بن ميمون قال (رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام بالمدينة وقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف فقال: كيف فعلتما؟ أخاف أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق، قالوا. حملناها أمراً هي له

مطبعة، ما فيها كثير فضل، قال: أخشى أن تكونا حملتما الأرض مالا تطيق، قالاً: لا، فقال عمر رضي الله عنه؛ لئن سلمني الله لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدي أبداً.



خطف الطائرات Hijacking

خَطْفُ الطَائِرَاتِ هو الاستيلاء عليها بالقوة، أو بالتهديد باستخدام القوة. وفي الماضي أطلق عليه أيضاً **الخطف الجوي**، أو **القرصنة الجوية**. ومنذ أواخر الستينيات من القرن العشرين استولى مختطفو الطائرات، على عدة مئات من الطائرات. ويفرض عدد من الحكومات عقوبات شديدة على القرصنة الجوية.

ويهدد معظم مختطفي الطائرات بتدميرها أو قتل الذين على متنها، إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم. وفي العادة يقدم بعض مختطفي الطائرات مطالب سياسية، مثل تغييرات لسياسة معينة تنتهجها الحكومة الوطنية، أو إطلاق سراح زملائهم المسجونين. ويطالب آخرون بمبالغ كبيرة من المال، مقابل عودة الطائرة والذين على متنها سالمين، كذلك يريد بعض المختطفين أن يهربوا من البلاد حتى يتفادوا العقاب عن جرائمهم.

وكلمة **الخطف** نشأت في الولايات المتحدة في العشرينيات من القرن العشرين. وقد كانت المشروبات الكحولية ممنوعة، ودأبت العصابات على خطف حمولات الشاحنات من الكحول بشكل غير قانوني. وقد وقعت أول حوادث الخطف الجوي في بيرو عام 1930م.

وخلال الستينيات، وبداية السبعينيات من القرن العشرين، قام السياسيون في الغالب بمعظم عمليات خطف الطائرات، وبحلول عام 1973م، صار العرف الشائع هو تفتيش ركاب الطائرات وحققهم أو الكشف بالأشعة السينية بحثاً عن الأسلحة قبل الصعود إلى الطائرات. كذلك، تم وضع الحراس المسلحين في خدمة الطائرات. ومنذ ذلك الحين، تناقص عدد عمليات الخطف الجوي بشكل كبير، وخاصة في الولايات المتحدة.

وفي أكبر هجوم إرهابي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها قامت طائرات مدنية مخطوفة بالتوجه والارتطام بمركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك ووزارة الدفاع (البنتاجون) في يوم 11 سبتمبر 2001م. دمرت طائرتان برجي مركز التجارة، ودمرت طائرة ثالثة أجزاء من وزارة الدفاع، وتحطمت الطائرة الرابعة في حقل بمقاطعة سومرست في ولاية بنسلفانيا. مات الآلاف جراء هذا العمل الإرهابي.

ويعتبر القانون المحلي لمعظم الدول خطف الطائرات جريمة. وقد كانت اتفاقية لاهاي عام 1970م، بمثابة معاهدة تتيح للقانون الدولي محاكمة وعقاب مختطفي الطائرات. وقد وافقت 130 دولة، على إنفاذ نصوص هذه المعاهدة.



الخيانة العظمى *Treason*

الخيانة العظمى تعني في الأصل عدم الولاء، والعمل ضد مصالح الدولة التي ينتمي إليها الفرد. وقد يجد الناس الذين ينتقدون سياسة الحاكم أو أعماله، في بعض الدول، أنفسهم متهمين بالخيانة العظمى.

وتوجه هذه التهمة إلى من يتصل بدولة خارجية بهدف تقويض الأمن والاستقرار في بلاده. وتكون العقوبة العادية على هذه الخيانة هي الإعدام أو السجن المؤبد. ويسمى الشخص المتهم بالخيانة العظمى في العادة خائناً.

من الخائنين الذين أنزل بهم حكم الإعدام في إنجلترا في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولیم جویس، الذي كان يُعرف بالورد هاو هاو. ومع أنه ولد في الولايات المتحدة، فقد ادعى أنه بريطاني، وحمل جواز سفر بريطانيا وكان يقوم خلال الحرب ببث إذاعي من ألمانيا، قاصداً بذلك الخط من معنويات الشعب البريطاني. وتم اعتقاله عام 1945م، وأدين بتهمة الخيانة العظمى، ولأنه كان يدين بالولاء البريطاني، ويحمل في الوقت نفسه الجواز البريطاني، فقد أُتهم بالخيانة العظمى، وأُعدم شنقاً.



دار رعاية المسنين *Nursing home*

دار رعاية المسنين مؤسسة سكنية، تقدم الرعاية الطبية وغير الطبية لبعض المسنين ممن يبلغون من العمر 65 سنة أو أكثر على وجه الخصوص. وكل الدور تقريباً، تقبل مرضى أصغر سناً. وتبذل قصارى جهدها لتوفير جو عائلي مريح لقاطنيها.

معظم دور رعاية المسنين في الغرب وبعض بلدان الشرق ذات ملكية خاصة. وبعضها تديره شركات، تحاول تحقيق الربح لمالكها. وبعضها الآخر ترعاه جماعات دينية وأهلية لا تحاول كسب المال. وتخضع دور رعاية المسنين لأحكام القانون، حيث يُطلب منها الحصول على ترخيص، ويتم التفتيش عليها بصورة دورية للتأكد من أنها تتبع هذه القوانين. وقد تكون المستشفيات التخصصية الصغيرة الخاصة دوراً لرعاية المسنين أيضاً. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، تدعى بعض مستشفيات الأمومة الخاصة دوراً للرعاية.

أنواع دور رعاية المسنين

هناك ثلاثة أنواع من دور رعاية المسنين في الغرب:

1- دور الرعاية الماهرة

2- دور الرعاية المتوسطة

3- دور الرعاية الشخصية المراقبة.

وهي تختلف طبقاً لأنواع المرضى الذين ترعاهم، وأنواع الخدمات التي تقدمها.

دور الرعاية الماهرة:

وتقدم خدمات مكثفة أكثر من الأنواع الأخرى من بيوت رعاية المسنين. فهي مثلاً، تقدم خدمات التشخيص، والمختبر، والدواء، وبرامج العلاج، والعناية بالأسنان، وتشرف ممرضات قانونيات على رعاية المرضى، طبقاً لتعليمات المدير الطبي للمؤسسة. ويقوم الأطباء بزيارة هذه الدور باستمرار.

يتطلب معظم المرضى في دور الرعاية الماهرة عناية طبية على مدار الساعة، فبعضهم يُعاني من أمراض خطيرة أو إعاقة، وبعضهم الآخر يبقى في هذه المؤسسات بعد علاجه. وهم يتلقون علاجًا إضافيًا قبل العودة إلى البيت.

ولمعظم دور الرعاية الماهرة اتفاقيات تحويل مع المستشفيات، ودور الرعاية المتوسطة، ومؤسسات الرعاية الصحية الأخرى. فالمرضى الذين تسوء حالتهم الصحية بحيث يحتاجون إلى المزيد من العناية الطبية يتم نقلهم إلى المستشفى. وهؤلاء الذين تتحسن صحتهم، ولكن لا يزالون يحتاجون إلى بعض العناية التمريضية يُنقلون إلى دار رعاية متوسطة، أو مؤسسة رعاية صحية أخرى.

دور الرعاية المتوسطة:

وُثِدَ أيضًا دور الرعاية الأساسية، وتقدم خدمات العناية الأساسية؛ فتقوم الممرضات القانونيات بالفحص الدوري للنزلاء لتقرير العلاج الذي يحتاجونه. ويعاني معظم المرضى في دور الرعاية المتوسطة من الأمراض المزمنة، ومع ذلك، فإنهم يتطلبون عناية طبية طفيفة. ويقوم الأطباء بزيارة دور الرعاية بانتظام، أما الممرضات القانونيات فإنهن يقمن بالعناية في دور الرعاية المتوسطة بينما يتولى أحد الإداريين المهام الإدارية.

دور الرعاية الشخصية المراقبة:

وتقدم الخدمات غير الطبية. وتشمل هذه الخدمات تجهيز وتقديم وجبات النزلاء، ومساعدة الرجال والنساء في العناية بأنفسهم. فمثلاً، يقوم أعضاء الهيئة بمساعدة النزلاء الذين يجدون صعوبة في ارتداء ملابسهم، كما تنظم المؤسسات الأنشطة الاجتماعية أيضًا. ويحتاج معظم نزلاء دور الرعاية الشخصية المراقبة إلى فحوصات طبية روتينية، ويزور الأطباء هذه الدور عند الضرورة فقط. ويدير الخدمات المقدمة أحد المشرفين على العناية بالمقيمين.

اختيار دار رعاية

نوعية الرعاية :عند اختيار دار رعاية، فمن المهم مطابقة كل من الاحتياجات الطبية والنفسية للشخص مع إمكانات المؤسسة.

فعلى سبيل المثال، لا يتطلب كل الناس المسنين نفس القدر من الرعاية الطبية. فقد كشفت دراسة عن دور رعاية المسنين أن عددًا من الأشخاص الأصحاء نسبيًا يعيشون في مؤسسات بها إمكانات طبية مكثفة. كما وجدت الدراسة أيضًا أن كثيرًا من الناس الذين يحتاجون علاجًا طبيًا، يعيشون في دور رعاية للمسنين، لا توجد بها خدمات طبية كافية.

ويجب أن تفي هذه الدور أيضًا بالاحتياجات النفسية للمقيمين فيها. إن معظم الناس في دور الرعاية مازال بإمكانهم أن يعيشوا حياة منتجة إلى درجة ما. ومع ذلك، فإن بعض المؤسسات المنخفضة الجودة النوعية بها القليل أو لا توجد بها نشاطات للمقيمين.

تشجع أفضل دور رعاية المسنين النزلاء على اتخاذ هواياتهم، والمشاركة في أنواع عديدة من خدمة المجتمع، والنشاطات الاجتماعية.

الآثار العاطفية : يشعر الكثير من العائلات بالذنب لوضعها أحد الأقارب المسنين في دار للرعاية. وفي معظم الحالات، يقبلون بهذا العمل بوصفه حلاً أخيراً فقط. ويفعلون ذلك عندما تتفاقم مشاكل الشخص الصحية بشكل حاد. وتصبح موارد العائلة الاجتماعية، والمالية مرهقة بحيث لا تسمح بإبقاء القريب في المنزل.

يعاني العديد من المسنين من الضغط النفسي عندما يتحتم عليهم التأقلم مع بيئة دار الرعاية غير المألوفة. ويعتبرون أنها الخطوة الأخيرة قبل الموت. قد يؤدي ضغط الانتقال إلى الاكتئاب، وزيادة المشاكل الصحية، وأحياناً، الموت. هناك عدة طرق للتقليل من الضغط النفسي على الأشخاص المسنين، ويشمل ذلك إشراكهم في قرار نقلهم لإحدى دور الرعاية، وفي اختيار الدار. ويجب أن تسمح المؤسسة للمرضى بالاحتفاظ بامتعتهم الشخصية في غرفهم الجديدة. وما يساعد أيضاً اختيار دار رعاية حيث يكون طاقمها جيد التدريب ومهتم بالمرضى.



الداروينية الاجتماعية Social Darwinism

الداروينية الاجتماعية اعتقاد يقوم على أن الأفراد داخل المجتمع يتنافسون من أجل البقاء، وأن المتفوقين من الأفراد والمجموعات والسلالات يُصنِّحون ذوي نفوذ و ثراء (أصل مفهوم البقاء للأقوى). وتُطبَّق الداروينية الاجتماعية نظريات تشارلز داروين في النشوء على تطور المجتمع.

وقد قام داروين - وهو عالم بريطاني - بنشر نظرياته في عام 1859م في كتابه أصل الأنواع :

يعتقد داروين أن كل النباتات والحيوانات نشأت (تطورت طبيعيًا) من عدد قليل من الأسلاف المشتركين، ويرى أن النشوء قد حدث عن طريق انتخاب طبيعي، وهو عملية تجعل الكائنات الحية التي تتكيف بشكل أفضل مع المحيط الذي تعيش فيه، هي المرجَّحة بشكل قوي للبقاء وإنتاج حيوانات مثلهما.

وتُطبَّق الداروينية الاجتماعية فكرة الانتخاب الطبيعي على المجتمع، في محاولة لتفسير الفروق في المكتسبات والثروة بين الناس. ووفقًا للنظرية، فإن على الأفراد والمجموعات التنافس فيما بينهم من أجل البقاء. وترجَّح أسس الانتخاب الطبيعي بقاء أفراد المجتمع الأكثر استعدادًا وملاءمة. وهؤلاء الأفراد أو المجموعات، يتكيفون مع البيئة الاجتماعية، بينما تفشل في ذلك الأنواع غير الملائمة منها.

ويؤكد الداروينيون الاجتماعيون أن الأفراد الذين باستطاعتهم البقاء بشكل أفضل، يشبتون مقدراتهم تلك، عن طريق تكديس الممتلكات والثروة والمركز الاجتماعي. ووفقًا للنظرية الداروينية الاجتماعية، فإن الفقر دليل على عدم كفاءة الفرد أو المجموعة.

انتقد عدد من علماء الاجتماع الداروينية الاجتماعية لأنها فشلت في أن تأخذ في الاعتبار أن بعض الأفراد يرثون السلطة والقوة، بسبب مولدهم في عائلات ثرية. ويعزو النقاد نجاح هؤلاء الأفراد والمجموعات إلى مراكزهم الاجتماعية العالية أكثر مما يعزونه إلى تفوقهم الطبيعي.

وقد تطورت الداروينية الاجتماعية كنظرية اجتماعية مهمة خلال أواخر القرن التاسع عشر في المجتمعات الغربية. وقد قام الفيلسوف البريطاني هربرت سبنسر، في

البداية بعرض هذه النظرية، إلا أنها فقدت معظم تأثيرها مع مطالع القرن العشرين، رغم أن بعض علماء الاجتماع لا يزالون يدرسونها إلى اليوم.



الدافع Motivation

الدافع مصطلح في علم النفس يشير عادةً إلى الأسباب التي تؤدي إلى تصرف الناس بنفس الكيفية التي يتصرفون بها. ومعظم الناس لديهم إحساس واضح بما يحدث لهم ويؤدي إلى دفعهم للقيام بفعل ما. وعلى الرغم من ذلك يجد العلماء صعوبة في تعريف الدافع، ويركز علماء النفس والسلوك على جانبين معيّنين من جوانب السلوك الناشئ بسبب وجود دافع معين، وهما: إثارة السلوك واتجاه السلوك.

إثارة السلوك:

تتضمن إثارة السلوك ما يمكن أن يدفع الكائن الحي إلى الحركة. ويعني بالإثارة التحفز أو التهيج لاتخاذ فعل ما. وقد تنشأ إثارة السلوك بسبب مثيرات ما داخل الجسم أو خارجه، وتشمل المثيرات الداخلية الشعور بالجفاف، الذي يؤدي إلى الإحساس بالعطش، وكذلك الشعور بالجوع بسبب تقلصات المعدة. ومن بين المثيرات الخارجية الإحساس بالألم الذي ينشأ عن لمس شيء ساخن. وتتوقف استجابة الكائن الحي للمستثار لمثير ما على عادات هذا الكائن، وطرق التصرف التي تعلمها من قبل استناداً إلى تعلمه السابق، فإن تصرف الكائن الحي، قد يكون بلا هدف محدد، أو يتصف بالتحديد الدقيق للهدف المنشود في موقف ما.

اتجاه السلوك:

يشمل اتجاه السلوك عادات الكائن الحي ومهاراته وقدراته الأساسية. كما قد تعمل الدوافع على توجيه السلوك. وعلى سبيل المثال، فإن الدوافع المتباينة، قد تعمل على توجيه سلوك مدرب كرة القدم عندما تواجه فرقهم فرقاً أشد قوة، فقد تتجه دوافع أحد المدربين إلى التنافس أو السعي إلى تحقيق الانتصار، حيث يركز

جهوده على إنهاء المباراة بفارق كبير في الأهداف، بينما قد يتأثر سلوك المدرب الآخر، بمشاعر اللاعبين ومن ثم فقد تفتقر عزيمته بسبب توقعه الخسارة.

قد تعمل الظروف الفسيولوجية على توجيه السلوك بأن تجعل الكائن متأثرًا بمثيرات البيئة، وعلى سبيل المثال، فإن الكثير من أنواع الطيور، تصبح حساسة للتزاوج المتاح ويوجه ذلك سلوكها نحو بناء العش عند بلوغ هورمونات الطائر مستوىً معينًا.

أنواع الدوافع:

يُصنف معظم علماء السلوك الدوافع داخل مجموعة أو أكثر من بين ثلاث مجموعات:

1- دوافع الاتزان الحيوي

2- دوافع الاتزان غير الحيوي

3- الدوافع المكتسبة أو الاجتماعية.

دوافع الاتزان الحيوي (التوازن الكيميائي في الجسم) وتشمل العطش والجوع والعرق والإفراز. والهدف من هذه الدوافع المحافظة على حالة التوازن الداخلي للكائن الحي. ويشير مصطلح هوميوستاسيس إلى ميل الجسم إلى المحافظة على حالة التوازن الداخلي.

وتعمل الكثير من حوافز الاتزان الحيوي من خلال حالات النقص أو الزيادة بالجسم، وعلى سبيل المثال : فإن التغيرات الحادثة نتيجة حاجة الجسم إلى الماء تؤدي إلى ظهور حالة العطش، وتدفع الشخص إلى البحث عما يمكن شربه.

دوافع الاتزان غير الحيوي:

وتشمل الجنس، وبعض الأنشطة، مثل بناء العش، والإحساس بالفضول حول مختلف جوانب الطبيعة، ويتم إثارة هذه الدوافع من خلال قوى عارضة. وقد تفقد هذه الدوافع فاعليتها في حالة غياب القوى المؤثرة. وعلى النقيض من ذلك فإن الحاجة إلى الطعام والماء والهواء، وهي دوافع اتزان حيوي، ذات تأثير مستمر.

دوافع الاتزان غير الحيوي:

وتشمل الجنس، وبعض الأنشطة، مثل بناء العش، والإحساس بالفضول حول مختلف جوانب الطبيعة، ويتم إثارة هذه الدوافع من خلال قوى عارضة. وقد تفقد هذه الدوافع فاعليتها في حالة غياب القوى المؤثرة. وعلى التقيض من ذلك فإن الحاجة إلى الطعام والماء والهواء، وهي دوافع اتزان حيوي، ذات تأثير مستمر.

الدوافع المكتسبة:

وتشمل الفضول والرغبة في التجديد والحاجة إلى بعض الأمور مثل الإنجاز والقوة والانتماء الاجتماعي والقبول. ويبدو أن هذه الدوافع تتطور من خلال الخبرة وبخاصة الخبرة الاجتماعية، ومثال ذلك اكتساب الخبرة المبكرة بالعائلة أو الأصدقاء خلال مرحلة المراهقة. وتتطور الدوافع المكتسبة، وتعمل على التأثير على السلوك خلال الحياة. إلا أنه لا يُعرف بالضبط الأصول التي تنبع منها هذه الدوافع، حيث يلاحظ أن بعض الأطفال يتصفون برغباتهم القوية في الانتماء الاجتماعي الذي قد ينشأ بسبب تأثير عوامل معينة خلال فترة الحمل، وفي أثناء الولادة، وربما بسبب عوامل أخرى.

وكثيراً ما تتداخل أنواع الدوافع الثلاثة السابقة، فقد تكون الرغبة في اكتساب خبرات جديدة من دوافع الاتزان الحيوي، كما قد تكون دوافع مكتسبة، نظراً لاختلاف الناس في مستوى الحفز الجديد والذي تسعى آلية الاتزان الحيوي في أجسامهم لاكتسابه. ونتيجة لذلك فإن بعض الناس يتصرف وكأنه يبحث عن الجديد بصورة مستمرة، بينما يبدو بعضهم وكأنه قانع بالأشياء المألوفة لديه.

نظريات الدافع:

تُعين بعض النظريات العامة للدافع عدداً محدوداً من الدوافع الرئيسية مثل غريزتي الجنس والموت، التي تطورت منهما بقية الدوافع. بينما تشير بعض النظريات الأخرى إلى وجود دافع واحد رئيسي يؤثر على التطور الإنساني، مثال ذلك، حاجة الإنسان إلى القوة أو الإدراك الكامل لقواه الكامنة.

وعلى العكس من ذلك يرى بعض علماء النفس أن هناك الكثير من الدوافع المختلفة التي تقوم بتوجيه السلوك. وتشمل هذه الدوافع الرغبة في النظام والفهم والاستقلال. وتحاول بعض نظريات الدافع الأخرى التعرف على آلية وظائف أعضاء الجسم التي تسبب ظهور عدد كبير من الدوافع، وعلى سبيل المثال، فقد

توصل الباحثون الذين قاموا باكتشاف طبيعة العلاقات التي تربط بين السلوك ووظائف الدماغ إلى وجود بعض المركبات الكيميائية والعمليات الكهربائية في الدماغ، التي تؤثر على سلوك الإنسان والحيوان.

تطبيقات:

تؤدي الدوافع دوراً مهماً في العلاقات غير الرسمية، بالإضافة إلى دورها في العلاقات التي تتصف بدرجة كبيرة من النظام والترابط، مثل تلك التي توجد في الصناعة والتعليم.

ففي الصناعة يستخدم المديرون تقنيات الدوافع لإشاعة روح التعاون بين أصحاب العمل والموظفين لإشباع حاجات معينة من خلال قيامهم بأداء عملهم، ويشمل ذلك الإحساس بالأمان والاهتمامات الوظيفية والاحترام. وإذا كان العاملون يتوقعون أن يشبعوا احتياجاتهم الشخصية من خلال ممارستهم لأعمالهم، فإنهم يشعرون بقدر أكبر من الدوافع، عندما يتأكدون بأنهم حققوا أهداف العمل.

ويستخدم المدرسون الجوائز في بعض الأحيان لدفع التلاميذ نحو التعلم. كما أنهم يدفعون التلاميذ لكي يحققوا الإشباع الذاتي، من خلال تأكيدهم على حلّ المسائل الرياضية. ولاشك أن هذا الأسلوب يساعد الطالب على إتقان تقنيات حل المسائل الرياضية، كما يؤدي ذلك إلى ازدياد معدل توقعه للنجاح عند أدائه بعض الأعمال في المستقبل.



الدستور Constitution

الدستور وثيقة توضح المبادئ الأساسية المتفق عليها للمنظمات الرسمية التي تتراوح بين حكومات وطنية وأندية خاصة، ويحدد الدستور قوام وأهداف المنظمة بالإضافة إلى حقوق مواطنيها أو أعضائها، كما يصف فعاليات عناصرها العاملة وكيفية اختيارها ومدة بقائها في العمل.

بنيت مبادئ الحكومات الدستورية في الفلسفة السياسية الغربية غالباً على الاعتقاد بوجود قانون أعلى يمثل مجموعة من المبادئ العالمية للحق والعدل وهي

أرفع مقامًا من القانون اليومي المفصل. ومهمة الدستور في الديمقراطيات الحديثة هي وضع الجميع بما فيهم الحكام تحت طائلة القانون.

ويمكن أن تكون دساتير الدولة مدونة أو غير مدونة. فالدستور البريطاني غير مدون؛ فهو يتألف من تقاليد وعادات تتعلق بسلطات الملكية والبرلمان والمحاكم. وقد أخذت أجزاء عديدة من الدستور البريطاني من وثائق مسجلة كالمجانكرتا أو الوثيقة العظمى. ولكن الدستور نفسه لم يكتب قط في وثيقة واحدة ويمكن تعديله من قبل البرلمان.

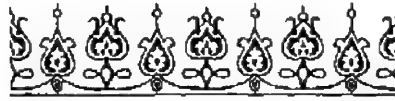
لمعظم الدول العربية دساتير خاصة بها، وقد ألغى بعضها دستوره أو عدله مرارًا؛ وكان أول دستور صدر في الدول العربية هو الذي أصدره محمد باي الثاني في تونس عام 1857 م، وتلاه الدستور الذي أمر به الباب العالي في مصر في 7 فبراير 1882 م، وفي المملكة العربية السعودية صدر أول نظام للحكم في 29 أغسطس 1926 م وعدل فيما بعد. وفي لبنان صدر أول دستور عام 1926 م في عهد الانتداب الفرنسي، وفي الأردن صدر أول دساتيرها عام 1928 م، وكان يسمى القانون الأساسي لشرق الأردن، وصدر أول دستور في سوريا في ظل الانتداب الفرنسي أيضًا وذلك عام 1930 م وسمي دستور دولة سوريا، وصدر أول دستور في ليبيا عقب استقلالها وأقرته الجمعية الوطنية في 7 أكتوبر 1951 م.

لدى العديد من الدول الآن حكومات غير ديمقراطية أو عسكرية، حيث يمكن تغيير الدستور بأمر من العصابة الحاكمة. والدستور في دول كهذه هو بيان للأهداف أكثر منه بيان يحدد السلطات.

والدساتير في أغلب الدول الديمقراطية غير مدونة أي أن الوثيقة الرسمية ليست العنصر الوحيد الفعال، فالعادات وكيفية تفسير الدستور من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة هما بنفس الأهمية وأكثر هيمنة في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أن لدى الولايات المتحدة دستورًا مكتوبًا، فإنه يمكن للمحاكم تحت سلطة تدعى المراجعة الشرعية أن تعلن قرارات غير دستورية للحكومة إذا اعتبرت مناقضة للقانون الأساسي للدستور.

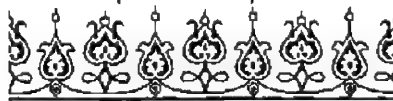
وتملك معظم الدول قوانين هامة غير شرعية أي غير مستمدة من الدستور المكتوب أو تفسيرات المحكمة، وإذا كانت هذه القوانين غير الشرعية جزءاً أساسياً من نظام الحكم، فهي تعدّ جزءاً من الدستور بالمعنى الواسع للكلمة.

ويعتمد النظام الأسترالي مثلاً على التقاليد (العادات المألوفة) بالإضافة للدستور. وينص الدستور على أن الحاكم العام يجب أن ينتقي الوزراء من البرلمان، ولكن التقاليد فقط تقتضي أن يكون المختارون مؤيدين لحزب الأغلبية في مجلس النواب. ويُعطي القانون الحاكم العام السلطة لاختيار أيّ عضوٍ في البرلمان بالإضافة إلى الاستغناء عن خدماتهم .



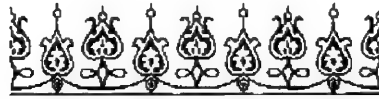
دعاة المساواة الاجتماعية *Levellers*

دعاة المساواة الاجتماعية مجموعة من الراديكاليين السياسيين في إنجلترا، ظهوروا في أواسط القرن السابع عشر الميلادي. وقامت دعوتهم على أن جميع الناس لهم حق المشاركة في وضع السياسة الحكومية للبلاد. ولقد حرصوا على التأكيد بأن أفقر الناس في عيشه، له في الحقيقة مثل ما لأغنى الناس وأعظمهم من حق في التصويت. لقد عبّروا عن أفكار ديمقراطية، نمت في إنجلترا وأمريكا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. استحوذ دعاة المساواة الاجتماعية على التأييد القويّ بين صغار المزارعين، والحرفيين وعمّال التجارة، وهددوا القوة السياسية لمُلاك الأراضي الأرستقراطيّين. ولقد كان الكثير من الجنود الذين قاتلوا في الحرب الأهلية الإنجليزية عام 1640م، من أولئك الدعاة. غير أنهم وجدوا أن الحكومة البرلمانية الجديدة أرستقراطية مثل الملكية المطلقة التي استبدلتها. هذا وقد ضعف نفوذ دعاة المساواة الاجتماعية بعد عام 1649م.



الدعوى Suit

الدعوى إجراء مدني قانوني يعرض على محكمة. فمثلا يقال عن الذين يلجأون إلى المحكمة لمساعدتهم بقوة القانون أنهم يطلبون حقوقهم برفع دعوى قضائية. فالشخص الذي تعرض للأذى على يد شخص آخر يمكنه رفع دعوى تعويض، وكذلك يمكن لأي شخص أن يرفع دعوى لاستعادة ملكيته المقتصبة، أو لاسترداد أمواله، أو لتطبيق بنود أو شروط عقد ما أو لتحقيق أهداف كثيرة أخرى. وبصفة عامة، فإن رفع الدعوى هو أي إجراء مدني يُعرض على محكمة قانونية، أما الحالات الجنائية فلا يطلق عليها دعوى.



الدعوى بالنيابة Class action

الدعوى بالنيابة نوع من الإجراءات القضائية، التي يقوم فيها فرد أو أكثر، برفع دعوى بالنيابة عن جماعة من الناس لها مطالب مماثلة. هذه الجماعة تسمى المدعون. والدعوى بالنيابة، تسمى أيضاً دعوى من ممثل المدعين، لنفرض مثلاً أن كثيراً من المستهلكين، اضطروا لدفع ثمن كبير، غير معقول لنوع من البضائع؛ لأن المنتجين القلائل لهذا النوع، اتفقوا بطريقة غير قانونية على البيع بأثمان متماثلة، فمعظم المشترين لا يستطيعون تحمل نفقات إقامة دعوى فردية لاسترداد تلك الزيادة في الثمن المغالى فيه، لكن بإمكانهم أن يتفقوا في مطالبهم، وقيموا دعوى واحدة بالنيابة عن الجماعة للتعويض عن الضرر من تلك الشركات. في أول الأمر استخدم الناس الدعوى بالنيابة لاسترداد أموالهم في قضايا الإفلاس.

وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، استخدمت جماعات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الدعوى بالنيابة في محاربة التمييز العنصري في المدارس والوظائف وفي السكن، وأيضاً لمحاربة القيود الموضوعة على الانتخابات. انتشر منذ الستينيات من القرن العشرين ممارسة استخدام الدعوى بالنيابة. وشمل جميع أنواع قضايا المستهلك، بما في ذلك تحديد الأسعار وكذلك أقامت جماعات حماية البيئة الدعاوى للاعتراض على بيع النفط وغيرها من الأضرار العامة.

ومثل هذا النوع من الدعوى ترفعه مجموعة من العاملين ضد الشركة أو الهيئة التي يعملون بها، إذا حدث وفاتهم قطار الترقيات أو ظلموا في العلاوات أو سلبوا حقاً كبذل طبيعة العمل أو بدل المواصلات أو الجلسات أو غيره.



دعوى المسؤولية القانونية للمنتج

Product liability suit

دعوى المسؤولية القانونية للمنتج إجراء قانوني يتخذ ضد مشروع تجاري يتهم بوضع منتج معيب في السوق. ولكسب الدعوى، على المدعي أن يثبت العيب الذي سبب الأذى أو الموت للأشخاص، أو أتلّف ممتلكاتهم. تؤدي عيوب التصنيع أو التصميم، أو التحذيرات غير الكافية، أو التوجيهات المضللة إلى مساءلة المدعي عليه أمام القانون. تقتصر مسؤولية المدعي عليه على بيعه لمنتجات بوصفها سلعة جديدة. ويصدر القاضي أحكامه لتعويض الأضرار التي لحقت بالمدعي من نفقات علاجه أو آلام أو معاناة أو إعاقة، أو الأضرار المتعلقة بشكل المنتج أو أية تكاليف تكبدها المدعي.

وتعتمد المسؤولية القانونية للمنتجات في الولايات المتحدة على ثلاثة مبادئ قانونية هي:

1- المسؤولية القانونية الكاملة

2- الإهمال

3- خرق الضمان أو الكفالة.

المسؤولية الكاملة تعني أن الجهة الصانعة، أو أي مدعي عليه آخر، مسؤول قانوناً إذا كانت السلعة المعيبة خارج حيازة المدعي عليه، حتى وإن لم يعرف المدعي عليه أنها سلعة معيبة. ويعني الإهمال في دعوى المسؤولية القانونية للمنتج، أن المدعي عليه قد أحدث عيباً في سلعة ما، أو فشل في التعرف على العيب نتيجة لإهماله. أما الإهمال المدعي، أو أي خطأ آخر ربما يقلل من مسؤولية المدعي عليه. وخرق الضمان أو الكفالة يعني أن المنتج قد بيع بعيب يخالف أحد شروط السلامة في

القانون التجاري. وهذا القانون، الذي يحتوي على مجموعة قوانين تحكم عملية البيع والشراء، نافذ في جميع الولايات ما عدا ولاية لويزيانا.

تسن الولايات، غالباً، القوانين المسؤولية المتعلقة بالمنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية. وتختلف القوانين من ولاية لأخرى. وترفع دعاوى المسؤولية القانونية للمنتج بوساطة شخص أو أكثر من ضحايا قضية ما. وغالباً ما يكون للشركات التي تخضع لدعوى المسؤولية القانونية عن منتجاتها تأمين عن المسؤولية القانونية للمنتج، أو تكون مؤسسات كبيرة تؤمن على نفسها بالكامل.



دعوى الممارسة الخاطئة

Malpractice suit

دعوى الممارسة الخاطئة دعوى قانونية تقام ضد شخص مهني قصر في عمله تجاه عملائه عن طريق الإهمال أو ارتكاب خطأ مهني ما. وعادة ما يطلق عليها دعوى الإهمال. وتقتصر معظم هذه الدعاوى على الأطباء، إلا أن هناك حالات قليلة تشمل المحامين والمهنيين الآخرين، كما قد تقام الدعوى على المحاسبين وبعض الفئات الأخرى.

ونظراً لزيادة أعداد الدعاوى في هذا الخصوص فقد ارتفعت معدلات التأمين الخاصة بالمهنيين بدرجة كبيرة، وفي بعض الحالات، في بعض البلدان، أسقطت شركات التأمين تغطية تعويضات سوء الممارسة أو الإهمال نهائياً.



الدكتاتورية Dictatorship

الدكتاتورية شكل من أشكال الحكومات يمسك بزمام السلطة، بشكل مطلق، فيه فرد أو هيئة أو جماعة. ويعود أصل دكتاتور (حاكم مطلق) إلى روما القديمة. حيث كان مجلس الشيوخ الروماني يعين أفراداً لفترة مؤقتة يكون باستطاعتهم

تسيير الحالات الوطنية الطارئة دون موافقة الشعب أو مجلس الشيوخ. ومهما يكن فإن الدكتاتور الروماني لم تكن لديه السلطة المطلقة التي يتمتع بها الدكتاتور في الوقت الحاضر. وفي الوقت الراهن، تتولى الأنظمة الدكتاتورية الحكم في دول كثيرة.

والدكتاتورية نظام حكومي لاتخذ سلطة الحكم فيه قيود تشريعية. وقد خضعت أكثر الشعوب عبر التاريخ لنظام الدكتاتوريات بوصفه شكلاً من أشكال الحكومات.

قامت معظم الدكتاتوريات عن طريق العنف والقوة، وأحياناً من خلال الحيل السياسية. أستخدم جوزيف ستالين هذه الطرق عندما كان يعمل سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، وأصبح دكتاتور البلاد عام 1929م. ويرى الدكتاتوريون ضرورة الاستمرار في استخدام القوة للمحافظة على سلطتهم، ومعظم الدكتاتوريين يحظرون أو يحدون من حرية الكلام، والتجمع، والصحافة، كما يمنع معظمهم إجراء الانتخابات كلياً. ويزور بعضهم نتائج الانتخابات أو يجبرون الناس على التصويت لصالح مرشحهم.

تنشأ بعض الدكتاتوريات في بلد ما بعد أن تقهرها قوة أجنبية، فالإتحاد السوفييتي (سابقاً) سيطر على أكثرية دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، ورشح ستالين الدكتاتورية الشيوعية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا السابقة، وفي دول أخرى في تلك المنطقة. ومن ناحية أخرى يمكن السيطرة على بلد ديمقراطي أثناء فترة أزمات تمر بها تلك الأمة، ويمكن لأزمة ما أن تقسم الحكومة وتحد من قدرتها على الحفاظ على النظام الداخلي والأمن والازدهار. كان من بين الدكتاتوريين الذين وصلوا إلى السلطة تحت ظروف كهذه بنيتو موسوليني الإيطالي عام 1922م، وأدولف هتلر الألماني عام 1933م، وفرانسيסקو فرانكو الأسباني عام 1939م، ودكتاتور تشيلي أغوستو بينيوتشي عام 1973م.



الدور الاجتماعي Social role

الدور الاجتماعي مجموعة من العلاقات تربط بين الشخص وأفراد مجموعته . إن السلوك الذي يحرص الناس عليه في أداء أدوارهم الاجتماعية داخل المجتمع يسهل الحياة للمجتمع وأعضائه. فالفرد حين يكون مريضاً في مستشفى، فإنه يكون حريضاً على اتباع إرشادات الطبيب ويتعاون مع موظفي المستشفى، وبالمقابل فإن هذا المريض يتلقى الطعام، والدواء، وأنواعاً أخرى من الرعاية من عدد من الناس. ويتم تعلّم الأدوار الاجتماعية واكتسابها من خلال الثقافة، والذي يُعرّف ويحدد كيفية أداء هذه الأدوار. وهذه الأدوار ليست غريزية، بل يسهل على الناس تعلمها بدءاً من مرحلة الطفولة، وذلك بمراقبتهم لوالديهم أو للأشخاص البالغين. وهناك بعض الأدوار التي يتعلمها تقريباً كل أفراد المجتمع، كدور المريض أو التلميذ. أما الأدوار الأخرى، كدور الطبيب أو المدرّس، فإنها تحتاج إلى تدريب متخصص.

ولأن الأدوار الاجتماعية تتم بالتعلم، فهي تختلف باختلاف الثقافات. وعلى سبيل المثال، فإن الأدوار الأساسية للمرأة في بعض المجتمعات هي دور الزوجة ودور الأم، وهي الأدوار الطبيعية. ولكن هناك مجتمعات أخرى تقدّم للمرأة عدة أدوار لتختار منها.

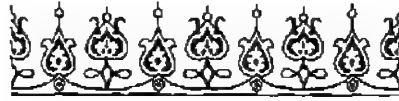
ويؤدّي كل شخص عدة أدوار اجتماعية، خلال فترة حياته، فقد تكون المرأة بنتاً لأبويها، وزوجة لزوجها، وأمّاً لأطفالها، وعاملة لمخدومها. وقد تنشأ المشاكل إذا تداخلت متطلبات أحد الأدوار مع متطلبات أدوار أخرى. وتُسمّى هذه الحالة صراع الأدوار، فقد يحتاج الموظف للقيام بعمل إضافي لتحسين وضعه الوظيفي. ولكن هذا العمل يتعارض، على الأرجح، مع دور الفرد داخل أسرته كأب أو كأم.



الدولة البوليسية *Police state*

الدولة البوليسية أي دولة تسمح فيها الحكومة للمؤسسات التنفيذية أن تفرض سلطتها عن طريق الإرهاب. مثل هذه الدولة، لا تخضع فيها الشرطة للقوانين ولا لأي قيود تحد من تصرفاتها، وهذا بخلاف ما يحدث عادة في أي دولة ديمقراطية دستورية؛ إذ يمكن لأجهزة المخابرات في الدولة البوليسية أن تتجسس على أي مواطن دون مراعاة لأسرار حياته الخاصة. كذلك يمكن لهم القبض على الأفراد، ووضعهم في السجون، وإعدامهم، أو نفيهم لأي سبب من الأسباب.

وفي العصور القديمة، كان في مدينة أسبرطة الإغريقية، أكثر أشكال الدولة البوليسية إرهابًا. وفي بداية القرن العشرين أخذت الدول الفاشية والشيوعية في تطبيق أساليب الدولة البوليسية.



الديمقراطية *Democracy*

الديمقراطية شكل من أشكال الحكم، وأسلوب في الحياة، وهدف أو مثل وفلسفة سياسية. ويشير الاصطلاح أيضًا إلى البلد الذي يتخذ نوعًا من الحكم الديمقراطي. وتعني كلمة ديمقراطية حكم الشعب وقد وصف الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن مثل ذلك الحكم بأنه حكم الشعب بالشعب وللشعب.

يشارك المواطنون في الدولة الديمقراطية، في الحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي ظل الديمقراطية المباشرة - وتسمى أيضًا - الديمقراطية الصرفة - يجتمع الناس في مكان واحد ليسنوا قوانين مجتمعتهم. وهذا ما كان يجري في الدولة - المدينة (أثينا) في اليونان القديمة.

أما الديمقراطية الحديثة فهي في الغالب ديمقراطية نيابية لأن المجتمعات الكبيرة، كالمدن والولايات والأقاليم أو الأقطار، لا يمكن لكل الناس فيها أن يجتمعوا في مجموعة واحدة. بدلاً من ذلك، فإنهم يختارون عددًا معينًا من بينهم لينوبوا عنهم في اتخاذ القرارات بشأن القوانين والأمور الأخرى. ويجوز لمجموعة النواب أن تسمى مجلسًا، أو هيئة تشريعية، أو برلمانًا، أو مؤتمرًا.

تستند معظم نتائج الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية على حكم الأغلبية (قاعدة الأغلبية)، أي أكثر من نصف الأصوات التي أدلي بها. وقد يؤخذ بالأكثرية حينما يتنافس في الانتخابات ثلاثة مرشحين، أو أكثر. إذ يحصل المرشح صاحب الأكثرية على أصوات أكثر من أي من المرشحين الآخرين، وليس بالضرورة أغلبية الأصوات. وفي بعض البلاد، يتم انتخاب الهيئات التشريعية بطريقة التمثيل النسبي. يعطي التمثيل النسبي الحزب السياسي نسبة مئوية من مقاعد الهيئة التشريعية تتناسب مع نصيبه من جملة الأصوات التي أدلى بها في الانتخابات.

ظل الإقرار بمبادئ المساواة وحرية الفرد على مر التاريخ أهم سمات طريقة الحياة الديمقراطية، وتبعاً لذلك، في ظل الديمقراطية، ينبغي للمواطنين - وبالتساوي - أن يجدوا الحماية لأشخاصهم، وممتلكاتهم، وحقوقهم. وينبغي أن يُمنحوا فرصاً متساوية لممارسة حياتهم، وأعمالهم، وحقوقاً متساوية في المشاركة السياسية. فضلاً عن ذلك، يجب أن يطمئن الناس إلى عدم تعرضهم إلى إسراف في التدخل الحكومي، والسيطرة الحكومية بلا مبرر. كما يجب أن يكونوا أحراراً - في حدود القانون - ليعتقدوا ويسلكوا ويعبروا عن أنفسهم بحرية تامة.

وتسعى المجتمعات الديمقراطية لضمان حريات معينة لمواطنيها، منها حرية الصحافة، وحرية الرأي. والأفضل أن تُكفل للمواطنين حرية إنشاء الجمعيات، والتجمع بلا خوف من الاعتقال، أو السجن، بدون سبب قانوني، وحرية العمل والعيش أينما وكيفما شاؤوا.

رغب بعض الناس في الدول الديمقراطية في توسيع دور الحكومة في المجتمع حتى تعمل على أن تكون الظروف المادية أكثر تساوياً لكل الناس. غير أن آخرين رأوا أن توسيع دور الحكومة في مجالات مثل: تيسير المعيشة، والتعليم، والإسكان من شأنه أن ينال من حرية الناس، ويخضعهم لمزيد من النظم الحكومية.

من مؤيدي زيادة التدخل الحكومي الاشتراكيون، والاشتراكيون الديمقراطيون. ويعرف منتقدو الزيادة في التدخل الحكومي بالمحافظين. ولقد أدى الخلاف بين هاتين الفرقتين إلى إثارة واحد من أبرز موضوعات المناظرة والجدل في المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

قد لا يكون من السهل تطبيق المبادئ الديمقراطية في الحياة العادية. ففي بعض البلاد التي تحكم بدستور مكتوب، كالولايات المتحدة الأمريكية، يتضمن الدستور نصوصاً تكفل حرية الرأي والصحافة والاعتقاد والاجتماع. وللمحافظة على هذه الحريات، وُجدت هيئة قضائية توازن بين مصالح الأفراد حتى لا يلحق أحد الضرر بالآخرين، أو بالمجتمع. فمثلاً، لا تبيح حرية الرأي الكذب الضار. تقدم هذه المقالة عرضاً عاماً للديمقراطية، ماهيتها، وكيف تعمل، وكيف تطورت على مر التاريخ.

مظاهر الديمقراطية

تختلف خصائص الديمقراطية من بلد إلى آخر، غير أن هناك مظاهر أساسية، متشابهة إلى حد ما، في كل الدول الديمقراطية.

الانتخابات الحرة:

وهي تعطي الناس فرصة اختيار قاداتهم، والتعبير عن وجهات نظرهم في المسائل المهمة. وتجري الانتخابات عادة على فترات للتأكد من أن الحكومات التي تدير شؤون البلاد، سواء كانت قومية أو محلية، تمثل اختيار الناس فعلاً. ذلك أن احتمال خروج الحكومة من السلطة بالاقتراع يبعث على الاطمئنان إلى أن أولئك الذين سبق أن انتخبوا في مناصب يولون الرأي العام اهتمامهم.

تتعلق الشروط القانونية لحق الاقتراع، أو الترشيح لمنصب انتخابي عام وفي أغلب الديمقراطيات، بالعمر ومكان الإقامة والجنسية. وتتيح الممارسة الديمقراطية للناس أن ينتخبوا بالاقتراع السري دون ضغط أو رشوة. ويتطلب فرز الأصوات النزاهة، وعدم تزيف النتائج.

حكم الأغلبية وحقوق الأقلية:

في ظل الديمقراطية، يجب - في أغلب الأحيان - أن توافق الأغلبية على القرار، قبل أن يصبح نافذاً. ويجوز أن يستخدم هذا المبدأ الذي يطلق عليه حكم الأغلبية في انتخاب مسؤولين أو إقرار سياسة عامة. وتأخذ بعض الديمقراطيات بأغلبية الأصوات. وتشترط أكثر الديمقراطيات أصواتاً تزيد على الأغلبية البسيطة لإجراء تغييرات أساسية، أو دستورية.

تستند قاعدة الأغلبية إلى اعتبار أنه، إذا كان كل المواطنين سواسية، فإن رأي الأغلبية سيكون أفضل من رأي الأقلية. والديمقراطية تجعل الموافقة الطوعية أساساً للسلطة السياسية والشرعية، وفعالية الحكم. على أن الديمقراطية معنية أيضاً بحماية الحرية الفردية، وبالحيلولة دون تعدي الحكومة على حريات الأفراد. لذلك تنص الدساتير الديمقراطية على كفالة حقوق معينة لا يجوز أن يحرم الناس منها، حتى بأغلبية كبيرة جداً. تشمل هذه الحقوق الحريات الأساسية، كحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع. وينبغي على الأغلبية، أيضاً، الاعتراف بحق الأقلية في السعي لتصير أغلبية بالوسائل المشروعة.

الأحزاب السياسية:

وهي جزء مهم من نظام الحكم الديمقراطي. فالتنافس بين الأحزاب في الانتخابات يعطي الانتخابات مغزاها بإتاحة الفرصة للمقترعين للاختيار بين المرشحين الذين يمثلون مختلف المصالح، ومختلف وجهات النظر.

في كثير من البلدان الديمقراطية ذات نظام الحزبين كالولايات المتحدة، أو ذات نظام التعددية الحزبية - ثلاثة أحزاب أو أكثر - يشكل الحكومة الحزب الذي يكسب الأغلبية المطلقة في الانتخابات منفرداً. وقد لا تسفر الانتخابات في الدول الديمقراطية ذات التعددية الحزبية عن أغلبية لحزب منفرد. في هذه الحالة، يجوز أن يأتلف حزبان أو أكثر، فتكون أغلبية لتشكيل حكومة ائتلافية. يقوم الحزب، أو الأحزاب التي لا تشارك في الحكومة وفي ظل الديمقراطية بدور المعارضة المخلصة. وهي - أي المعارضة - حرة في نقد سياسات، وإجراءات الحزب الذي يتولى السلطة. وفي الدول غير الديمقراطية كالديكتاتوريات - الحكومات الاستبدادية - قد يُعدُّ نقد الحزب الحاكم خيانة. وغالباً لا يُسمح بقيام أي حزب غير الحزب الحاكم، ولا خيار للناس بين المرشحين.

تقييد السلطة:

تنطوي النظم الديمقراطية على ترتيبات مختلفة، من شأنها الحد من تمادي أي شخص، أو فرع من فروع الحكومة في التسلط. ففي بعض البلاد كأستراليا، والهند، والولايات المتحدة، وكثير غيرها، حكومات اتحادية، وحكومات ولايات، أو أقاليم

تتقاسم السلطة بينها. كما أن الحكومات المحلية المنتخبة، في الأنظمة الديمقراطية، تتولى المسؤولية عن خدمات محلية محددة.

في كل الدول الديمقراطية، يخضع المسؤولون الحكوميون للقانون. وهم مسؤولون لدى الشعب. وتساعد وسائل الإعلام المسؤولين على تحسس اتجاهات الرأي العام.

الحكم الدستوري:

تقوم الحكومة الديمقراطية على القانون، وهو في أغلب الحالات دستور مكتوب. تبين الدساتير سلطات وواجبات الحكومة، وتحدد ما يجوز لها عمله. وتوضح كيف تُسن القوانين، وكيف يتم تنفيذها. وتحتوي بعض الدساتير على قائمة مفصلة بحقوق المواطنين، تشمل توصيفاً لحرياتهم الأساسية، وتمنع الحكومة من التعدي عليها.

فبريطانيا مثلاً ليست لها وثيقة مفردة، مكتوبة تسمى الدستور. بيد أن لديها تقاليد وأعرافاً معينة، فضلاً عن موثائق محددة، وكثير من القوانين جرى الأخذ بها عموماً على أنها تشكل الأحكام الأساسية للنظام.

من الخصائص الجوهرية للحكم الديمقراطي وجود هيئة قضائية مستقلة. وواجب النظام القضائي صيانة حرمة القوانين، وحقوق الأفراد، بمقتضى تلك القوانين.

المنظمات الخاصة:

يقوم الأفراد والمنظمات الخاصة في ظل الديمقراطية بكثير من الأعمال الاجتماعية، والاقتصادية دون سيطرة الحكومة على أغلبها. فالصحف، والمجلات يملكها ويديرها أصحابها. والنقابات العمالية يسيرها العمال لمصلحتهم، ولا تسيروها الدولة. وتعمل المدارس الخاصة جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية. ويجوز تكوين جماعات للتأثير على الرأي العام حول مسائل وسياسات عامة. وأكثر الأعمال التجارية في المجتمعات الديمقراطية ممتلكات خاصة، ويديرها أصحابها، بالرغم من أنه يجوز للحكومة أن تتولى بنفسها إدارة بعض الصناعات والمرافق والخدمات المهمة.

كيف تعمل الديمقراطية ولماذا

ربما خطر لبعض الناس أن أشد العقبات أمام تحقيق الحرية والمساواة للفرد ذات طبيعة سياسية. وربما رأى آخرون أن أفضل الحكم أقله تحكماً. غير أنه - بمرور الزمن - أيقن كثير من الناس أن توافر قدر من التنظيم الحكومي أمر ضروري لجعل الحرية الشخصية أكثر قيمة، ولترسيخ مبدأ المساواة، فضلاً عن تحسين ظروف الحياة في البلاد للناس جميعاً.

مشاركة المواطنين:

تدعو الديمقراطية لتوسيع مشاركة الناس في مجال العمل السياسي. وفي بعض الديمقراطيات يُعدُّ إدلاء المواطنين البالغين بأصواتهم في كل الانتخابات، المحلية، والإقليمية، والقومية واجباً. كما يجب على المواطنين المؤهلين أن يرشحوا أنفسهم في الانتخابات، وأن يسهموا في تطوير بلادهم. فالمواطن النشط المستنير أفضل ضماناً تحول دون أي فساد أو عجز في الحكومة.

التعليم والديمقراطية:

تؤمن الديمقراطية بأهمية التعليم، والمشاركة الواسعة في السياسة - وفقاً للمثل الديمقراطية. وهي لا تكفل، بالضرورة، صلاح الحكم. فالحكومة الصالحة تعتمد على المشاركة الصالحة. والمواطنون ذوو الإدراك الحسن، والمتعلمون تعليماً حسناً، هم القادرون على المشاركة بإيجابية أكثر. لذلك، تحتاج الديمقراطية لمواطنين متعلمين يستطيعون تدبير شؤونهم.

التنمية الاقتصادية والوفاق الوطني:

نشأت أغلبية الديمقراطيات في مجتمعات متقدمة، ترتفع فيها نسبة التعليم، وتقل الفوارق في الثراء. ويعتقد بعض العلماء أن الديمقراطية تصلح في البلاد التي تضم طبقة متوسطة كبيرة.

لقد انهارت كثير من الحكومات الديمقراطية إبان أزمات اقتصادية. كانت المشكلة الأساسية لإخفاقات هذه الديمقراطيات هي عجزها عن تحقيق القدر الكافي من الوفاق، سواء كان بين الناس أو بين قادتهم. وكثيراً ما تفاقت، واحتدمت

الانشقاقات بين الطبقات والأحزاب والقادة، مما عطل عمل الحكومة المنتخبة انتخاباً حراً.

فالحكومات الديمقراطية عرضة لعدم الاستقرار، حينما يتفرق الناس وتساورهم الشكوك فيما بينهم. وأحياناً، تشل الانقسامات بين الأجناس والأعراق والديانات سير الديمقراطية.

تطور الديمقراطية

أصول الديمقراطية:

بدأت الديمقراطية ونمت في اليونان القديمة، منذ القرن السادس قبل الميلاد. وجاءت كلمة ديمقراطية من الكلمة الإغريقية ديموس بمعنى الشعب أو السلطة . فقد شغف المفكرون السياسيون اليونانيون بفكرة حكم القانون، وعدوا الاستبداد أسوأ أنواع الحكم. فنشأت في أثينا، وبعض الدول - المدن اليونانية، حكومات ديمقراطية.

ولقد عرف الروم القدماء الديمقراطية، لكنهم لم يمارسوها كما مارسها أهل أثينا. تحدث المفكرون السياسيون الرومان عن استناد السلطة السياسية إلى موافقة الشعب. وقالوا إن للناس حقوقاً طبيعية يجب على الدولة احترامها.

وفي القرون الوسطى، أدى التنازع بين الولاء للكنيسة والولاء للدولة - في بلاد أوروبا - إلى وضع أسس الحكم الدستوري. ونتيجة للنظام الإقطاعي، والفوارق الطبيعية التي سادت في تلك الفترة، نشأت محاكم إقطاعية لحماية مصالح كبار الإقطاعيين. ثم تطورت تلك المحاكم إلى مجالس يعقدها الملوك للتشاور معها. ثم تدرجت مع مضي الزمن حتى صارت مجالس تمثيلية، وبرلمانات حديثة.

وفي عصر النهضة والإصلاح في أوروبا، خلال القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، تفتشت الروح العقلانية، والاستقلالية الفردية الجديدة. فاثرت على التفكير السياسي، وأخذ الناس يطالبون بمزيد من الحرية، والديمقراطية في كل مجالات الحياة.

وانتقلت فكرة الاستقلالية الفردية إلى الكنيسة. ففي أوائل القرن السادس عشر الميلادي، قاد مارتن لوثر حركة إصلاحية خرجت على الكنيسة الرومانية

الكاثوليكية، ورفضت ادعاءها بأنها الواسطة بين الله والناس. غير أن كلاً من الكنيسة الكاثوليكية والمنشقين عنها، أو البروتستانت أيد حق الاعتراض على الحكم المطلق.

الديمقراطية في بريطانيا:

في عام 1215م، وافق الملك جون على إصدار وثيقة الماجنا كرتا - العهد العظيم - فأصبحت هذه الوثيقة التاريخية رمزاً للحرية. واستُخدمت فيما بعد لتحقيق مطالب أخرى، ترسخ مبادئ العدالة والمشاركة في نظام الحكم.

وفي أعقاب الثورة الإنجليزية، عام 1688م، اكتسب البرلمان السلطة العليا. وفي عام 1689م، أصدر البرلمان وثيقة الحقوق التي نصت على حقوق الشعب وحرياته الأساسية.

ونتيجة للثورة الصناعية، ازدادت المطالب الديمقراطية في بريطانيا. وأصبح للمدن الصناعية الجديدة ممثلون في البرلمان. وفي عام 1918م، أعطي كل الرجال حق الاقتراع في الانتخابات، ولم يشمل هذا الحق النساء إلا في عام 1928م.

الديمقراطية في فرنسا:

أسهمت كتابات مفكرين سياسيين أمثال مونتسكيو، وفولتير، وجان جاك روسو في قيام الثورة الفرنسية. ففي عام 1789م، قال مونتسكيو إن الحرية السياسية تتطلب الفصل بين سلطات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية. وعارض فولتير تعدي الحكومة على حقوق الفرد وحرياته. وذكر روسو في كتابه العقد الاجتماعي عام (1762م) أن على الناس الخضوع للسلطات الشرعية فقط. لقد كانت الثورة الفرنسية حدثاً بارزاً في تاريخ الديمقراطية، ونادت بالحرية، والعدالة، ولكنها لم تحول فرنسا إلى ديمقراطية.

الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية:

أخذت الديمقراطية الأمريكية جذورها من التقاليد التي جاءت مع المستعمرين الإنجليز الأوائل. وفي عام 1775م، قامت الثورة الأمريكية، فطالب المستعمرون بالحكم الذاتي، وألا تفرض عليهم ضرائب، بدون أن يكون لهم ممثلون

في الحكم. ويعد إعلان الاستقلال الذي أصدره المؤتمر القاري في عام 1776م، وثيقة تاريخية في الديمقراطية جعلت الحقوق الإنسانية نموذجًا تحتذيته الحكومة. انتشار الديمقراطية:

خلال القرن التاسع عشر الميلادي، نمت الديمقراطية باطراد، على غرار النموذجين الأمريكي والبريطاني. وانتشرت المؤسسات الانتخابية والتشريعية. أدت الثورة الصناعية إلى تغييرات سياسية بالغة الأهمية، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. فقد طالبت الطبقات العاملة بحقوق سياسية كبيرة ونالت كثيرًا منها. ومنحت القوانين الجديدة حق الاقتراع لمزيد من المواطنين. وتوسعت حريات التعبير والصحافة والاجتماع والعقيدة.

لم تبلغ الديمقراطية كل مكان. وتحولت بعض البلاد من الدساتير الديمقراطية إلى الاستبداد. لقد وجد بعض هذه البلاد أن الدستور وحده لم يكن كافيًا لكفالة الديمقراطية. ففي روسيا، أقامت مجموعة من الثوريين أنظمة استبدادية شيوعية في عام 1917 م. وأخذت ألمانيا بالحكم الديمقراطي في عام 1919م، لكن صعود أدولف هتلر إلى السلطة أحالها إلى استبدادية فاشية في عام 1933م.

الديمقراطية في الحاضر:

تزعم أغلبية الحكومات اليوم أنها ديمقراطية. غير أن كثيرًا منها تنقصه بعض الحريات الأساسية الملازمة عادة للديمقراطية، مثل: حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاجتماع في الأماكن العامة أو الانتخابات التنافسية.

هناك دول كثيرة لها تاريخ عريق في الحكم الديمقراطي، مثل: بريطانيا والولايات المتحدة ويحاول عدد من الدول - حديثة الاستقلال - في آسيا وإفريقيا، إنشاء مؤسسات ديمقراطية، غير أن قلة الخبرة في الحكم الذاتي، ومشاكل أخرى تجعل الحكم الديمقراطي صعب التطبيق.



الدين Debt

الدَّيْن - شرعاً - المعاملات المالية المؤجلة، وهو يختلف عن القرض الذي له أحكام شرعية محددة. وللدين أطول آية في القرآن الكريم وهي الآية 282 من سورة البقرة. تدعو الآية إلى كتابة الدين والإشهاد على الكتابة. ودعا الرسول صلى الله عليه وسلم إلى تحديد الدين والأجل فقال: (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم).

يقوم بكتابة الدين كاتب يجب عليه أن يقوم بها إذا ما دُعي لها ولا يحق له أن يأبى، وعلى المدين أو وليه أن يملّي الدين كاملاً. وفائدة الكتابة أنها تحفظ مقدار الدين وميقاته. يزيد حرص الإسلام على حفظ الحقوق فيقرر الإشهاد على الكتابة تأكيداً وزيادة في التوثيق.

والدين في القوانين الوضعية كلمة تطلق على كل ما يُستدان، وخاصةً المال الذي يقترضه شخص من آخر. ويُسمّى صاحب الدين دائئاً والذي عليه دين مدينئاً. وإذا رفض المدين أو عجز عن الوفاء بما عليه من دين، فإنه يمكن للدائن أن يقاضيه ليستردّ ماله. وإذا ثبت لدى المحكمة صحة الدين، وعجز المدين عن السداد، يجوز للدائن أن يطلب من المحكمة أن تُصدر أمر تنفيذ قضائي. وهذا يعطي الدائن الحق في أن يحجز على مايكفي من ممتلكات المدين لسداد الدين وتغطية نفقاته القانونية. ولكن ثمة استثناءات فيما يجوز الحجز عليه.

وهناك نوع من أنواع الديون يسمى الدين المضمون السداد يتعهد فيه المدين بآله في حالة العجز عن الوفاء بالدين في الوقت المتفق عليه، يجوز للدائن أن يحجز على جزء معين من ممتلكات المدين، دون أن يرجع إلى المحكمة، ولكن إذا لم تفي قيمة الممتلكات المحجوزة بقيمة الدين، فإنه يمكن للدائن في هذه الحالة أن يقاضي المدين فيما تبقى من دين. وكثير من الناس يشترون منازلهم بالدخول في نوع من أنواع الديون المضمونة السداد يعرف باسم الرهن العقاري.

مواقيت تحصيل الديون:

تقضي المحاكم، في العادة بأن يُوفي المدينون ديونهم. وفي القانون الوضعي، إذا لم يبذل الدائن جهداً لاسترداد ماله من المدين خلال سنوات معينة، يسقط الدين بالتقادم، ولا يمكن استرداده.

عقوبة العجز عن الوفاء بالدين:

قديمًا، كان المدين يسلم لدائته ليكون له عبدًا. وقد عُرِفَت هذه العادة في اليونان وروما، كما عرفها العبريون، ومارسها السكسونيون في إنجلترا. وفي عهد الإقطاع، كان الفرد يعتبر، قبل كل شيء، جنديًا، ولهذا كانت الجيوش ستضمحل إذا أرسل جميع الإقطاعيين الدائنين مدينيهم إلى السجون.

وبعد أن أفل نجم الإقطاع، وازدهرت التجارة والصناعة عاد الدائنون إلى القسوة في معاملة المدينين. وكان السجن هو العقوبة المعتادة. وهكذا لم يكن بالمستطاع استرداد النقود من المدينين.

فرض الإسلام حماية للمدين من الدائن فجعل سداد دينه من مصارف الزكاة إن كان معسرًا، وفي الغارمين. وفي ذلك أيضًا حفاظ على حق الدائن. وكذلك الديون هي أول ما يؤخذ من مال المتوفى حفاظًا على حقوق الدائنين.



الرق Slavery

الرق هو كون الإنسان مستعبداً لغيره مملوكاً له، فاقد التصرف بذاته ومكاسبه. أما الاسترقاق فهو: الإدخال في الرق. ويقال للواحد وللجمع: رقيق، وللجمع فقط أرقاء.

نشأة الرق وتاريخه

نشأ الرق في أوقات مبكرة من التاريخ، وتعود نشأته في الغالب إلى الحروب والصراعات التي كانت منتشرة بين الأمم والشعوب من بدايات الخليقة.

وفضلاً عن الرق بسبب الحروب، فقد كان من الأساليب المعهودة والمنتشرة في أحداث الرق: سرقة الأطفال، أو خطف النساء والرجال في حوادث قطع الطرق، والغارات المحلية المتبادلة التي كانت تشنها القبائل البدائية بعضها على بعض، وكذا استعباد الأشخاص المذنبين كاسترقاق السارق المعمول به عند العبرانيين وغيرهم والمذكور في قصة يوسف (قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين | قالوا جزاؤه من وُجد في رحله فهو جزاؤه) يوسف : 74، 75 .

الرُّقُّ عند الأمم القديمة:

كانت أحوال الرق عند الأمم القديمة في أسوأ صورة وأفظعها، فقد اتصفت معاملة السيد لرقيقه بالقسوة والجبروت ومجافاة الإحساس الإنساني والمشاعر الآدمية، حيث كان يتعامل معهم كما يتعامل مع الأثاث والأدوات والآلات الجامدة.

ولم يكن للرقيق وقتئذ أدنى حق إنساني، بل كان لملكه تمام الحرية في إبقائه على قيد الحياة، أو تجويعه وتعذيبه والتنكيل به.

وقد منعت أكثر القوانين الزواج بالرقيق، وكثيراً ما عاقبت الطرفين المتزوجين بالحرق في النار معاً وهم أحياء، في حين كانت تسمح للرجال وبخاصة العسكر أن يقضوا شهواتهم الجنسية مع من يشاؤون من النساء الرقيق.

وقد بالغ القدماء أيضاً في إجبار الرقيق على أداء أشق الأعمال، تحت ضربات السياط الملهبة، وكان جزاء من يمتنع عن ذلك تعليق من رجليه، ووضع الأجسام الثقيلة في يديه، وضربه أو كيّ مواضع حساسة من جسمه، وقد يعمدون إلى ملء فمه وأذنيه بالزيت المغلي، أو قطع لسانه وأعضائه والتمثيل به، أو قتله بأفظع الصور.

وأما عند النصارى فقد أقرت جميع الكنائس النصرانية على اختلاف مذاهبها فكرة الرُّقِّ، ولم تر ما يمنع من استمراره حتى إن القسيس الفرنسي المشهور بوسويت قال: إن من حق المحارب المنتصر قتل المهزوم، فإن استعبده واسترقه فذلك منتهى منه وفضل ورحمة.

بقي الرُّقُّ أمراً مشروعاً لدى النصارى إلى القرن التاسع عشر الميلادي، حيث جاء في دائرة معارف لاروس أن رجال الدين الرسميين وقتئذ أقرّوا بصحة الرُّقِّ وسلّموا بشرعيته.

الرُّقُّ عند الأمم الحديثة:

استمر الرُّقُّ شائعاً أيضاً، عند الأمم والشعوب والدول التي عايشت النهضة الأوروبية، منذ أواسط القرن الخامس عشر الميلادي، وحتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. غير أن كل دولة من هذه الدول وضعت - في زمن ما يُسمى عصر

المدينة والنهضة - قانونًا خاصًا يرتقي بأحوال الرقيق ويفصل حدود معاملتهم، وعرف هذا القانون بالقانون الأسود، لكونه مختصًا بمعالجة أحوال الأرقاء السود وبيان الأحكام المتعلقة بهم. إلا أن تلك القوانين لم تحدث تغيرات جذرية في الطريقة التي يعامل بها الرقيق. فعلى سبيل المثال كان من مقتضى القانون الأسود الفرنسي، أن الزنجي إذا اعتدى على أحد الأحرار أو ارتكب جريمة السرقة، عوقب بالقتل، أو بعقاب بدني آخر شديد .

أما إذا أبق - أي هرب - الرقيق من سيده مرة أو مرتين، فإن القانون يسمح للسيد بقطع أذني رقيقه وكيه بالحديد المحمي في النار، فإذا أبق الثالثة قُتل. وكان قتل الرقيق الأبق معمولاً به أيضًا في إنجلترا، حيث نص القانون الأسود فيها على أن من أبق من الرقيق وتمادى في إبقائه قُتل .

وكان غير مسموح للملونين، أن يحضروا في فرنسا لطلب العلم والثقافة. وظل الحال في فرنسا على الوصف السابق حتى قيام الثورة الفرنسية في سنة 1789م حيث لم تجرؤ على إلغاء الرق، بل منحت صفة المواطنة لكل مقيم على أرضها مهما كان لونه أو عرقه، وفي عام 1791م أصدر مجلس الثورة الفرنسي قرارًا بإلغاء الرق في جميع المستعمرات الفرنسية، ومساواة جميع من فيها في الحقوق والواجبات مع تمتعهم بالجنسية الفرنسية.

لكن حين تولى نابليون الحكم، لاحظ انخفاض صادرات المستعمرات الفرنسية التي تعتمد على اليد العاملة الزنجية، فأصدر قرارًا عام 1802م بالعودة إلى استرقاق الزنوج، فثار الزنوج في المستعمرات وقاوموا مدة ثلاث سنوات ففضى نابليون على ثورتهم وأعادهم إلى الرق.

وفي عام 1884م صدر قرار في فرنسا بإلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية - مرة أخرى - تماشيًا مع قرارات مشابهة اتخذتها قبل فترة وجيزة كل من بريطانيا ثم البرتغال، فتبعتها هولندا والدنمارك عام 1860م.

أما في أمريكا: ففي العصر الأول من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كان كثير من سكانها - وبخاصة أهل الجنوب - يملكون الرقيق، إذ كان تجار الرقيق من أهل الجنوب يقومون بحملات منظمة ومسلحة إلى القارة الإفريقية ويختطفون

الرجال والنساء في مدامات وغارات مفاجئة على قراهم ومساكنهم، ويجلبونهم قسراً إلى المدن الأمريكية - وبخاصة الجنوبية - لبيعهم في أسواق الرقيق.

وكانت معاملة هؤلاء المختطفين المغضوبين في منتهى الفظاعة والقسوة والهمجية، وكان من مقتضى القانون الأسود الأمريكي أن للسيد كل الحق في الإبقاء على رقيقه حياً أو إماتته، بل صرح قانونهم بأنه ليس للرقيق روح ولا عقل وأن حياته محصورة في ذراعيه، كما أنه ليس له حق الخروج إلى الشوارع - وقت شدة الحر - إلا بتصريح قانوني، وإذا شوهذ أكثر من سبعة أرقاء مجتمعين في شارع واحد، كان لكل رجل أبيض الحق في إلقاء القبض عليهم وجلدهم، ولو كان خروجهم إلى الشارع بتصريح قانوني. وكان القانون أيضاً يجيز للسيد رهن رقيقه وإجارته وبيعه، بل والمقامرة عليه.

وظل الأمر على هذا الحال حتى شهر يناير من عام 1863م حين أصدر أبراهام لنكولن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إعلاناً بتحرير الرقيق في ولايات الجنوب الأمريكي، وكان هذا القرار من أسباب اغتياله عام 1865م.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقعت الدول المشتركة في عصبة الأمم عام 1926م اتفاقية تقضي بملاحقة تجارة الرق والمعاقبة عليها، والعمل على إلغاء الرقيق بجميع صوره، وفي عام 1948م أصدرت هيئة الأمم المتحدة إعلاناً عالمياً تضمن حظر الرق وتجارة الرقيق، وقد التزمت بهذا الإعلان أكثر دول العالم.

موقف الإسلام من الرق

جاء الإسلام - في القرن السابع الميلادي - والرق منتشر في العالم، متفش بين العرب، وكان الرقيق يعرفون بموالي العتق، أو موالى العتاقة وهم الرقيق الذين تفك رقابهم بعثقهم مقابل عمل يعينه لهم من يشتريهم من الرجال. ويجوز للرقيق أن يختار غير سيده مولى له بعد عتقه وهناك موالى المكاتبه وهو أن يكتب الرقيق على نفسه بثمانه، فإذا سعى وأداه عتق. وهناك شكل آخر للمكاتبه هو أن يكتب الرجل رقيقه أو أمته على حال يؤديه إليه عند بداية أي شهر. والأصل عن ولاء المكاتبه، أن من أعتق رقيقاً كان ولاؤه له، فينسب إليه. والموالي كانوا أقل شأنًا في مجتمعهم من غيرهم. إذ نظر إليهم على أنهم دون العرب الأحرار في المكانة. ولهذا قلما زوج الأحرار بناتهم للموالي أي الرقيق. حتى ضرب بهم المثل في القلة

والذلة .وعندما جاء الإسلام عمل على إبطال الرُّق بأساليبه التشريعية الهادئة المتدرجة، نظرًا لأن الرق أمر متعارف عليه عند جميع الأمم وقتئذٍ، بل هو متمكن في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان الرقيق يقومون بالدور الذي تقوم به أدوات الإنتاج وآلات التصنيع المعاصرة. وأراد الإسلام من التدرج في تحريم الرق ترويض الناس على نظام إنساني إسلامي كان غريبًا على تصوراتهم القديمة، فمثلهم مثل من يخرج من الظلام إلى النور، إذ لا بد أن يفرك عينيه قبل أن يسترد بصره تمامًا.

وما يدل على هذا أن الإسلام قام في وقت مبكر جدًا من تاريخه بالدعوة إلى تحرير الرقيق، قال الله تعالى : (فلا اقتحم العقبة | وما أدراك ما العقبة | فك رقة . البلد : 11-13 .ومن المعلوم أن هذه الآيات نزلت في مكة مع بداية دعوة الإسلام، قبل أن يُصبح له دولة وكيان سياسي. ولما صار للإسلام دولة وكيان، وقام يدافع عن حقه في الوجود والاستمرار كان الأعداء يعمدون في حروبهم معه، إلى أسر بعض المسلمين واسترقاقهم، وليس من المنطق - والحال هكذا - أن يحرم الإسلام الرُّق من جانب واحد، فتكون النتيجة أن يصبح المسلمون مهددين بالاسترقاق من قبل أعدائهم المخالفين لهم في الدين، دون أن يتمكنوا من تطبيق نظام الرُّق عليهم من باب المعاملة بالمثل.

وللمجموع ما تقدم، أقر الإسلام مبدأ الرُّق على سبيل الجواز - لا الاستحباب والوجوب - للحاجة إليه، من غير حصرٍ على تنفيذه ولا استحسان لفعله، واعتبره عجزًا حكميًا مؤقتًا، نتيجة حرب مشروعة اتباعًا لمبدأ المعاملة بالمثل إذا استرق العدو أسرى المسلمين، جاز للمسلمين أن يسترقوا أسراهم. وطبق الإسلام هذا المبدأ وأحاطه بأحكام وتوصيات إنسانية وأخلاقية، يقصد بها في النهاية تصحيح المسيرة الخاطئة - التي سلكتها الأمم والشعوب في تعاملها مع موضوع الرقيق - تصحيحًا لم يمارسه واضعوا القوانين السوداء، الذين جاءوا بعد الإسلام بأكثر من ألف عام.

منهج الإسلام في معاملة الرقيق

لم تفعل شريعة ولا نظام ولا قانون ما فعله الإسلام في رد الاعتبار الإنساني والاجتماعي إلى الرقيق، بل لقد انفرد الإسلام قبل عدة قرون - من بين كل النظم

السابقة والمعاصرة له - في الارتقاء بالتعامل مع الرقيق، والدعوة إلى تحريرهم، ليمارسوا حياتهم الخاصة والعامة بحسب ما يشاءون.

ويمكن تلخيص منهج الإسلام في تعامله مع الرقيق في ثلاثة أمور:

الأمر الأول حصر مصادر الرّق وتضييقها.

الأمر الثاني فرض أنماط من العلاقات الإنسانية المهيبة في التعامل مع الرقيق، ومنحهم حقوقاً لم تكن لهم من قبل.

الأمر الثالث فتح أبواب تحرير الرقيق على مصاريحها، إما على سبيل الوجوب وإما على سبيل الندب والحفز.

أولاً: تضييق مصادر الرّق. حصر الإسلام مصادر الرّق في أسر وسي الأعداء الكافرين الذين يجاربون المسلمين، معاملة لهم بالمثل، إن رأى الحاكم في ذلك مصلحة. وهو بهذا الحصر يكون قد أبطل مشروعية أي مصدر آخر للرّق مما كان شائعاً وقتئذ، كاستعباد الأشخاص المذنبين، وسرقة الأطفال، وخطف النساء والرجال في النزاعات والحروب المحلية وحوادث قطع الطرق ونحوها.

وقد حرّم الإسلام استرقاق الأحرار بغير طريق الحرب المشروعة، وحذر من فعل ذلك وعده من أشنع وأفظع التصرفات الخاطئة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي - يعني عهداً - ثم غدر، ورجل باع حراً فأكّل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره).

ثانياً: حقوق الأرقاء في الإسلام. منح الإسلام الأرقاء حقوقاً لم تكن لهم من قبل. حيث دعا إلى تحسين وضع الرقيق والارتقاء بمعاملتهم إلى المستوى الإنساني الكريم، وألزم المسلمين عامة - بمن فيهم مالكو الرقيق - بأنماط من العلاقات الإنسانية والاجتماعية المهيبة في معاملتهم مع الرقيق.

فقد أعلنت تعاليم الإسلام في صراحة متناهية: أن الناس جميعاً خلّقوا من أصل واحد وهم إخوة في الإنسانية، ليس لأحد فضل على الآخر إلا بمقدار ما يرضي الخالق وينفع الناس، قال الله تعالى :

(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا
إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) الحجرات : 13 .

وحينما تنازع أبو ذر - وكان عربياً - مع بلال - وكان حبشياً أسود - احتدّ أبو
ذر وعيّر بلالاً بأمه، وقال له: يا ابن السوداء، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم
لذلك لما بلغه الخبر، واستدعى أبا ذر، وقال له: (إنك امرؤ فيك جاهلية - أي فيك
صفات أهل الجاهلية في التمييز العنصري والعنصري - وتابع يقول :هم - أي العبيد
- إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم - أي لخدمتكم - فمن كان أخوه تحت يده
فليطعمه من طعامه، وليلبسه من لباسه) (متفق عليه). فتأثر أبو ذر بكلام النبي
صلى الله عليه وسلم وقصد بلالاً يعتذر إليه، وألقى بجسمه على الأرض، ووضع
خده - ردّ اعتبار له - لكن بلالاً أبى هذا، وأخذ بيد أخيه أبي ذر وتصافحا وتعانقا
وتساعحا.

وقد حض الإسلام المالكين والأحرار على دعوة الرقيق إلى مجالستهم والأكل
معهم، قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا أتى أحدكم خادمه - أي رقيقه -
بطعامه قد كفاه علاجه ودخانه فليجلسه معه، فإن لم يُجلسه معه، فليناوله أكلة أو
أكلتين (متفق عليه). وإلى هذا المعنى ولحوه أرشد النبي صلى الله عليه وسلم أبا ذر
وقال له - في الحديث السابق :فليطعمه من طعامه، وليلبسه من لباسه.

كما حرص الإسلام على انتزاع فكرة الاستعلاء والتجبر نهائياً من نفوس
ومشاعر المالكين، ولو كانت غير مقصودة، فنهاهم عن مناداة ومخاطبة الرقيق
ببعض الألقاب والألقاظ، وأمرهم بضبط ألفاظهم ومراقبتها ومناداة الأرقاء بالألقاب
مهذبة ترشح بمعاني الإنسانية والرحمة وحسن الصلة، قال النبي صلى الله عليه
وسلم : (لا يقولنّ أحدكم عبدي ولا أمتي، ولكن ليقل: فتاي وفتاتي .) بل إنه
صلى الله عليه وسلم زاد على هذا فقال: (أليّنوا القول لهم .).

وتتوالى تعاليم الإسلام وأحكامه التي تمنع تعذيب الرقيق والإساءة إليهم
والقسوة عليهم وضربهم ظلماً. وعن أبي مسعود البصري قال: كنت أضرب غلاماً
لي بالسوط، فسمعت صوتاً من خلفي : (اعلم أبا مسعود)، فلم أفهم الصوت من
الغضب، فلما دنا مني إذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا هو يقول

: (اعلم أبا مسعود أن الله عز وجل أقدر عليك منك على هذا الغلام) (فقلت: لا أضرب مملوكًا بعده أبدًا).

هذا، وقد حث الإسلام على العفو عن الرقيق حين إساءتهم، والتجاوز عن ذنوبهم، وأخطائهم، وأرشد المالكين الذين يضنون ببذل الخير ويبيخلون بعرق رقيقهم، إلى بيع رقيقهم الذين لا يوائمونهم، استبعادًا لظلمهم إياهم وتجنّيبهم عليهم.

أما المسؤولية الجنائية الملقاة على الرقيق فقد تسامح بها الإسلام بعكس الذي تقدم في معاملة الرقيق عند غير المسلمين - حيث شرع معاقبة الأرقاء الذكور والإناث بنصف العقوبة المقررة على الأحرار، قال الله تعالى: (فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) النساء: 25.

كما دعا الإسلام المالكين إلى تعليم الرقيق وتأديبهم والسعي في تزويجهم والارتقاء بمستواهم الثقافي والاجتماعي، بل سمح للأحرار وللمالكين بالزواج من إمائهم، قال الله تعالى: (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض) النساء: 25.

كما حث الإسلام على تزويج الرقيق، قال تعالى: (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) النور: 32. وحث أيضاً على تحرير الإماء والزواج بهنّ، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم، والعبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه، ورجل كانت له أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها فتزوجها، فله أجران) (متفق عليه)

سار المسلمون في ضوء هذه التوجيهات النبوية، فعلموا أرقاءهم وأدّبوهم، ومكنوهم من أسباب الثقافة والمعرفة، وتبوا كثير منهم مكانة عالية، بل بلغ كثير منهم أعلى المراتب العلمية والاجتماعية، وغدوا مشاعل نور وهداية وتوجيه للناس، مثل بلال بن رباح مؤذن الإسلام الأول، وسلمان الفارسي الذي روى مسلم في صحيحه - بشأنه - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ نزلت عليه سورة الجمعة فلما قرأ: (وآخرين منهم

لما يلحقوا بهم). قال رجل: من هؤلاء يا رسول الله! فلم يراجعه النبي صلى الله عليه وسلم حتى سأله مرة أو مرتين أو ثلاثاً، قال: وفيما سلمان الفارسي قال: فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على سلمان ثم قال: (لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء). (ونافع - مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب - أحد فقهاء الإسلام وعلمائه، وطارق بن زياد فاتح الأندلس، ومكحول الهذلي المتوفى سنة 112هـ الذي قال: كنت عبداً لسعيد بن العاص، فوهبني لامرأة من هذيل بمصر، فلم أَدع بمصر علماً إلا حويته فيما أرى، ثم أعتقت فأتيت العراق، فلم أَدع بها علماً إلا حويته، ثم أتيت المدينة فكَذلك، ثم أتيت الشام فغربلتها، وما سمعت شيئاً إلا استودعته في صدري...) حتى صار مكحول هذا إمام أهل الشام وعالمهم المقدم.

ولعل من أروع ما وصل إليه حال الرقيق في الإسلام ما ذكر من أن الخليفة عمر بن الخطاب كان يتبادل ركوب الناقة بالتساوي بينه وبين عبده، أثناء سفره من المدينة إلى بيت المقدس، ليعقد مع صاحبها معاهدة الصلح، فلما وصل كان العبد هو الراكب، وأمير المؤمنين هو الماشي، فخشي أبو عبيدة - قائد الجيش في الشام - أن يحتقر المستقبلون أمير المؤمنين عمر، فكشف له عما في نفسه، مما يأنف منه أهل هذه البلاد، ورغب إليه أن يُنزل العبد ليجر الناقة وهو راكب عليها، فأبى الخليفة هذا وقال: ليت غيرك قالها يا أبا عبيدة! نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، ومهما ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله. وعمر بن الخطاب هو الذي قال لعامله على مصر، عمرو بن العاص، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهُم أمهاتهم أحراراً.

وتجدر المقارنة والموازنة بين الحقوق والأساليب الإنسانية التي شرعها الإسلام في قضية الرقيق، وبين ما كان مقرراً ومعمولاً به في المجتمعات القديمة، بل الحديثة في عصور النهضة، حيث كان الرقيق يعيشون حالة مزرية منحطة، حتى إن فرنسا كانت تمنع الملونين - فضلاً عن الرقيق - من القدوم إلى أراضيها لطلب العلم والثقافة والمعرفة، ومثل ذلك في التمييز العنصري الذي عجزت بعض دول العالم اليوم عن تخطي حواجزه بين أفراد شعبها الذين يعيشون معاً. قال غوستاف لوبون في كتابه: **ثمةً العرب**: إن لفظة الرق إذا ذكرت أمام الأوروبي... ورَدَ على خاطره استعمال أولئك المساكين المثقلين بالسلاسل، المكبلين بالأغلال، المسوقين بضرب السياط، الذين لا يكاد غذاؤهم يكفي لسد رمقهم، وليس لهم من المساكن

إلا حبس مظلّم... أما الحقّ اليقين فهو: أن الرق عند المسلمين يخالف ما كان عليه النصراني تمام المخالفة.

ثالثاً: تحرير الرقيق هدف إسلامي . حرص الإسلام على فتح أبواب تحرير الرقيق على مصاريعها، بطريقة تشريعية هادئة ومتدرجة: إما على سبيل الفرض والوجوب الذي لا خيار للمكلف في تنفيذه، وإما على سبيل الحضّ والندب، والوعد الصادق من الخالق لمن يعتق عبداً، بعظيم المنزلة وكريم التعويض في الدنيا والآخرة:

وقد حوّل الإسلام بعض أنواع العتق الذي كان اختيارياً إلى فرض لازم، يجب الوفاء به، مادام صاحبه قد باشر أسبابه.

ومن النوع الأول الذي هو تحرير الرقيق على سبيل الوجوب: ما تعلّق بسبب صادر عن المكلف نفسه، كالحنث في اليمين والقتل الخطأ وظهار الزوجة - أي تشبيه الزوج لها بأمه في الحرمة - قال تعالى: (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة) النساء: 92. وجاء نحو هذا في اليمين والظهار.

ومن هذا النوع أيضاً: نذر الإنسان أن يعتق عبداً تقرباً إلى الله تعالى، إذ يجب عليه الوفاء بالنذر التزاماً بما صدر منه مع أن أصل النذر مباح واختياري.

ومن ذلك أيضاً: المكاتب، وهي: قبول السيد من رقيقه تحرير نفسه مقابل مبلغ من المال يدفعه إليه على أقساط فيجب على المالك الالتزام بها وعتق رقيقه بموجبها، مع أنها في الأصل مباحة واختيارية، قال الله تعالى: (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) النور: 33 .

ومن ذلك أيضاً: التدبير، وهو: وعد السيد رقيقه بأن يُمنح الحرية بعد وفاته، فإذا مات السيد صار الرقيق حراً على سبيل الوجوب الشرعي الذي ليس له ردّ، مع أن الأصل في التدبير الإباحة والاختيار.

ومنه أيضاً: ما كان سببه احتراماً لحكم الشرع المراعي للفترة البشرية السوية، من مثل ما يعرف بالاستيلاد، وهو: ولادة الأمة ولدًا من سيدها، حيث تصبح حرة بعد موت سيدها، ومن مثل: ما يعرف بملك المحارم، وهو: تحرر الرقيق بمجرد أن يملكه محرّمه، كمن ملك خالته أو عمته، فإنهما تُصبحان حرتين بمجرد تملكه لهما.

ومن هذا النوع الأول أيضاً: العتق بإساءة المعاملة، حيث يحق للمحاكم إجبار السيد على تحرير رقيقه إذا جوعه أو عذبه أو أضرَّ به.

أما النوع الثاني الذي تبناه الإسلام للتخلص من الرق، فهو: دعوته المسلمين إلى التقرب إلى الله تعالى بعتق الرقيق استحباباً وإنسانية ورفقاً بهم، وتمكيناً لهم من التصرف بأنفسهم كما يشاؤون ليعيشوا أحراراً كبقية الناس، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أيما رجل أعتق امرأ مسلمًا، استنقذ الله بكل عضو منه، عضواً منه من النار). و(أيما امرئ مسلم، أعتق امرأتين مسلمتين، كانتا فكاه من النار). قال سعيد بن مرجانه: فسمع بهذا الحديث علي بن الحسين، وكان له عبد أعطي فيه - أي دفع له فيه - ألف دينار - وكانت الدنانير من ذهب - فأعتقه ولم يبعه.

كما دعا الإسلام إلى بذل أموال الزكاة في عتق الرقيق وتحريرهم ومنحهم حق الحياة الكريمة، قال الله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب) التوبة: 60.

وفي مواقف أخرى دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى تحرير الرقيق اعتذاراً لهم عما يقع عليهم من سوء معاملة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من لطم مملوكاً له أو ضربه، فكفارته أن يعتقه).

هذا منهج الإسلام وهذه تعاليمه في احترام حياة الرقيق ومنحهم حقوق الإنسان والسعي في تحريرهم، وقد اهتم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بحال الأرقاء وهو في غمرات الموت، فقد كان آخر كلامه وهو يودّع الدنيا في مرضه الذي توفي فيه: (الصلاة، وما ملكت أيمانكم). فما زال يقولها حتى ما يفيض لسانه، أي توقف لسانه عن الحركة.



الرقابة Censorship

الرقابة التحكم فيما يسمح للأشخاص بقوله أو سماعه، أو كتابته، أو قراءته، أو رؤيته أو فعله. ويأتي مثل هذا النمط من التحكم عادة من الحكومة، أو من أشكال متنوعة من الجماعات الخاصة. ويمكن للرقابة أن تؤثر على حرية الكتب

والصحف والمجلات والأفلام وبرامج الإذاعة والتلفاز وعلى مايلقى من خطاب. كما يمكن أن يمتد تأثيرها أيضاً إلى الموسيقى والرسم والنحت وغيرها من الفنون. ويبدو أن كل المجتمعات بما فيها المجتمعات الديمقراطية قد استخدمت نوعاً من أنواع الرقابة متى ما شعر حكامها بفائدة الرقابة على شعوبهم أو على أنفسهم. غير أن المغالاة في تشديد الرقابة على حرية التعبير والإعلام تتجلى في ظل الحكم الاستبدادي وفي زمن الحروب.

هناك أربعة أنماط رئيسية للرقابة:

1- أخلاقية، 2- عسكرية، 3- سياسية، 4- دينية.

الرقابة الأخلاقية:

أكثر أنواع الرقابة شيوعاً في الوقت الحاضر. إذ تحاول العديد من الحكومات، أو الجماعات أن تحافظ على القيم الأخلاقية وذلك بالحيلولة دون إطلاع الناس على قيم أخرى أو أثباعها. وقد تنجم الرقابة الأخلاقية عن اعتقاد بعض الناس بامتلاكهم الحق في فرض قيمهم على الآخرين. كما يمكن أن تبرز إذا ما اعتقدت الغالبية العظمى في دولة ما، أن على الحكومة تعزيز بعض المبادئ الأخلاقية. وتمتلك دول عديدة قوانين تتعلق بالآداب العامة وما ينافيها من أعمال.

الرقابة العسكرية:

في زمن الحروب، يمكن لخطط المعارك، وبرامج تحرك القوات والمعطيات المتعلقة بالأسلحة وغيرها من المعلومات أن تساعد العدو. ولهذا تمتلك القوات المسلحة في كل بلد عدداً من المراقبين ممن يقومون بقراءة الرسائل التي يرسلها أو يتلقاها العاملون في الخدمة العسكرية. ويحذف المراقب أو يطمس أية معلومات يمكن أن يستفيد منها العدو. كما يمكن للسلطات العسكرية أن تحجب معلومات عن الصحافة لأسباب أمنية. وتقوم أجهزة الإعلام في بعض الدول، كالصحافة والإذاعة والتلفاز بممارسة رقابة طوعية على نفسها وقت الحروب، كما تمارس معظم الدول نوعاً من الرقابة العسكرية في زمن السلم أيضاً.

الرقابة السياسية:

تمارسها الحكومات حيث تمنع أنواع التعبير التي لاتصادق عليها الدولة. على سبيل المثال، مارست حكومة المملكة المتحدة الرقابة السياسية أثناء الحرب العالمية الثانية. ومثال ذلك الاتحاد السوفييتي (سابقاً) ورقابته السياسية.

لاتسمح الديمقراطيات بالرقابة السياسية بشكل رسمي، إلا أن العديد من الحكومات الديمقراطية تحاول عدم تشجيع التعبير عن بعض الأفكار الراديكالية المتطرفة. مثال ذلك القوانين المختلفة التي تمنع الخطب أو الكتابات التي يمكن لها أن تثير العنف والشغب. وتمارس العديد من الحكومات الديمقراطية الرقابة السياسية، لاعتقادها أن انتقاد الحكومة ومعارضة الحرب تخدم العدو.

الرقابة الدينية:

تبرز في بعض الدول حيث تؤثر الدولة بحلّة، أو اتجاهها معيناً، أو حيث يكون الشعور العام الديني عامراً. عندها قد يقوم من يمسك بزمام السلطة بفرض الرقابة على أفكار وممارسات النحل الأخرى. فأسبانيا مثلاً، التي ينتمي معظم سكانها إلى الكنيسة الكاثوليكية، منعت عبر تاريخها الطويل المسلمين والنصارى البروتستانت من ممارسة شعائهم الدينية علناً. إلا أن الحكومة الأسبانية رفعت هذا الحظر عام 1967م.

أساليب الرقابة:

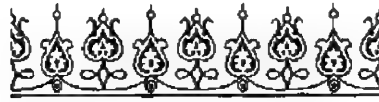
هناك نوعان رئيسيان من أساليب الرقابة: رسمي وغير رسمي. تفرض الرقابة الرسمية عندما يُطبق المسؤولون الحكوميون القانون بقصد التحكم في حرية التعبير. أما الرقابة غير الرسمية، فتبرز في حال غياب قانون محدد يعالج جرماً ما. وقد يتصرف المسؤولون بشكل غير رسمي نتيجة ضغط جماعة خاصة عليهم، بهدف منع أمر ما لاحتجذه هذه الجماعة. كذلك قد تمارس بعض الجماعات أيضاً الضغط على الشركات المختلفة، وذلك بتهديداتها لها بمقاطعة بضائعها. وهناك عدد من الجهات، بما فيها صناعة الأفلام السينمائية والتلفازية التي تفرض الرقابة الذاتية على نفسها رغبة في تجنب السخط العام، غير أن المعايير قد تردّت في الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين.

وتفرض الرقابة قبل أو بعد طرح شيء ما للجمهور. ولدى التدقيق في المادة المعروضة قبل طرحها، يمكن للمسؤولين الموافقة عليها أو رفضها، أو قبولها مع بعض التعديل. ويمكن للمراقبين أيضاً أن يتخذوا موقفاً مخالفاً من كتاب ما، أو مجلة، أو فيلم بعد طرحه في السوق. ويمكن لمراكز خدمة البريد أن ترفض إيصال بريد غير مرغوب فيه، كما يمكن لمصلحة الجمارك أن تمنع استيراد بعض المواد.

الرهن *Encumbrance*

الرهن قيود قانونية تُفرض على الأراضي أو الممتلكات. ويمكن أن تحد هذه القيود من استعمال مالك الأرض لأرضه. فمثلاً من الممكن أن تُحدّد هذه القيود استعمال قطعة من الأرض لبناء مدرسة فقط، أو أن تجبر مالك هذه الأرض على إعادة دفع الدين إضافة إلى الرهن وحجز الأموال.

يسمى حق الجار في استعمال أرض جاره، ممراً إلى أرضه حق الارتفاق، وهو أحد أشكال الرهن في الغرب. عند خرق الرهن، يقوم المستفيد باتخاذ إجراءات قانونية لصالحه.



الرهن العقاري *Mortgage*

الرهن العقاري قرض يُتيح للشخص (أو للشركة) أن يقترض نقوداً ليشتري، منزلاً أو عقاراً آخر. وتكون الملكية ضماناً للقرض. ومن حق المقرض اتخاذ الإجراءات الشرعية لامتلاك هذا العقار إذا لم يُردّ القرض في موعده. وغالباً ما يكون الرهن العقاري خاصاً بالعقارات. ويتكون الرهن العقاري من جزئين: عقد لدفع الدين وحافضة خصم على العقار ضماناً للدين. ويحدد العقد مقدار الدين وطريقة الدفع ومقدار الفائدة، وأية شروط أخرى للاتفاق. وحافضة الخصم نوع من الضمان، يُعطي المقرض حقاً قانونياً للمطالبة بملكية العقار إذا لم يُردّ القرض. ويشير اصطلاح رهن عقاري عادةً إلى الاتفاق بصورة عامة. ويسمى المقرض المرتهن، والمقترض الراهن.

ويمكن للشخص الحصول على رهن عقاري من البنك أو شركة التأمين أو جمعية للبناء أو رابطة للتوفير والقروض أو مؤسسات مالية أخرى. وتختلف نسبة الفائدة والشروط الأخرى من قرض إلى آخر. ومعظم عقود الرهن العقاري تلزم الراهن المقرض، أن يرد القرض على أقساط شهرية على مدى عشرين عاماً أو أكثر أو أقل. ويذهب جزء من كل دفعة إلى الرصيد غير المدفوع من القرض، ويسمى رأس المال، ويذهب جزء إلى الفائدة. وفي أثناء سداد المقرض القرض،

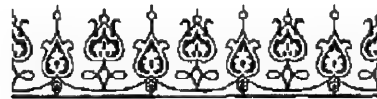
فإن الكثير من كل دفعة شهرية يذهب إلى رأس المال، والقليل يذهب إلى الفائدة. إذ يسدد تدريجيًا من القيمة وهي قيمة العقار الذي يضمن القرض.

وإذا لم يسدد المقرض عددًا من الدفعات الشهرية، أو انتهك أية شروط أخرى في العقد، يحق للمقرض أن يحبس الرهن وحبس الرهن إجراء نظامي يتيح للمقرض أن يستولي على العقار. ويمكن للمقرض في هذه الحالة أن يبيع العقار، ويأخذ المبلغ المطلوب تسديده، ويعطي الباقي للمقرض. وقد يُسحب أكثر من قرض على العقار. وإذا حدث حبس رهن، فإن المقرض الثاني لا يأخذ شيئًا حتى يستوفي المقرض الأول كل مطالبه.

كانت الرهون العقارية دائمًا استثمارًا شائعًا لدى المؤسسات المالية بسبب الضمان الأكيد الذي يشمل مثل هذه القروض، وقد يتردد المقرضون خلال فترات الارتفاع السريع للأسعار، في توظيف أموالهم في الرهون العقارية. إذ إن معدلات الفائدة ترتفع خلال فترات التضخم هذه، لذلك فإن معظم مؤسسات الإقراض تشترط معدل فائدة متغير (غير ثابت خلال مدة الرهن العقاري). وإلا فإن المؤسسة المقرضة التي تتعاقد على رهن عقاري لمدة خمس وعشرين سنة وبفائدة 8٪ قد تخسر فرصة إقراض النقود فيما بعد بفائدة 12٪، كذلك فإن التضخم يقلل من القوة الشرائية للنقود. ونتيجة لذلك، فإن النقود التي يستردها المقرضون، تكون ذات قوة شرائية أقل من النقود التي أقرضوها.

ومن أجل جذب المقرضين خلال فترة التضخم العالي، تُقدّم شروط خاصة للمقرضين الجدد. والرهن العقاري ذو الفائدة الثابتة هو رهن عقاري بمعدل فائدة ثابت لعدد معين من السنين. وهذا الوضع يكون مفيدًا، إذا زادت معدلات الفائدة خلال هذه السنوات، ولكنه لا يكون مفيدًا لو قلت معدلات الفائدة. وثمة نظام مشابه، وهو الرهن العقاري ذو البداية المخفضة. وفي هذا النوع من الرهن العقاري يكون معدل الفائدة ثابتًا على قيمة مخفضة في السنوات القلائل الأولى، ولكنه يصبح أعلى فيما بعد. وقد يكون هذا النظام ملائمًا للمقرض الذي يتوقع زيادة دخله في السنوات المقبلة. وهناك أيضًا نظام للرهن العقاري، حيث يدفع المقرض دفعات شهرية تغطي فقط فائدة القرض.

أما المبلغ المُقترض، فإنه - نظريًا - يُردُّ عند نهاية مدة القرض. وعلى أي حال فهناك احتمال أن يباع العقار، أو الملكية قبل هذا الوقت ويُرد القرضُ من ثمن البيع. وهذا يعني وجود نقود أقل لشراء عقار جديد. والرهن العقاري المرتبط بوثيقة تأمين على الحياة يعرف عادة باسم وثيقة تأمين الرهن العقاري، فالأقساط المدفوعة تشمل دفعات من الفائدة ودفعات من وثيقة التأمين. وعندما تصبح الوثيقة مُستحقة الدفع، تتخذ الإجراءات لدفع القرض. وإذا مات المُقترض قبل نهاية مدة الرهن، حينئذ يُدفع القرض كاملاً. ويمكن إجراء ترتيب مشابه لنظام المعاش بدلاً من وثيقة التأمين.



Marriage الزواج

الزواج علاقة بين رجل وامرأة تتم بموجب عقد له أركان هي: الزوجان الخاليان من الموانع، والإيجاب والقبول. وله شروط هي:

1- تعيين الزوجين 2- رضاهما 3- الولي 4- الشهادة.

ويقوم الزواج أساساً على اتفاق الطرفين على أن يعيشا معاً ويكونا أسرة واحدة. لقد حث الإسلام على الزواج باعتباره وسيلة للحفاظ على السلالة البشرية، ولما فيه من المودة والرحمة بين الزوج والزوجة. قال تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) الروم: 21 .

يُعد الزواج إحدى الحاجات الجسدية والنفسية الفطرية التي أوجدها الخالق في الجنس البشري. وهو بين رجل وامرأة، يفيد إباحة العلاقة الجنسية بينهما على الوجه المشروع، ويجعل منهما أساساً لأسرة، يتعاونان فيها معاً على تربية أفرادها وتنشئتهم.

وقد أحاط الإسلام الزواج بهالة من التفخيم والتعظيم والاهتمام لخطورته الاجتماعية، وسماء ميثاقاً غليظاً، يقول الله تعالى: (وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً) النساء: 21 .

لا توجد شريعة ولا نظام ولا قانون حث على الزواج كما فعل الإسلام، فقد رغب فيه وعدّه وحده الأسلوب المشروع في تلبية حاجة الإنسان الفطرية وتنظيمها، كما حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الزواج وبين فوائده فقال صلى الله عليه وسلم: (تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة). ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: (يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء) متفق عليه.

وفي مقابل هذا، نهى الإسلام عن العلاقات الجنسية بغير عقد الزواج، كما نهى عن الرهبانية والعزوبة؛ لأن فيهما تضييعاً للسلالة البشرية، وهروباً من تحمل المسؤولية. يقول الله تعالى: (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً) الإسراء: 32. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم فيمن أراد الترهّب والعزوف عن الزواج: (لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، هذه سنتي، فمن رغب عن سنتي فليس مني) رواه الشيخان.

تعدد الزوجات:

سمح الإسلام للرجل بتعدد الزوجات، مراعاة للحاجات الفطرية والظروف الاجتماعية الداعية إلى هذا التعدد عاجلاً أو آجلاً، كما هو الشأن عقب الحروب أو الكوارث الطبيعية التي تذهب بأعداد الرجال.

وأجاز الإسلام أن يكون للرجل أربع زوجات فقط كحدّ أعلى، يمكن أن يجتمعن في عصمته في وقت واحد، وأوجب العدل والمساواة بينهما في كل ما يستطيعه الزوج، كما أوجب التلطّف معهن وحُسن معاشرتهن، وأن يُقسَم لكل زوجة وقتاً يبيت فيه الزوج عندها كما يبيت عند غيرها من الزوجات.

خطبة الزواج:

إن اختيار الزوج لزوجته من أعظم الأمور أثراً في الحياة الشخصية، لأن عقد الزواج غالباً هو عقد الحياة، ولهذا لا يخلو الزواج في كثير من الأحيان من خطبة

تسبقة وتمهّد له، يتحرى فيها كل من الرجل والمرأة الصفات المطلوبة في اختيار
زوجه الذي يصلح له ويناسبه.

والخطبة ليست شرطاً لصحة الزواج - في الإسلام - بل هي وسيلة إليه، ولا
يترتب عليها ما يترتب على الزواج. ونظراً لأهميتها في ملاحظة الجوانب النفسية
والجسمية في كل من الرجل والمرأة، فضلاً عما لها من أثر في زيادة الألفة بين من
سيكونان زوجين في المستقبل ونواة لأسرة سعيدة، فقد رغب فيها الإسلام وشرع
لها أحكاماً خاصة، في حين أنه لم ينظم أحكاماً خاصة لمقدمات العقود كلها إلا عقد
الزواج، وذلك لأهميته وعظيم منزلته في الحياة الأسرية والاجتماعية بل
والإنسانية.

ولأن الرجل هو الذي يخطب المرأة غالباً، فقد حضّ الإسلام على حُسن
اختيارها، وحدّد له صفات الزوجة الصالحة بأنها ذات الأمانة والجمال فضلاً عن
الخلق والدين وحُسن العشرة، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (ما استفاد المؤمن
بعد تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة. إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرته.
وإن أقسم عليها أبرته وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله) رواه ابن ماجه. وفي
حديث آخر ورد على سبيل المفاضلة بين الصفات التي قد يتعذّر اجتماعها: (تنكح
المرأة لأربع: لما لها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك) (متفق
عليه).

ومع ذلك لم يدع المرأة وأسرتها دون حث تحذيري على قبول ذي الخلق
والدين إذا جاء يخطب المرأة وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتاكم من
ترضون خلقه ودينه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنه في الأرض وفساد عريض) رواه
الترمذي.

وما شرع في الخطبة رؤية الخاطبين بعضهما لبعض، قال النبي صلى الله عليه
وسلم لرجل يخطب امرأة: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) رواه الترمذي .
أي يألف كل منكما صاحبه ويرتاح إليه.

وقد منح الإسلام المرأة الحق في قبول المتقدم لخطبتها أو الامتناع عن ذلك ولو
بعد رؤيتها، كما منع إجبار المرأة على الزواج ممن لا ترغب فيه، وقد روى ابن

ماجة في سننه - بإسناد صحيح - من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: جاءت فتاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته؟ قال: فجعل الأمر إليها؛ فقالت: قد أجزت ما صنع أبي ولكني أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء.

ومما يتصل بالخطبة أنه يحرم على الرجل أن يخطب مخطوبة غيره قبل أن يتخلى عنها؛ لما في هذا التصرف من اعتداء على حق الخاطب والإساءة إليه فضلاً عن إثارة النزاع والنفور في المجتمع.

أركان الزواج:

ينبغي أن يستوفي الزواج - في الإسلام - أركانه حتى يكون صحيحاً ومعترفاً به وبما ينشأ عنه من آثار وحقوق ومن ذلك مايلي:

صيغة عقد الزواج:

وهي ما تعرف بالإيجاب والقبول، حيث يتبادل الطرفان أو وكيلان عنهما عبارات واضحة الدلالة على عزمهما الأكيد على الزواج والاقتران بعضهما ببعض اقترائاً غير محدد بزمان، من مثل قول ولي أمر الفتاة: زوجتك ابنتي فلانة، وقول الخاطب: قبلت الزواج منها.

ومن ذلك الولي للمرأة؛ حيث إنه الذي يتولى عقد نكاحها، ومن ذلك: شاهدا عدل؛ قال صلى الله عليه وسلم: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) رواه البيهقي بإسناد صحيح عن عمران بن حصين وعن عائشة.

الخلو من الموانع الشرعية:

ليس كل امرأة تصلح زوجة لكل رجل، ولا كل رجل يصلح زوجاً لكل امرأة. بل هناك اعتبارات إنسانية وفطرية واجتماعية لاحظها الإسلام، ومن ذلك تحريمه زواج الأقرباء الأقربين؛ كالزواج من الأم أو الأخت أو الخالة وغيرهن ممن يعرفن بالمحرّمات من النساء بسبب النسب (القرباة الدموية)، كما يحرم الزواج من امرأة هي في نفس الوقت زوجة لرجل آخر، أو معتدة من طلاقه، أو من ملحدة أو وثنية. ويحل للمسلم الزواج من اليهودية والنصرانية (الكتابيات)

ومن الموانع الشرعية للزواج من الرجل كونه غير مسلم، فيحرم على المرأة المسلمة الزواج بغير المسلم إطلاقاً، والحكمة في هذا منع المرأة المسلمة وأولادها من الخضوع في حياتهم الشخصية لمن يخالفهم في المعتقد الذي لا يخفى أثره على كل صغيرة وكبيرة في السلوك الإنساني، في حين يوجّه الإسلام المسلم إذا تزوج كتابية أن يحترم شعائرها ويرعاها ويعاملها بالإكرام والوفاء.

الحقوق الزوجية:

وضع الإسلام حقوقاً مشتركة للزوجين، يؤديها كلّ منهما للآخر، وحقوقاً منفردة للزوج على زوجته، وحقوقاً منفردة للزوجة على زوجها وللزوج عموماً مسؤوليات كثيرة منها:

وجوب إنفاق الزوج على الأولاد والتكفل بتكاليف حضانتهم، وقيامه مع الزوجة بتربيتهم وحسن الإشراف عليهم وإعدادهم ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع الإسلامي. كما ينبغي أن يكون التشاور شأن كل من الزوجين في كل ما ينبغي أن يتم بالرؤية المشتركة بينهما: (فإن أراداً فصلاً عن تراضٍ منهما وتشاورٍ فلا جناح عليهما) البقرة: 233 .

الحقوق المشتركة:

ومنها الاستمتاع الجنسي المشروع؛ والمعاشرة بالمعروف، إذ يجب على الزوجين معاً معاملة كل منهما الآخر بمودة واحترام وحسن خلق، قال الله تعالى: (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) البقرة: 228.

حقوق الزوجة على زوجها:

وتتمثل في الرفق بها واللين معها والإحسان إليها وإكرامها والتغاضي عن أخطائها وما لا يستحسن من طباعها، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا يفرّك مؤمن مؤمنة - أي لا يبغض - إن كره منها خلقاً، رضي منها آخر) رواه مسلم.

ومنها أيضاً تقديم المهر إليها، وهو من قبيل إكرامها ومؤانستها وإشعارها بالرغبة الأكيدة في بدء الحياة الزوجية، وهو حق لازم لا يصح عقد الزواج بدونه، تمييزاً له عن الصلات غير المشروعة، وليس له حدّ أعلى غير أنه يشجع عدم المغالاة فيه؛ تيسيراً على المتزوجين ورحمة بالشباب الذين لم يتوغلوا بعد في غمار

الحياة وجمع المال، ومما يستحسن في المهر تقديمه - كله أو بعضه - للزوجة قبل الزفاف.

ومن حقوق الزوجة أيضًا النفقة المالية وما يتصل بها من سكنى ولباس وغذاء وعلاج وسفر ونحوه مما تستلزمه نفقة مثيلات الزوجة في المجتمع، وقد حمل الإسلام الزوج النفقة باعتباره الطرف الذي يتولى شؤون الكسب والعمل والسعي خارج البيت، في حين صان الإسلام المرأة عن التبذل في الأسواق، وأوكل إليها رعاية شؤون بيتها الداخلية وتدبير أموره وتنظيمه وإعداده. مكانًا هادئًا مستقرًا لجميع أفراد الأسرة.

حقوق الزوج على زوجته :

وأهمها الطاعة فيما فيه مصلحة الأسرة؛ لأن الزوج عماد الأسرة الأول وربانها فضلًا عن أنه لابد للأسرة ممن يرأسها تجنبًا لازدواجية المسؤولية، ولا شك أن صفات الرجل القبطية أجدر بالقيادة، وإن كان هذا لا يمنع من تبادل الرأي بين الزوجين والتشاور فيما بينهما، ومن حقوق الزوج أيضًا رعاية الزوجة شؤون البيت بحسب ما يقتضيه الشرع والعرف الاجتماعي، حتى يكون واحة لجميع أفراد الأسرة.

ومن حقه عليها أن تحفظه في نفسها وماله، وترعى أسرارها، ولا تشهر به ولا تنتقص مقداره بين الناس، وهذا مشار إليه في قوله صلى الله عليه وسلم : (خير النساء من تسرك إذا أبصرت، وتطيعك إذا أمرت وتحفظ غيبتك في نفسها ومالك) رواه الطبراني بإسناد صحيح عن عبدالله بن سلام:.

انتهاء الزواج:

ينتهي الزواج - في الإسلام - بأحد أمرين : الموت أو الطلاق. ومثل الطلاق مخالفة الزوجة زوجها على مال، وتطبيق القاضي الزوجة لنزول ضرر بها.

فحينما يتبين أن الزواج صار مصدرًا للشقاء والتعاسة بين الزوجين، وحين يكشف أحد الزوجين أو كلاهما أنه ضلّ في اختيار صاحبه ولا يمكن الاستمرار معه، يشرع الطلاق لهذين الزوجين، تغلييًا لمصلحتهما. ومع هذا فقد عدّ الإسلام الطلاق أبغض الحلال إلى الله ووضع عليه قيودًا قبل إنفاذه إنفاذًا لا رجعة فيه،

بحيث يجب على الزوجين التفكير مليًا وإعادة النظر مرارًا قبل أن يتحللا من هذا الميثاق الغليظ .

الزواج في الثقافات الأخرى

مراسم الزواج:

تتضمن معظم مراسم الزواج مَطلَبَيْن أو شَرَطَيْن. المطلب الأول أن يذكر الرجل والمرأة أنهما يرغبان في أن يصبحا زوجين. والثاني أن يكون هناك شاهدان في الاحتفال، مع وجود موظف رسمي يقوم بعقد زواج الرجل والمرأة. وإذا كان زواج الرجل والمرأة ذا مراسم دينية يتولى عقده كاهن أو قسيس، أما إذا تزوج الرجل والمرأة في احتفال مدني (غير ديني) فهناك موظف رسمي مفوض بحضور للقيام به. ويُخَوَّلُ لرُبَّان السفينة في الرُّحلات البحرية الطويلة عقد الزواج عندما تكون السفينة داخل البحر. ويُفضَّل العديد من الأزواج الاحتفال الديني التقليدي، ولكن بعض الناس يجيدون عن العُرف.

تبدأ مراسم الزواج النصراني التقليدي في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، بدخول العريس يرافقه رجل يعرف بوكيل العريس ويتظران العروس عند مذبح الكنيسة. وبعد ذلك تنزل العروس سائرة في الممشى بين كراسي الكنيسة يرافقتها والدها، وإحدى قريباتها، أو صديق العائلة، وتتبعها وصيفات العروس. وترتدي العروس لباسًا أبيض اللون مع خِمارٍ الزُّفاف، كما تحمل باقة أزهار في يديها. ويتبادل العريس والعروس قسم الزواج وعهوده عند مذبح الكنيسة، ويوافقان على أن يصبحا زوجين. يقوم العريس بوضع خاتم الزواج في أصبع العروس في اليد اليسرى، وربما تقدم العروس الخاتم أيضًا للعريس. وبعد أن تنتهي المراسم يغادر العروسان عبر الممشى الرئيسي بين كراسي الكنيسة يتبعهما مرافقوهما.

يُشَّع الناس - مهما تباينت بيئاتهم - مراسم الزواج التقليدية، ولكن بعض المجموعات الدينية أضافت إليها سماتها البارزة. على سبيل المثال، تتميز مجموعات بروتستانتية مختلفة بطقوسها الخاصة حول مراسم الزواج. كما تقام العديد من الأعراس الرومانية الكاثوليكية خلال القداس أو موسيقى القداس، ويتناول العريس والعروس العشاء الرباني المقدم. ويعتبر الزواج مقدسًا أي طقسًا دينيًا مهمًا في الكنائس الأرثوذكسية الشرقية والرومانية الكاثوليكية.

عادات الزواج:

كثيراً من عادات الزواج اليوم هي نفسها التي كانت شائعة في الأزمان الغابرة. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن العرائس الرومانيات كنَّ يرتدين خمارات الزفاف قبل أكثر من ألفي سنة. لقد أصبحت خمارات الزفاف معروفة في بريطانيا والأمريكتين في أواخر القرن الثامن عشر. كما ترجع عادة تقديم خاتم الزواج إلى قدماء الرومان. وغالباً ما تمثل استدارة خاتم الزواج الخلود والأبدية.

ويرمز تقديم خاتم الزواج إلى اتحاد الرجل والمرأة إلى الأبد. يعتبر لبس خاتم الزواج في الأصبع المخصص له في اليد اليسرى عادة قديمة أخرى. ولقد اعتقد الناس مرةً أنَّ العروق والأعصاب تنطلق مباشرةً من هذا الأصبع إلى القلب. وهناك معتقد خرافي آخر يقول إنه يمكن أن تؤكّد للعروس حسن الطالع الجيد بارتداء شيء قديم أو شيء جديد أو شيء مستعار وشيء أزرق اللون. وهناك معتقد خرافي آخر يقول: إنه من سوء طالع العريس والعروس أن يتقابلا قبل المراسم في يوم زفافهما.

وفي كثير من الأعراس يقوم الضيوف بنثر الأرز على العريس والعروس متمنين لهما المال والبنين. ويعتبر الأرز رمزاً للخصوبة والسعادة وطول العمر. وتقوم العروس بنثر باقة الأزهار على الضيفات من النساء غير المتزوجات. ويفترض أن تكون المرأة التي تقبض على الأزهار أول المتزوجات لاحقاً. وربما تكون قد بدأت هذه العادة في فرنسا في القرن الرابع عشر الميلادي. وربما تقوم العروس أيضاً بقذف رباط جواربها على الرجال غير المتزوجين، ويفترض أن يكون الرجل الذي يقبض الرباط أول المتزوجين بعد ذلك.

يتوقع الرجل والمرأة أشياء معينة يحققها أحدهما للآخر قبل أن يتزوجا. وبعد الزواج لا يتمكن بعض الأزواج والزوجات من الوفاء بتطلعات شركائهم أو شريكاتهم. وربما تصيب بعضهم خيبة الأمل والتعاسة من بعض ويدخلون في مشكلات الزواج.

ربما يتجادل الزوجان حول أي شيء تقريباً، مثل كيفية إنفاقهما لأموالهما، وكيفية تربية الأطفال وتهذيبهم. وإذا لم يتخلصا من خلافاتهما ربما يجدان صعوبة في أن يكونا صديقين أو شريكين مشبوبي العاطفة، أو طيبين.

المواقف المتغيرة حول الزواج:

غالبًا ما يكون لكل مجتمع أفكارًا تقليدية معينة حول الزواج. على سبيل المثال، تتوقع معظم المجتمعات أن يتزوج كل من الرجل والمرأة. كما أن معظم الثقافات أيضًا لها تقاليد حول دور وواجبات الزوج والزوجة. وعادة ما يتوقع من الزوج السعي وراء الرزق وكسب العيش، كما يتوقع من الزوجة القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال.

ويهمل العديد من الناس الآن نماذج الزواج التقليدي. فعلى سبيل المثال، يتقاسم عدد كبير من المتزوجين مسؤوليات كانت عادة إماً من مهام الرجل أو المرأة. كما يؤدي عدد متزايد من النساء المتزوجات أعمالاً ويساعدن في دعم أسرهن. ويشارك الأزواج باطراد في مسؤوليات كانت عادة تقوم بها المرأة. وتشتمل مثل هذه المسؤوليات على الطبخ والأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. وتنعكس الأدوار التقليدية بالنسبة لبعض الأزواج كأن تلتحق الزوجة بوظيفة مدفوعة الأجر وتقضي جلّ وقتها في العمل بينما يبقى الرجل في المنزل لرعاية الأطفال.

في العديد من الدول، يتزوج الرجل امرأة واحدة، ويظلان متزوجين إلا إذا مات أحدهما أو تطلقا. وهذا النظام من الزواج يسمى الزواج الأحادي أو الزواج مرة واحدة في العمر. وتسمح بعض المجتمعات بتعدد الأزواج أو الزوجات، والذي تكون فيه للرجل أكثر من زوجة واحدة، أو يكون للمرأة أكثر من زوج واحد. ويسمى زواج الرجل لأكثر من زوجة واحدة بتعدد الزوجات ويمارس في الثقافات الإفريقية والشرق أوسطية. وتسمح الشريعة الإسلامية للرجل بالزواج من أربع نساء كحد أقصى إذا كان قادراً على العدل بينهن في مختلف الشؤون، وكذلك الإنفاق عليهن بكفاية. ويعد من الشذوذ المنافي للفطرة ما يمارس في بعض المجتمعات البدائية من تعدد الأزواج.

في بعض الثقافات يشتمل الزواج على هدية من أسرة العروس أو العريس إلى أسرة الآخر. وفي العديد من المجتمعات، على سبيل المثال، تقوم أسرة العروس بمنح المال أو بعض الأملاك للعريس أو أسرته وتسمى مثل هذه الهدية المهر، وفي بعض الحالات، يُمنح المهر إلى العروس وبهذا يمكن أن تستفيد هي وزوجها منه. وفي

ثقافات أخرى، يقوم العريس وأسرته بتقديم الهدايا إلى أسرة العروس. وهذه المنحة تسمى مهر العروس.

تتحم بعض المجتمعات على الشخص الزواج من فرد ينتمي إلى قبيلته أو قبيلتها، (مجموعته أو مجموعتها) ويطلق على هذه العادة الزواج الداخلي ويكون بين أفراد القبيلة الواحدة. وفي أماكن أخرى يجب على الفرد أن يتبع قواعد الزواج الخارجي وتعني الزواج من الأبعد كان يتزوج من قبيلة أو قرية أخرى. وتتطلب أكثر القواعد شيوعاً في الزواج الخارجي من الرجل أو المرأة أن يتزوجا من خارج أسرتيهما.

ولكل ثقافة قواعدها أو أحكامها حول أفراد الأسرة المحرم على الشخص الزواج بهم. وغالباً ما تقوم معظم المجتمعات بتحريم غشيان المحارم وهو ما يعني الزواج أو إقامة علاقات جنسية بين ذوى القربى أو المحارم. ويمثل هؤلاء الأقارب في كل المجتمعات تقريباً، الأب والأم والأبن والأخت والأخت.



السجن Prison

السجن مؤسسة لحجز ومعاقبة المجرمين. والسجون تعاقب المجرمين بتقييد حريتهم بدرجة كبيرة. فالسجون على سبيل المثال تحدد أين يذهب (النزلاء) (المعتقلون)، وماذا يعملون ومع من يجتمعون. ويقضي السجناء في السجن فترة تتفاوت من بضعة أشهر إلى بقية أعمارهم. والسجون أيضاً مهمة؛ لأنها تحمي المجتمع من المجرمين الخطرين.

أنواع السجون

هناك أنواع من المؤسسات التي تحجز المدانين الخارجين على القانون، أو الذين ينتظرون المحاكمة. تعرف هذه المؤسسات بأسماء مختلفة مثل دور التوبة، الإصلاحيات، مراكز الإصلاح. وفي الولايات المتحدة يطلق المفهوم الأخير عموماً على الأماكن التي يتم التحفظ فيها على الأفراد المدانين بجرائم أقل خطورة أو الذين ينتظرون المحاكمة. ومعظم الناس يعتقدون أن السجون هي فقط تلك

المؤسسات التي تحجز الأشخاص البالغين المدانين بجرائم كبيرة. أما المؤسسات، التي تخصص للصغار من مرتكبي المخالفات فإنها تشمل مراكز حبس ومراكز اعتقال الشباب. بالإضافة لذلك فهناك مراكز الحجز التي بُنيت خصيصًا بصورة منفصلة عن السجون، ويُحجز بها الأفراد الذين ينتظرون المحاكمة.

تشكل النساء نسبة ضئيلة من مجموع السجناء. ومعظمهن موجودات في سجون النساء فقط.

يصنف الخبراء السجون حسب درجة الأمن أو الرقابة التي توفرها. والأنواع الرئيسية هي:

1- السجون ذات السلامة القصوى

2- السجون ذات السلامة المتوسطة

3- السجون ذات السلامة الدنيا أو السجون المفتوحة.

سجون السلامة القصوى:

تحتوي، عادة، السجناء الذين يقضون عقوبات طويلة بالسجن. وهؤلاء السجناء هم الذين ارتكبوا جرائم قتل، أو نهب، أو اختطاف أو خيانة أو غيرها من الجرائم الخطيرة.

تحيط بسجون السلامة القصوى أسوارٌ عالية من الحجر أو سياج من السلاسل القوية، وكثير من هذه العوائق مزود بوسائل إلكترونية وأنوار كاشفة. ويعيش السجناء في زنزانات يتناولون طعامهم فيها أو في قاعة طعام. ويحدد ضباط السجون وقت وعدد الزيارات التي تقوم بها العائلة والأصدقاء. وخلال هذه الزيارات تفصل حوائط سميكة من الزجاج أو الأسلاك بين بعض السجناء والزائرين، لمنع تبادل الأشياء الخطرة مثل المخدرات والأسلحة. أما السجناء والزوار الآخرون فيُتركون معًا. وبعض السجون تستخدم الأشعة السينية (أشعة إكس) للكشف عن الأسلحة التي قد يخفيها الزوار.

سجون السلامة المتوسطة:

يُحفظ بها السجناء الذين ارتكبوا جرائم أقل خطورة، كجرائم الاعتداء البسيط والسرقات الصغيرة. والنزلاء في سجون السلامة المتوسطة، عادة يكونون أقل خطورة من أولئك الموجودين في سجون السلامة القصوى.

ربما تحاط سجون السلامة المتوسطة بحظائر وأبراج للمراقبة. وقد يكون في بعضها وسائل تعليمية ورياضية مثل تلك الموجودة في المدارس.

سجون السلامة الدنيا أو السجون المفتوحة:

أقل السجون تقييداً لحرية السجناء. ولا يعتبر السجناء فيها خطرين، ومن غير المتوقع أن يهربوا من السجن. ولعظم هؤلاء السجناء جرائم غير عنيفة مثل السرقات والتزوير وتعويق العدالة وحنث اليمين. ويعيش هؤلاء في غرف مريحة، وعادة يتحركون في السجن كما يريدون. إن سجون السلامة الدنيا تتفاوت من مؤسسات كبيرة إلى معسكرات صغيرة في المزارع والغابات.

مراكز إصلاح الأحداث. يُحجز بها المخالفون دون عمر 18 سنة. وهذه المؤسسات تحفظ السجناء الشباب بعيداً عن التأثير الضار من كبار المجرمين الخطرين. أما مراكز الحجز قبل المحاكمة فهي لحجز الشباب من المجرمين الذين اتهموا بارتكاب جرائم و ينتظرون المحاكمة. أما مراكز اعتقال الشباب فهي مؤسسات يسجن بها المجرمون من الشباب لقضاء عقوبة السجن. ومعظم هذه العقوبات تصل لحوالي سنة. وتوفر هذه المراكز الإرشاد والتعليم والتدريب على الأعمال والترويح.

كيف تعمل السجون

للسجون أربعة أغراض رئيسية هي:

1- الجزاء، 2 - الإقصاء، 3- الردع، 4- الإصلاح أو إعادة التأهيل.

يعني الجزاء العقوبة على الجرائم المرتكبة ضد المجتمع. وسلب المجرمين حريتهم هو طريقة لجعلهم يدفعون ثمن جرائمهم للمجتمع. والإقصاء هو إبعاد المجرمين من المجتمع حتى لا يؤذوا الأبرياء من الناس. والردع هو منع الجرائم التي يمكن أن تحدث مستقبلاً. والإصلاح يشمل النشاطات التي يتم إعدادها لتحويل المجرمين إلى مواطنين ملتزمين بالقانون. وقد يشمل توفير خدمات برامج تعليمية في السجن، وتعليمهم مهارات العمل، وتقديم إرشادات بمساعدة الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين.

إن الأغراض الأربعة للسجون لم يُعْتَنَ بها بطريقة متساوية خلال السنوات الماضية. ونتيجة لذلك، فإن السجون تتفاوت من حيث الموظفين العاملين فيها، ومن حيث تصميم مبانيها، وكذلك من حيث عملياتها.

موظفو السجون:

يرأسهم ضابط كبير، أو مدير يقوم بتوجيه عمليات السجن. وهو يعتبر مسؤولاً إذا حدثت مشاكل مثل الشغب والهروب وسوء إدارة السجن والمعاملة الوحشية تجاه المساجين.

يقوم السجّانون بملاحظة السجناء والإشراف عليهم. والعديد من السجّانين يدخلون امتحانات للتأهيل لوظائفهم. ومعظم السجّانين، ينالون تدريباً قليلاً، أو لا يتلقون أي تدريب خاص عند التحاقهم أول مرة بالخدمة. ومن ضمن العاملين بالسجن المدرسون والمتخصصون في الاجتماع والطب النفسي والأطباء والممرضات.

منشآت السجن:

تختلف تلك المنشآت بدرجة كبيرة من حيث التصميم. فالسجون المبنية بتصميم نصف قطري تشبه محور المكابح في العجلة. فتمتد الزنزانات، وصالة الطعام والوسائل الأخرى من مركز السيطرة في المحور. ويمكن للسجّانين في مركز السيطرة والرقابة ملاحظة كل النشاطات داخل المبنى. وبعض السجون ذات الحد الأقصى من الأمن، تستخدم تصميمًا مختلفًا، يحتوي على دهليز طويل يتقاطع معه دهاليز أو ممرات قصيرة توجد بها الزنزانات والمنشآت الأخرى. ويتحتم على المساجين استخدام الممر الرئيسي عند تحركهم من مكان لآخر. وهذا التصميم يسمح للسجّانين بفرض رقابة دقيقة. والتصميم العالي المرتفع هو تصميم رأسي للممر أو الدهليز. ويتحرك المساجين من طابق لآخر بالمصاعد. ومؤسسات الأحداث والسجون المفتوحة عادة، تشتمل على عدد من المباني تحيط بساحة مركزية مربعة الشكل. وقد تشمل المباني مكتبة، وداراً للعبادة، وقاعة طعام وغرفاً للدراسة.

الزنزانات:

عادة، تكون صغيرة الحجم وبسيطة التاثيث. فبعضها قد يحتوي فقط على سرير وطاولة وكرسي. وفي السجون الحديثة فإن للزنزانات دورات مياه وأحواض

غسيل خاصة بها. لكن الكثير من السجون القديمة المستخدمة حتى اليوم، ليس بها وسائل صحية حديثة، وعليه فإن المساجين يستخدمون سطولاً، عندما يُحتجزون في الزنانات. أما المجرمون الذين تصعب السيطرة عليهم، فقد يوضعون لوقت معين في زنانة انفرادية (حبس انفرادي). ومعظم الزنانات الانفرادية بها إضاءة خافتة، وتهوية ضعيفة ووسائل صحية غير كافية. والزنانات الانفرادية قد يكون بها فقط فرش على الأرض ووسادة حجرية ينام عليها السجين.

وسائل وخدمات خاصة:

قد تقدم مثل هذه الخدمات للنزلاء. ويعتمد ذلك على رأي ضابط السجن وتوفر المال. قد يكون للسجون مكاتب ووسائل رياضية لاستخدام السجناء. قد تقدم السجون الإرشاد والعناية الطبية، والتلفاز والأفلام والخدمات الدينية. وبعض السجون توفر برامج دراسية، أو تقدم دورات تدريبية على بعض الأعمال مثل إصلاح السيارات والنجارة.

بعض السجون تقوم بتشغيل مزارعها أو مصانعها الخاصة، وتستخدم السجناء عمالاً فيها. وبعض هذه السجون تدفع للنزلاء مقابل عملهم بعض البضائع لاستعمال السجين. وتساعد المزارع والمصانع الخاصة بالسجون في تقليل تكلفة تشغيل تلك السجون. وبعض السجون تقوم بتشغيل برامج إذن العمل للسجناء، وتسمح بموجب ذلك للموثق فيهم من السجناء بمغادرة السجن أثناء اليوم للقيام بعمل في الخارج.

نبذة تاريخية

السجون القديمة:

قبل القرن الثامن عشر الميلادي كانت الحكومات الأوروبية نادراً ما تسجن المجرمين بقصد معاقبتهم. وبدلاً من ذلك كان الناس يُسجنون انتظاراً لمحاكمتهم أو عقوبة لهم. وكانت العقوبات في ذلك الزمان هي الرجم بسمة العار، والغرامة، والجلد والعقوبة القصوى (الإعدام). وكانت السلطات تقوم بمعاقبة المخالفين علناً أمام الجمهور وذلك لتخويف الناس من الخروج على القانون. وكان بعض المجرمين يعاقبون بحملهم على تجديد السفن الشراعية الكبيرة والمسماة بالقوادس.

كان حكام إنجلترا وفرنسا يعاقبون أعداءهم السياسيين بوضعهم في سجون مثل قلعة لندن، وسجن الباستيل في باريس، بالإضافة لذلك فإن الأشخاص المدنيين بالمال، كان يتم حجزهم في سجون المدنيين. وفي حالات كثيرة كهذه فإن عائلات المخالفين، كان يمكنها أن تبقى معهم وتروح وتجيء كما يحلو لها. ولكن المدنيين كان يتعين عليهم البقاء حتى يمكن تسوية ديونهم. وفي القرن الثامن عشر الميلادي انتقد كثير من الناس الإعدامات والعقوبات القاسية، وقد كان من بين أولئك الناقدين القاضي البريطاني السير وليام بلاكستون. ونتيجة لذلك تحولت الحكومات أكثر فأكثر إلى السجن كنوع من العقوبة.

الإصلاحات الأولى للسجون:

كانت السجون الأولى مظلمة وقذرة ومكتظة. وكان يزرع بجميع أنواع المجرمين معاً، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال بالإضافة إلى المجرمين الخطيرين والمدنيين ومختلي العقول. وفي القرن الثامن عشر الميلادي قام داعية الإصلاح البريطاني جون هوارد بجولة في أوروبا لتفقد أحوال السجون. وقد أثر كتابه حالة السجون في إنجلترا وويلز (1777م) في إصدار قانون أدى إلى إنشاء السجون الأولى في بريطانيا وقد روعي في تصميمها الإصلاح إلى جانب العقاب. وقد حاولت هذه السجون أن تجعل نزلاءها يشعرون بتبكيك الضمير والندم على ما اقترفوه وأصبحت تسمى دور التوبة.

وقد كان أحد أشكال العقوبات النفي إلى مستعمرة نائية. وفي القرن الثامن عشر الميلادي كان المجرمون البريطانيون يُرسَلون إلى أمريكا الشمالية للعمل في حقول القطن. وقد توقف هذا عام 1776م، عندما حصلت الولايات المتحدة على استقلالها. وبعد عام 1789م كان المجرمون يُرسَلون إلى أستراليا. وكان أوائل المجرمين قد أرسلوا إلى هناك للعمل خدماً. فإذا لم يحسنوا التصرف، أعادتهم الحكومة، ووضعتهم في الأصفاد الحديدية في شكل مجموعات، للقيام بتكسير الحجارة وبناء الطرق. وبعد ذلك تم إنشاء مستعمرات عقابية بهدف استخدامها منافي مثل منفى بورت آرثر ومنفى فان ديمنز لاند (تسمانيا حالياً) الذي أسس عام 1833م.

وفي بداية القرن التاسع عشر الميلادي ركز المصلحون على أهمية الاحتفاظ بالسجناء منفردين. وكانت الفكرة أنه إذا تم ترك السجناء منفردين، فإنهم سيجدون وقتًا للتفكير فيما اقترفوه من جرائم، وبالتالي يمكن إصلاحهم. وبنيت السجون لتحتوي على العديد من الزنانات الصغيرة حيث يعيش السجناء ويعملون وحدهم. وكان لكل زنانة مكان خاص للرياضة. وحتى بالنسبة لسجناء الكنيسة، تم فصلهم بعوازل طويلة لمنعهم من رؤية النزلاء الآخرين. ولكن في أواسط القرن التاسع عشر، كان النظام المنفصل قد استبدل به إلى حد كبير النظام الصامت؛ وذلك بسبب أن الزحام قد جعل من النظام المنفصل أمرًا مستحيلًا. في النظام الصامت كان السجناء يعملون ويمارسون الرياضة مع غيرهم من النزلاء ولكن لم يسمح لأي منهم بأن يتحدث، بل وينظر، إلى أي من الآخرين.

وفيما بعد أدخل المصلحون عقوبة السجن غير المحددة، التي كانت تعتمد على سلوك السجين. فحسن السلوك والعمل الجاد كانا يقودان إلى المزايا والسماح بالاختلاط بالسجناء الآخرين. وقد جربت هذه الأفكار في أيرلندا وفرنسا والمستعمرات العقابية الإنجليزية في جزيرة نورفوك في شاطئ أستراليا. كان السجناء يحصلون على درجات مقابل حسن السلوك والعمل الجاد، أو كانوا يفقدون تلك الدرجات نتيجة لسوء سلوكهم. وعندما يحصلون على العدد المطلوب من الدرجات يصبح من الممكن إطلاق سراحهم. وقد أدخل بعض المصلحين فكرة إطلاق سراح السجناء المشروط، الذي بموجبه يتم إطلاق سراح السجين قبل انتهاء مدته، بشرط أن يلتزم بشروط معينة. فإذا لم يفعل ذلك يعاد للسجن. وقد أدى هذا إلى نظام إطلاق السراح المشروط المستخدم اليوم على نطاق واسع.

الإصلاحات في القرن العشرين:

أدت هذه الإصلاحات إلى مزيد من التحسينات في السجون؛ فعلى سبيل المثال، بدأت السجون في الثلاثينيات من القرن العشرين في تطوير برامج للإصلاح تعتمد على خلفية النزير وشخصيته وحالته الجسدية. وقد جعلت هذه الطريقة برامج الإصلاح أكثر جدوى. ولكن بالرغم من هذه الجهود كانت نتائج إصلاح المجرمين غنية للأمال. وقد فشلت معظم هذه البرامج، لضعف تدريب الموظفين، وعدم توفر الأموال، وعدم تحديد الأهداف.

وفي ستينيات القرن العشرين، شعر كثير من الناس أنه بالإمكان مساعدة المجرمين بطريقة أفضل خارج السجن. ونتيجة لذلك بدأت العديد من البلاد في إنشاء مراكز الإصلاح الاجتماعي والبيوت الجزئية. يعيش المخالفون في هذه المؤسسات قبل إطلاق سراحهم، ويتم إرشادهم ليتمكنوا من التكيف مع الحياة خارج السجن. وقد تناقص عدد نزلاء السجون، ولكن برامج الإصلاح الاجتماعي أيضًا فشلت في تحقيق التوقعات، وأصبحت السجون مرة أخرى هي المؤسسات المنفصلة.

السجون اليوم

المشاكل الحالية:

الازدحام الشديد هو المشكلة الرئيسية الآن في معظم السجون، فالنزانات التي بنيت أساسًا لتسع سجينًا واحدًا أصبح بها اثنان أو ثلاثة سجناء. ففي الولايات المتحدة حكم القضاة بأن السجون مزدحمة بدرجة أخلت بالحماية الدستورية المطلوبة من العقوبة البشعة وغير العادية. وفي إنجلترا أصبحت الأحوال سيئة للغاية لدرجة أنه تم وضع السجناء في ثكنات الجيش غير المستعملة، وفي زنازين الشرطة. وتواجه السجون مشاكل أخرى كذلك. فقد أدى عدم توفر الأموال الكافية إلى صعوبة عمل التحسينات. بالإضافة لذلك فالنزاعات بين السجناء أنفسهم وبين موظفي السجن، تعتبر عالية وتؤدي أحيانًا إلى صدامات عنيفة. وهذه الأحوال التي تسوء أكثر، نتيجة للازدحام، أدت إلى عدد من حوادث الشغب في السجون منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين.

النقاش المستمر:

إن الاهتمام الحالي بالجريمة ومشاكل السجون، ساعد على تركيز انتباه الجمهور على النقاش المستمر حول أغراض وفعالية السجون. وقد أوضحت الدراسات أنه حتى برامج الإصلاح الجيدة، فشلت في إعادة إصلاح الكثير من السجناء الذين أطلق سراحهم. وقد أدى الفشل الظاهر لهذه البرامج إلى تركيز معظم الناس على السجن بوصفه عقوبة وليس علاجًا. ومن جهة أخرى، فقد فشل الخبراء أيضًا في إثبات أن السجون تقلل من نسبة الجريمة، إما بتعجيز المجرمين، أو بكف الناس عن الخروج على القانون. لهذا السبب فإن بعض الخبراء يعتقدون أنه من الأقل تكلفة،

والأكثر إنسانية، والأكثر إنتاجية، أن يتم الاحتفاظ بالمخالفين للقانون في مراكز الإصلاح الاجتماعي بدلاً من السجون. ويرى هؤلاء أنه يجب وضع المجرمين شديدي الخطورة في السجن.

هنالك بعض المحاكم قامت بعمل تجارب وذلك بإصدار أحكام بالسجن، تسمح للمجرمين بالبقاء خارج السجن. بعض هذه الأحكام تتطلب من المجرمين الدفع لضحايا جرائمهم، وبذلك يمكنهم مزاولة أعمال عامة في المجتمع.

السجناء المنفيون Convicts

السُّجَّاءُ المنفيون . تعبير يُطلق على أوائل المستوطنين الأوروبيين وسجّانيهم في أستراليا، الذين عاشوا في ظل نظام يُعد وحشيًا بمعايير عصرنا. كما كان قاسيًا، في بعض الأحيان، بمعايير القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر الميلاديين. كان السُّوطُ، في التعامل مع هؤلاء السُّجَّاءِ، شائع الاستخدام لتنفيذ العقوبات . وفي المناطق النائية، اكتسب بعض السجون المعروفة بمستعمرات العقوبات شهرة واسعة على أنها جحيم مستعر للرجال الذين يُرسلون إليها. كان عدد ضئيل من السُّجَّاءِ المهرة قادرين على إحراز بعض النجاح في حياتهم، إلا أن الحياة كانت قاسية لمعظمهم. لقد وضع هؤلاء المستوطنون غير المرغوب فيهم الأساس الاقتصادي للاستيطان الأوروبي المبكر في أستراليا. ولولا كدهم وتعبهم لما تطورت صناعة الصوف أبدًا، ولما شُيّدت العمائر العامة والطرق والجسور.

السجناء

النفى:

كانت سنوات القرن الثامن عشر الميلادي، سنوات التغير والاضطراب في بريطانيا . كانت الثورة الزراعية نقطة البداية لتغيير بريطانيا. فقد تمّ اختراع معدات زراعية جديدة، وطرق أفضل لإثراء المحاصيل، وسبل متطورة لتربية الماشية وإكثارها. وفيما بعد، تأثر الناس بالثورة الصناعية حيث قامت مصانع جديدة وكثيرة على نحو سريع.

في المناطق الريفية، أجبر الناس الذين عاش أسلافهم على الأرض كمستأجرين، على مغادرتها. وانتقل القسم الأكبر منهم إلى المدن، غير أنهم لم

يحظوا فيها بفرص للعمل عدا قلة وجدت بعض أعمال قليلة لا يُعتدُّ بها. وبالتالي فقد انتشر الفقر وإدمان الخمر انتشاراً واسعاً. وكذلك انتشرت الجريمة، وبخاصة الاعتداء على الممتلكات الخاصة. ولم يكن في ذلك الوقت إلا قلة من رجال الشرطة تعمل على فرض القانون. أما نظام الشرطة، على نحو ما هو عليه في يومنا هذا، فلم يتطور حتى القرن التاسع عشر. كما كانت العقوبات التي تُتخذ بحق من يُقبض عليهم متلبسين غاية في القسوة. وتشتمل على عقوبة الموت والنفي؛ أي نفي الشخص المجرم إلى إحدى المستعمرات البريطانية الواقعة فيما وراء البحار.

اعتمدت سياسة النفي عام 1718م شكلاً لمعاقبة السُجناء المدانين، وطريقة لتوفير أيدٍ عاملة رخيصة للمستعمرات البريطانية في أمريكا. وكان هؤلاء السُجناء المنفيون، عند وصولهم إلى المستعمرة، يكلفون بأعمال يحددها لهم ربان السفن. برهنت سياسة النفي على أنها ناجحة للغاية، إلى حد أنه في خلال ستينيات القرن الثامن عشر كان يتم إبعاد أكثر من ألف مجرم سنوياً.

أوقفت حرب الثورة الأمريكية إبعاد المجرمين إلى المستعمرات الأمريكية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى أن تصبح السجون في بريطانيا غاصة بمحشود من المدانين ينتظرون إرسالهم إلى ما وراء البحار. وألقت الحكومة البريطانية بالمجرمين المدانين في هياكل سفن بلا صواري غير صالحة للإبحار، وكان أول استخدام لهذه السفن في نهر التايمز في لندن. وكانت ظروف الحياة في السجون والسفن غاية في السوء. فهي تعج بالفئران وتكثر فيها الأوبئة.

عندما نالت المستعمرات الأمريكية استقلالها، وتكونت الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت قبول أي مجرم من بريطانيا. إلا أن الحكومة البريطانية لم تلغ النفي بوصفه وسيلة من وسائل العقاب، وأخذت تبحث عن أماكن جديدة يمكن أن تقبل المجرمين. وبعد استعراض أماكن كثيرة لهذا الغرض، بما في ذلك أجزاء من إفريقيا، بدا أن بوتاني باي، على الساحل الجنوبي الشرقي من أستراليا، هو الخيار الأفضل على الرغم من المسافة الكبيرة التي تفصله عن بريطانيا، لأنه لا يشكل خطراً على الصبغة كالمواقع الإفريقية. علاوة على ذلك، فقد كان عالم النبات السير جوزيف بانكس، الذي سبق له أن زار أستراليا بصحبة القبطان كوك سنة 1770م، قد كتب تقريراً برآفاً عن المكان واقترح قائلاً: إن أية مستعمرة تقام هناك

ستصبح قادرة بسرعة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لسد حاجتها. وفي عام 1786م، اختير بوتاني باي موقعاً لمستعمرة عقابية جديدة. وفي مايو عام 1787م، غادر إنجلترا أول أسطول تحت قيادة القبطان آرثر فيليب، ووصل إلى بوتاني باي سنة 1788م.

أعداد السُجناء المنفيين:

بين عامي 1787 و 1868م، وهو العام الذي انتهى فيه النفي إلى أستراليا، كان قد نفي إليها نحو 160 ألفاً من السجناء. كما نُفي إلى مستعمرة نيو ساوث ويلز منذ سنة 1787م وحتى توقف النفي إلى تلك المستعمرة في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، ما يزيد على 68 ألف رجل، و12,500 امرأة. وكانت نيو ساوث ويلز، في ذلك الوقت، تضم كلاً من جزيرة نورفوك، وما يعرف اليوم بفكتوريا وكوينزلاند. ومن عام 1803م حتى 1853م، نفي إلى فان ديمزلاند (المعروفة الآن باسم تسمانيا)، حوالي 55 ألف رجل، و12,500 امرأة. كما أُبعد، من 1850 م حتى 1868م، قرابة 10,000 رجل إلى أستراليا الغربية.

خلفيات السُجناء المنفيين:

تبين السجلات التي تحتفظ بها السلطات أن ثلاثة من كل أربعة سجناء كانوا غير متزوجين. وكان متوسط الأعمار 26 سنة. وبين كل ثلاثة كان اثنان من البروتستانت، وثلثهم تقريباً كانوا من الرومان الكاثوليك. وكانت الغالبية العظمى من الذكور عمالاً أو مزارعين، أما النساء فقد عمل معظمهن خادماً في المنازل. وكانت قلة من المجرمين تستطيع القراءة أو الكتابة. وكانت نسبة السجناء المنفيين الذين نفوا من أيرلندا نحو 25٪ من مجموع الذين نفوا إلى أستراليا.

جرائم السُجناء المنفيين:

تراوحت مدد الأحكام التي أنزلت بالسُجناء بين سبع سنوات و21 سنة أو السجن مدى الحياة. وتبين السجلات أن الجرائم التي اقترفها هؤلاء السُجناء كانت تشتمل تقريباً على كل أنواع الجرائم التي نص عليها القانون الإنجليزي. ولكن الغالبية الساحقة منهم، أي نحو 85٪، تم إبعادهم بسبب ارتكابهم جرائم ضد الممتلكات الخاصة، ومن ذلك جرائم السرقة الصغيرة كسرقة أشياء ذات قيمة

بسيطة، ونشل الجيوب والتزوير وقطع الطرق والاختلاس. أما بقية السجناء، فقد نفوا لارتكابهم جرائم متنوعة بما فيها الاغتصاب والقتل العمد، بالإضافة إلى جرائم ضد النظام العسكري والبحري.

يعتقد الكثيرون أن عددًا هائلًا من السُجناء قد نفوا إلى أستراليا نتيجة إدانات سياسية. ولكن أقلية بسيطة فقط، لا تصل إلى 1٪، هي التي نفيت بسبب إثارة الفتن؛ أي محاولة التحريض على التمرد، أو لجرائم سياسية أخرى.

ووفقًا للاعتقاد الشائع، فإن معظم السُجناء نُفوا من بلادهم نظرًا لارتكابهم جرائم غير خطيرة. ولا شك أن القوانين في إنجلترا، في ذلك الوقت، كانت تفرض عقوبات قاسية بحق الذين يرتكبون جرائم غير خطيرة نسبيًا. فبعض السُجناء نفوا لسرقة منديل أو لدخولهم أرض شخص ما دون إذن. إلا أن السجلات تبين أن 70٪ على الأقل من السُجناء الذين أبعدها سبق لهم أن أُدينوا بتهمة أخرى على الأقل، وأن نحو النصف منهم سبق لهم أن أُدينوا بأكثر من تهمة.

تضاربت الآراء، خلال الفترة التي استمر فيها النفي، حول طبيعة السُجناء المنفيين. فأكّد بعضهم أنهم مجرد رجال ونساء أشرار بطبعهم عاشوا على الجريمة. وطبقًا لوجهة النظر هذه فهم أسوأ السُجناء في المدن البريطانية. في حين طرح آخرون وجهة نظر أخرى هي أن السُجناء المنفيين اقترفوا جرائم لأنهم أناس فقراء قاسوا من البطالة ورداءة السكن، ومن ظروف اجتماعية صعبة في ذلك الوقت. وهذا الطرح لا يزال قائمًا حتى يومنا هذا.

مشاهير السجناء المنفيين:

استطاع عددٌ قليلٌ من السُجناء المنفيين أن يحققوا نجاحًا في حياتهم في المستعمرات. فقد أصبح دارسي ونتورث، على سبيل المثال، وهو والد المكتشف المعروف وليم تشارلز ونتورث، رجل أعمال ذا نفوذ وثرًا في سنواته الأولى في نيو ساوث ويلز. وكان فرانسيس جرينوبي، الذي تظهر صورته على ورقة النقد الأسترالية، فئة عشرة دولارات، هو المهندس المعماري المسؤول عن المباني المتميزة في مدينة سيدني. وما زال بعض هذه المباني قائمًا حتى اليوم، بما في ذلك ثكنات الهايد بارك التي تستخدم الآن متحفًا. وأصبح ريد فيرن، الطبيب الشخصي لماكووري لاشلان، حاكم نيو ساوث ويلز بين عامي 1810 و 1821م. وسميت ضاحية من ضواحي

سيدني باسمه تكريماً له. وأصبحت ماري رايبى، التي نفيت عام 1792م، صاحبة سفن وثروات طائلة في نيو ساوث ويلز، وكانت من أذكى أصحاب الأعمال في المستعمرة. وأصبح ريتشارد دراى، الذي نفى من أيرلندا، بعد إخفاق انتفاضة عام 1798م، شخصية لامعة ومعروفة في إقليم فان ديمنز لاند. وأصبح سجناء منفيون آخرون، أمثال سيمون لورد وصمويل تيري وجيمس أندروود وهنري كابل، رجال أعمال أثرياء.

حياة السجن المنفي

العمل:

اعتمد العمل الذي كان يقوم به السُّجناء المنفيون الذين يُخصصون للعمل لدى المستوطنين على مهن أسيادهم. فبعضهم عملوا بجارة، في حين كان بعضهم الآخر عمالاً، ولكن الغالبية منهم اشتغلوا عمالاً في المزارع أو رعاة للمواشي. ومعظم النساء اشتغلن خادماً في المنازل. ونسبة قليلة منهن شغلن مواقع أكثر مسؤولية مثل العمل ممرضات. أما السُّجناء المنفيون الذين طُلب منهم أداء خدمات حكومية فقد اشتغلوا في أعمال عديدة متنوعة اختلفت باختلاف مهاراتهم وحاجات الحكومة. فعمل بعضهم بنائين بالأجر وخياطين وكُتّبة، في حين عمل بعضهم الآخر في صنع البراميل والعجلات أو إحراق الكلس لصنع الإسمنت. إلا أن غالبية السُّجناء المنفيين الذين طُلب منهم تأدية خدمات حكومية قد تم استخدامهم عمالاً في الأشغال الحكومية العامة. وكان أفراد المجموعات المقيدة بالحديد يعملون وهم مقيدون بالسلاسل وينفذون أعمالاً شاقة؛ وغالباً ما كانت قاصمة للظهر. وعلى سبيل المثال، فإن من عمل منهم في شق الطرق كان عليه قطع الأشجار وتجهيد الأرض وتسويتها ورصف سطحها بيديه. ولربما كان على الواحد منهم، في مرفأ ماكووري، الوقوف على قدميه طوال النهار، ونصف جسمه في الماء، كي يبنى رصيفاً لتحميل السفن وتفريغها.

الكساء:

لم يرتد السُّجناء المنفيون ثياباً موحدة إلا بعد عام 1810م. وكانوا قبلها يرتدون ثياباً جاهزة واسعة. وظهرت الملابس الصفراء الموحدة أول ما ظهرت في نيو ساوث ويلز في العشرينيات من القرن التاسع عشر. وسرعان ما أصبحت شائعة

في فان ديمنز لاند في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، لدرجة استحق أن يطلق على السُجناء المنفيين اسم طيور الكناري. وكانت الثياب توزع على السُجناء المنفيين الذين يؤدون خدمات حكومية كل ستة أشهر.

الغذاء:

كان الطعام نادرًا في السنوات الأولى. فقطعان الأبقار التي جُلبت إلى نيو ساوث ويلز تاهت في الأدغال، والغلّال التي زُرعت بعد الوصول لم تعط أكلها. وكان القوت اليومي الأساسي للسُجناء المنفيين يتألف من اللحم المملح وما يتوافر من أنواع السمك والطيور والحيوانات الأخرى التي كان بالإمكان اصطيادها. كانت الحنطة مادة نادرة أو بالأحرى مادة كمالية. وكانت المستعمرات الناشئة تعتمد اعتمادًا كليًا على ما يصل إليها من مخازن بريطانيا. ويُعتقد أن مجموعات السُجناء المنفيين في فان ديمنز لاند، والتي كانت تُرسل للبحث عن الطعام، قد أبادت ما كان في الجزيرة من مجموعات طيور الإمو.

لكن بمجرد رسوخ المستوطنة كان يتم تحديد حصص السُجناء المنفيين من الأرزاق تحديدًا دقيقًا وفقًا لتنظيمات رسمية. فقد حددت الحكومة، خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر، الحصة الأساسية من المواد التموينية للسجين الذكر في الأسبوع بثلاثة كيلوجرامات من الطحين أو القمح المجروش وكيلوجرام وثلث من الذرة الشامية المجروشة و900 جم من السكر. أما الخضراوات الطازجة، فقد كانت توزّع بين الحين والآخر. وكان نصيب السجينة المنفية ثلث نصيب الرجل. وبالنسبة للسُجناء الذين تم تعيينهم للقيام بأعمال لدى أرباب عمل خاصين، فلم يكونوا يتسلمون أنصبتهم المحددة في التنظيمات المتبعة بشكل دائم. وكان السُجناء الذين يعملون مقيدين بالسلاسل الحديدية، أو في مواقع العقوبات الإضافية، يتسلمون نصيبًا أقل. فكانت الوجبة المثالية في مرفأ ماكووري، على سبيل المثال، تتألف من ثريد رديء كان يُطلق عليه اسم سكيلبي.

السجينات المنفيات:

أبعد إلى أستراليا أكثر من 24 ألف امرأة، أرسل منهن إلى المستعمرات الشرقية 16% من العدد الإجمالي. وكانت الغالبية العظمى منهن يقمن بتأدية

خدمات منزلية شبيهة بتلك التي كن يقمن بها سابقاً، على الرغم من أن قسمًا كبيراً منهن (على الأقل الثلث) كن فيما سبق مومسات أو سارقات.

كانت النسوة يُعيَّن، بشكل رئيسي، خادِمات في المنازل بعد الوصول إلى مكان المنفى، ويبقى بعضهن في الخدمة الحكومية ليقمن أيضاً بأعمال منزلية، كإعداد الطعام للسجناء المنفيين، أو أي أعمال أخرى. وعلى عكس الرجال، فإن النسوة اللواتي تُفَن إلى المناطق الريفية البعيدة كن قلة. وظلت الباقيات بصورة رئيسية في المدن والمقاطعات المستقرة.

أقامت الحكومة، في نيو ساوث ويلز وفان ديمنزلاند، مصانع نسوية للسجينات المنفيات. وكانت سجوناً بالنسبة للواتي تمت إدانتهم بجرائم بعد الوصول إلى جهة الإبعاد، ومراكز احتجاز لمن ينتظرن تعيينهن لدى أرباب عمل جدد، ومواقع استراحة للحوامل. أما بالنسبة للسجينات المشاكسات، فقد كانت تُحلق رؤوسهن. وكانت النسوة، في المصانع التي سبق ذكرها، يقمن بأعمال مختلفة بما في ذلك صنع الثياب. وقد اكتسبت هذه المصانع شهرة على أنها بيوت لعرائس المستقبل، وخاصة لمن كانوا سجناء منفيين سابقاً.

الأطفال:

كان الأطفال الذين يولدون في المستعمرات، من سجناء منفيين، مصدر قلق دائم للحكومة. وكان معدل ولادة الأطفال من أمهات غير متزوجات عالياً جداً. وبالرغم من أن ذلك لم يجلب عاراً كبيراً لهؤلاء الأمهات، فإن العديد منهن وجدن صعوبة في العناية بأطفالهن؛ كما أن الكثير من هؤلاء النسوة، وخاصة اللواتي عُيِّن لهن وظائف ثم أُعِدن إلى المصانع لكونهن حوامل، رفضن إعطاء أسماء آباء أطفالهن. ولذلك أقامت الحكومة مدارس للأيتام. وأنشئت أول مدرسة لهم سنة 1801م. وحاول حكام ماكووري والسير ريتشارد بورك، خاصة، تزويد أولاد السجينات المنفيات بشيء من التربية والتعليم الديني. كما منح الحكام هبات إضافية من الأرض لأبائهم السجناء المنفيين في محاولة لتشجيعهم على انتهاج حياة أسرية طبيعية. إلا أن مثل هذه الإجراءات كانت قليلة، وفي فترات متباعدة، ولم تلق إلا نجاحاً محدوداً.

كان مجتمع المستعمرة، خلال الأيام الأولى من تأسيسها، في كل من نيو ساوث ويلز وفان ديمنز لاند، تسوده أعداد كبيرة من السُّجَّاء المنفيين. وكانت نسبتهم إلى عدد سكان المستعمرة، في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، قرابة 60٪، بل في سنة 1831م كانت نسبة السُّجَّاء المنفيين إلى السكان 45٪، يزيد عليها 30٪ أخرى إذا ما أضيف إليهم من كانوا سُجَّاء منفيين من قبل. وكان بعض النقاد ينظرون إلى المستعمرات على أنها سجون مفتوحة واسعة الامتداد يقطنها السُّجَّاء أو أولئك الذين سبق أن كانوا مجرمين، ويتوقعون لأستراليا مستقبلاً أسود. وكانت مخاوفهم تتركز خاصة حول السُّجَّاء المنفيين وأولادهم.

نهاية النفي في شرقي أستراليا:

على الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت قد علقت النفي إلى نيو ساوث ويلز عام 1840م، جرت محاولات لإعادة هذا النظام إلى هذه المستعمرة خلال السنوات العشر التالية. وقد قامت معارضة شديدة لهذه المحاولة في صفوف معظم المستوطنين، ولاسيما المهاجرين الأحرار الذين كان عددهم قد ارتفع على نحو متزايد خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وتشكلت هيئات مناهضة للنفي، وقامت بمحاولات واسعة رافضة للمبدأ. وفي سنة 1848م، قامت حشود غاضبة باستقبال سفيني هاشيمي ورائدولف، المحملتين بالسُّجَّاء المنفيين، بالهتافات لإقناع الحكومة البريطانية - التي كانت معارضة لوقف النفي آنذاك - بأن أيام النفي إلى نيو ساوث ويلز قد انتهت. ووافقمت حدة المعارضة في فان ديمنز لاند وتشكلت فيها عصبة لمناهضة النفي إليها استقطبت أعداداً كبيرة من المناصرين. إلا أن بعض الناس كانوا يؤيدون فكرة الاستمرار في سياسة النفي، وبخاصة أصحاب الأراضي الأثرياء، أمثال وليم تشارلز ونورث، الذي كان ابناً لأحد المعتقلين. إلا أن معارضة النفي وجدت مناصرين لها أيضاً في بريطانيا. وفي عام 1852م، ألغي النفي إلى المستعمرات الشرقية. وفي عام 1853م، وصل آخر منفي إلى هوبارت. إلا أن النفي إلى نورفولك استمر حتى انتهى سنة 1855م.

السُّجَنَاءُ الْمُنْفِيُونَ غربي أستراليا:

اختلف نظام السُّجَنَاءِ الْمُنْفِيِينَ فِي غَرْبِ أستراليا كثيراً عَنْ نظامهم فِي الْمستعمرات الشَّرْقِيَّة. فَقَدْ بَدَأَ نظامهم فِي غَرْبِ أستراليا، عام 1850م، بِنَاءٍ عَلَى طَلَبٍ مِنْ حُكُومَتِهَا، وَاسْتَمَرَ حَتَّى عام 1868م لِأَنَّ الْاقتصادَ الْأُسْترَالِي الْغَرْبِي لَمْ يَزْدَهَرُ بِالسرعة الَّتِي تَمَنَّاها الْمُسْتَوْطِنُونَ. وَاعْتَقِدَ أَنَّهُ بِإمكانِ السُّجَنَاءِ الْمُنْفِيِينَ تَنْشِيطَ الْاقتصادِ عَنْ طَرِيقِ شَقِّ الطَّرِيقِ وَالْقِيَامِ بِالْأشْغالِ الْعَامَّةِ الْآخَرى لِلْحُكُومَةِ. وَكَذَلِكَ بِتَوْفِيرِ عَمَلٍ رَخِيسٍ عَلَى لُحُومٍ قَامُوا بِهِ فِي الشَّرْقِ. وَفِي الْحَقِيقَةِ، كَانَتْ أَوَّلُ مَهْمَةٍ لِلْسُّجَنَاءِ الْمُنْفِيِينَ هِيَ بِنَاءُ سَجْنٍ فِي فَرِيمَانْتَل بِحِجْمٍ كَبِيرٍ لِإِيوائِهِمْ أَنْفُسَهُمْ.

كَانَ السُّجَنَاءُ الْمُنْفِيُونَ إِلَى الْمُسْتَعْمَرَةِ يَنْقَلُونَ إِلَيْهَا بَعْدَ أَنْ يَقْضُوا جُزْءًا مِنْ عَقُوبَتِهِمْ فِي بَرِيطَانِيَا. وَاسْتُخْدِمُوا عِنْدَ وَصُولِهِمْ فِي تَنْفِيزِ أَشْغالٍ حُكُومِيَّةٍ عَامَّةٍ، ضَمَّنَ شُرُوطَ شَبِيبَةٍ بِتِلْكَ الَّتِي كَانَتْ يَتِمُّ بِهَا تَنْفِيزُ عَمَلِيَّةِ الْاِخْتِبَارِ السَّلُوكِيِّ فِي فَان دِيمَنْزْلاند؛ حَيْثُ كَانِ السَّلُوكُ الْحَسَنُ يُمْكِنُ السُّجْنِ الْمُنْفِيِّ مِنَ الْحَصُولِ عَلَى بَطَاقَةِ تَحْرُورٍ. كَمَا كَانِ الْاسْتِمْرَارُ فِي السَّلُوكِ الْحَسَنِ يَمْنَحُ صَاحِبَهُ الْعَفْوَ الْمَشْرُوطَ، وَالشَّرْطُ هُوَ أَنَّ مَنْ يَنَالُ هَذَا الْعَفْوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْعُودَةَ إِلَى بَرِيطَانِيَا. وَأَدَّى تَدْفِيقُ النَّاسِ إِلَى فِكْتُورِيَا وَنِيو ساوث ويلز، فِي الْخَمْسِينِيَّاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْتَّاسِعِ عَشَرَ، بِحُجَّتِهِ عَنِ الْمَوْطَنِ وَالثَّرْوَةِ، إِلَى اسْتِبْدَالِ الْاِنْعِتَاقِ الْمَشْرُوطِ بِالْعَفْوِ. وَهَذَا الْاِنْعِتَاقُ الْمَشْرُوطُ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنَ مَغَادَرَةِ أستراليا الْغَرْبِيَّةِ. وَلَمْ يَشْكَلِ السُّجَنَاءُ الْمُنْفِيُونَ فِي أستراليا الْغَرْبِيَّةِ نِسْبَةً كَبِيرَةً مِنَ السَّكَّانِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُسْتَعْمَرَاتِ الشَّرْقِيَّةِ.

تَرَاثُ السُّجَنَاءِ الْمُنْفِيِينَ:

مِنَ الْمُسْتَحِيلِ تَقْدِيرَ الثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ السُّجْنِ الْمُنْفِيِّ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ، فَحَيَاتِهِ فِي الْمُنْفِيِّ كَانَتْ غَالِبًا حَيَاةً بَائِسَةً. وَمِنْ أَصْلِ 160 أَلْفِ سَجْنِ مُنْفِيٍّ، اسْتَطَاعَتْ حَفَنَةٌ قَلِيلَةٌ فَقَطْ أَنْ تَكْسِبَ لِنَفْسِهَا مَكَانًا فِي كُتُبِ التَّارِيخِ، وَإِنَّهُ لَأَمْرٌ يَدْعُو لِلسَّخَرَةِ أَنَّ الْكَثِيرِينَ مِنْهُمْ كَانُوا لَصُوصِ أَدْغَالٍ. يَطْرَحُ بَعْضُ النَّاسِ وَجْهَةً نَظَرَ فَحَوَاهَا أَنَّ النِّفْيَ إِلَى أستراليا مَنَحَ السَّجَنَاءَ الْمُنْفِيِينَ حَيَاةً أَفْضَلَ مِنَ الَّتِي كَانُوا سَيَحْيُونَهَا فِي بَرِيطَانِيَا، وَكَذَلِكَ بِتَوْفِيرِ الْفُرْصَةِ لَهُمْ لِمَازَسَةِ حَيَاةٍ جَدِيدَةٍ. إِلَّا أَنَّ أَنَاسًا آخَرِينَ يَشِيرُونَ إِلَى وَحْشِيَّةِ نِظامِ مَعَامَلَةِ السُّجَنَاءِ الْمُنْفِيِينَ الَّذِي كَانِ يَهْتَمُّ بِالْعُقُوبَةِ أَكْثَرَ مِنْ

الإصلاح، ويقولون إن أية فرصة للسُّجن المنفي، كي يصبح صالحاً، كانت تضيع خلال السياط. وكانت الفرصة لممارسة حياة جديدة في المستعمرات محدودة للغاية.

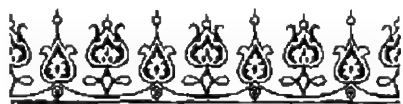
ويقول بعضهم إن فترة السُّجناء المنفيين في التاريخ الأسترالي تشكل تاريخ ذلك البلد، وأن نزعة المساواة التي تنسب إلى الأستراليين وروح الزمالة تعودان في جذورهما إلى تلك الفترة. ويخالف آخرون هذا الرأي ويقولون إن المهاجرين الأحرار الذين جاءوا فيما بعد هم الذين جلبوا معهم مفاهيم الديمقراطية والمجتمع الحر. ولكن ليس هناك أي شك في حقيقة أن السُّجناء المنفيين أدوا دوراً حيوياً في إقامة المستوطنات في نيو ساوث ويلز وفان ديمنزلاند؛ فقد قام اقتصاد هاتين المستعمرتين على العمل الرخيص الذي وفره السُّجناء المنفيون. وكان هذا العمل أساسياً لإقامة صناعات متنوعة وبخاصة الصوف. كما أن كد السُّجناء المنفيين كان وراء شق الطرق، وبناء الجسور، وصناعة المراكب النهرية الصغيرة التي كانت تحمل الصوف إلى الموانئ. وقد أحيا العمل الذي قام به أولئك السُّجناء المنفيون في أستراليا الغربية اقتصاد المستعمرة ووضعه على أرضية صلبة.



السجون العائمة *Prison hulks*

السجون العائمة سفن استخدمت في البلاد الغربية مأوى للمجرمين أوسجوناً. وكانت هذه السفن ترسو على نهر التايمز والموانئ البحرية للسواحل الجنوبية في إنجلترا. وقد اتبع هذا النظام إبان عام 1776م اضطراراً بعد أن أجبرت المعارضة الأمريكية الحكومة البريطانية على وقف نقل المجرمين إلى المستعمرات الأمريكية، وبذلك كان المذنبون الذين يعيشون في السجون العائمة يعملون بالمشروعات العامة أثناء النهار، من هذه الأعمال البستنة وتطهير المجاري المائية، برفع الرمل والطمي من قيعانها. ويُعد النظام ناجحاً بمقاييس ذلك العصر. وكانت الظروف المعيشية في السجون العائمة أحسن حالاً من السجون العادية في ذلك الوقت. ولكن تفشي الأمراض من وقت لآخر على السفن دعا مصلحي السجون إلى معارضة هذا النظام لما لظروف الازدحام من تأثير سيئ على الروح المعنوية بين المسجونين.

وقد توقف العمل بهذا النظام، عندما فاق عدد المسجونين المحكوم عليهم بالحبس كل إمكانات السجون القائمة، لدرجة حالت دون استيعاب كل المذنبين. ونتيجة لذلك قبلت الحكومة توصيات السير جوزيف بانكس، لنقل المذنبين إلى بوتاني باي بأستراليا. وأبحر أسطول من المذنبين عام 1787م فوصل إلى أستراليا عام 1788م.



السطو Burglary

السطو جريمة اختلفت قوانين الدول في تعريفها، وينطبق تعريف السطو على الجريمة حينما يدخل أحد الأشخاص منزلاً أو مكان عمل شخص آخر دون إذن بغرض ارتكاب جريمة خطيرة، ويخلط كثير من الناس بين السطو وجريمة السرقة، إذ إن هناك فرقاً كبيراً بينهما؛ فالجرم يرتكب جريمة السرقة بسلبه شيئاً من شخص آخر بالقوة، أو بالتهديد، أو بالعنف، أما الجرم الذي يرتكب جريمة السطو، فيدخل المنزل أو المبنى بنية السرقة، أو ارتكاب جريمة أخرى. ويحدث هذا من جانب المجرم دون الاحتكاك بأي شخص بالداخل، وعلى ذلك فالجرم يسلب الناس، ويسطو على المنازل. والسطو جريمة خطيرة يعاقب عليها بالسجن.



السلطة Power

السلطة في العلوم الاجتماعية، تعني قدرة أشخاص أو مجموعات على فرض إرادتهم على الآخرين. إذ يستطيع الأشخاص ذوو النفوذ فرض قراراتهم بوساطة إنزال عقوبات أو التهديد بها على أولئك الذين لا يطيعون أوامرهم أو طلباتهم. وتكاد السلطة تكون موجودة في كل العلاقات الإنسانية. إذ يتمتع المعلمون بسلطة على الطلاب، وأرباب العمل على المستخدمين، والآباء على الأبناء، والأقوياء على الضعفاء، والدول القوية عسكرياً على الدول الضعيفة.

تشمل الإكراه والتأثير والسلطة. فالإكراه هو استخدام التفوق الجسدي لفرض القرارات. والتأثير هو القدرة على إحداث تأثير من خلال القدوة أو الإقناع أو بعض الوسائل الأخرى دون استخدام السُّلطة.

والسُّلطة هي ممارسة النفوذ باتفاق أغلبية أفراد مجتمع أو مجموعة ما. فعلى سبيل المثال، يتمتع المعلمون بسلطة على تلاميذهم، لأنه يسود الإدراك والاتفاق بأنهم يجب أن يتمتعوا بها للحفاظ على النظام والتعليم بشكل فعال. وفي الدول الديمقراطية، تقوم سُلطة الحكومة على موافقة المحكومين، إذ يتمتع الزعماء الذين اختارهم المنتخبون في انتخابات حرة بسُلطة اتخاذ القرارات للشعب.

المصادر الرئيسية للسلطة. وتشمل:

1- تفوق المصادر، 2- التفوق العددي، 3- التفوق التنظيمي.

قد تكون المصادر مادية أو بشرية. تشمل المصادر المادية، المال والسلع والأموال. فهي تمنح الشخص قدرة على شراء ما يرغب، وتمكنه من طلب خدمات الآخرين. أما المصادر البشرية التي تمنح النفوذ، فتشتمل على الذكاء والمعرفة والمهارة والهيبة والوضع الاجتماعي والشجاعة والجاذبية والشخصية أو الجمال. وتصبح هذه الصفات مصدرًا للسلطة عندما تمكن شخصًا من القيادة والتأثير أو السيطرة والتحكم بأشخاص آخرين.

ويمكن ملاحظة السُّلطة العددية في الانتخابات التي تمنح الفائزين اتخاذ القرارات بالنيابة عن المجموعة. إلا أن الأعداد لا تنطوي على الأهمية كلها، إذ يمكن أن تمارس أعداد قليلة، السُّلطة، عندما تسيطر على المصادر المهمة كالجيش.

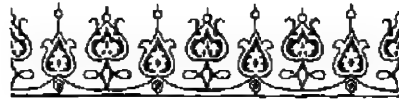
ولا يمنح التفوق العددي، والمصادر في حد ذاتها الشخص درجة عالية من النفوذ على الآخرين، إذ يتعين على الناس معرفة كيفية استخدام مصادره بصورة فعالة. وهم يقومون بذلك من خلال التنظيم. فالأفراد وحدهم يتمتعون بقوة ضعيفة نسبيًا للتأثير على القرارات المهمة، بيد أنه عندما ينضمون في شكل من أشكال التنظيم، يمكن أن يصبحوا أقوى. وتحاول الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والهيئات الأخرى اكتساب السُّلطة من خلال التنظيم الاجتماعي. كما

توحد الدول صفوفها لدعم قوتها. ومن بين المجموعات الدولية القوية الجماعة الأوروبية، ومنظمة الدول الأمريكية.

نظم السُّلطة:

تُوجد علاقات السُّلطة في جميع المجتمعات والمجموعات المنظمة. وثمة اختلافات مهمة في كيفية فرض نظم السُّلطة الخاصة والعامة قراراتها. إذ يمكن لزعماء المجموعات الخاصة - مثل الأعمال والنوادي - فرض الغرامات، أو تعليق العضوية، بل وحتى طرد الأعضاء المخالفين. غير أنه لا يمكن إلا لنظم السُّلطة العامة - أي الحكومات - أن تستخدم السُّلطة المادية من الناحية القانونية، والتي تشمل السُّجن. فالحكومات هي التي تسيطر على الشرطة والجيش، وأدوات السُّلطة الرئيسية. إنَّ احتكار السُّلطة يجعل من تحكم الدولة مصدرًا مهمًا من مصادر السُّلطة.

ويشكل التنظيم الاجتماعي الذي يمكن أشخاصًا من الحكم في جميع المجموعات المنظمة لمجتمع أو مجموعة بنية السُّلطة. ففي بعض الأحيان، يشار إلى أكثر الناس قوة بالمؤسسة أو صفوة السُّلطة أو أصحاب النفوذ.



سوء معاملة الأطفال *Child abuse*

سوء معاملة الأطفال مصطلح يشير بصفة عامة، إلى معاملة الوالدين أو غيرهما من الكبار للأطفال بصورة غير كريمة، إلا أنه لا يوجد تحديد دقيق لذلك. وهناك تعريف ضيق يحدد سوء معاملة الطفل بالعنف الجسدي الذي يهدد الحياة، بما في ذلك الضرب المبرح والحرق والخنق. لكنَّ هناك تعريفًا أكثر شمولاً يتضمن كل معاملة لا ترقى إلى درجة العناية المثلى، بما في ذلك الإهمال والاعتداء الجنسي أو العاطفي والاستغلال. وهذه الصور من سوء المعاملة نجدها في المجتمعات الغربية لأن الإسلام حدد طرق معاملة الأطفال وطريقة تهذيبهم، وأكد الرسول صلى الله عليه وسلم على أهمية هذه المعاملة في التكوين النفسي للطفل، وكان يعامل ابني بنته، الحسن والحسين معاملة صارت منهجًا في طريقة معاملة الأبناء. وأوضح

الإسلام أيضاً كيفية المساواة بين الأبناء، وحجم الرعاية المطلوبة للأطفال وأثر كل هذه الأشياء على تكوين الأبناء في المستقبل ودورهم الريادي بعد ذلك في الوصول بالجميع إلى بر الأمان.

لا يعلم أحد عدد حالات سوء معاملة الأطفال التي تحدث كل عام، لأن الكثير منها لا يُبلغ عنه أبداً. ويُقدر الجمعية القومية لمنع القسوة على الأطفال (إن. بي. سي) في الغرب، أن نحو عشرة آلاف طفل يتعرضون للأذى الجسدي وأن عددًا مماثلاً في المجتمعات الغربية يتعرض لاعتداءات جنسية كل عام خاصة في إنجلترا وويلز. ويذكر المركز القومي لسوء معاملة الأطفال وإهمالهم بالولايات المتحدة الأمريكية أن نحو مليون طفل يتعرضون سنوياً لأحداث عنف جسدي مقصودة تهدد حياتهم. ومن المعتقد أن سوء معاملة الأطفال أمر شائع في العديد من البلدان النامية والأقطار الصناعية الغربية.

ثم تغيرت الآراء حول أسباب سوء معاملة الطفل بمرور الزمان. فقد كان العديد من علماء الاجتماع يعتقدون يوماً أن الأفراد الذين يعانون اضطرابات عاطفية عميقة، هم فقط الذين يقدمون على سوء معاملة الأطفال. غير أن الدراسات تشير إلى أن معظم الأفراد الذين يسيئون معاملة الأطفال لا يعانون من أمراض نفسية تقليدية. ويوجد رأي شائع آخر وهو أن من تُساء معاملتهم من الأطفال يعمدون إلى فعل الشيء نفسه عندما يكبرون، وهي حالة تُعرف باسم دورة سوء المعاملة بيد أن الأبحاث أثبتت أن من تُساء معاملته في طفولته لا يكتسب بالضرورة نفس السلوك.

ويعتقد كثير من الخبراء اليوم أن سوء معاملة الطفل سلوك واسع الانتشار لأن المجتمع يرى في العقوبة الجسدية التي يوقعها الآباء طريقة مقبولة لتعديل سلوك الأبناء. وعليه، فإن من يؤذون الأطفال من الكبار يقصدون أحياناً تقويم هؤلاء الأطفال، دون أن يدركوا سهولة إصابتهم بالأذى. ويعتبر الضغط النفسي، عاملاً آخر يؤدي إلى سوء معاملة الأطفال. ويكون الآباء العاطلون عن العمل والمنعزلون عن الناس، أو الذين يعانون من ضغوط نفسية لأية أسباب أخرى، أكثر قابلية لأن يسيئوا معاملة أطفالهم من الآباء الذين لا يعانون مثل هذه المشكلات. ويُسبب الأطفال الذين هم دون سن النضج والأطفال المعوقون المزيد من الضغوط على

آبائهم. ومن ثم، فإن مثل هؤلاء الأطفال يكونون أكثر عرضةً لسوء المعاملة من غيرهم.

لقد أدرك الناس في العالم كله أن سوء معاملة الأطفال يُشكل معضلة كبيرة. ويمثل منع أفراد الأسرة من الانعزال التام أو الإصابة بالضغط النفسي إحدى طرق حل هذه المشكلة، حيث تستطيع جماعات مساعدة الآباء وغيرها من مرافق الخدمات المتخصصة أن تخفف الكثير من الضغوط التي تؤدي إلى سوء المعاملة. ويمكن في الحالات القصوى، أن تحيل محكمة الأحداث الأطفال الذين يتلقون رعاية سيئة إلى إحدى دور الرعاية أو إلى أى نوع آخر من مرافق رعاية الأطفال. وقد أنشئت الجمعية الدولية لمنع سوء معاملة الأطفال وإهمالهم في عام 1977م. وهذه الجمعية لها أعضاء في 32 قطراً، وهي تهدف إلى منع القسوة على الأطفال في كل البلدان.



الشاهد Witness

الشاهد حامل الشهادة ومؤديها لأنه شاهد لما غاب عن غيره. ولا يحل له أن يشهد إلا بما علم رؤية أو سماعاً. وتقبل في الشرع شهادة المسلم العدل البالغ العاقل الناطق غير المتهم (لا ينحاز محبة أو عداوة). أما في القانون الوضعي فالشاهد شخص يدلي بشهادته في دعوى قضائية أو قانونية، أو إدارية بعد القسم. وإذا كانت ديانة الشاهد تحظر عليه القسم، فإنه يؤدي الشهادة في شكل إقرار. وقد يكون الشاهد شخصاً يوقع وثيقة قانونية مثل الوصية أو الصك، ينفذها شخص آخر في حضور الشاهد.

وقد يتلقى الشاهد في قضية أمراً بالثول أمام المحكمة بمقتضى مذكرة استدعاء (طلب حضور)، ترغم الشاهد على الحضور، والإدلاء بشهادته. ومن يرفض الثول يتعرض للعقوبة بتهمة تحقير المحكمة، كما يُدان الشاهد الذي يكذب في شهادته بتهمة الحنث بالقسم.

وقد يتعرض الشاهد بسبب ذلك لعقاب شديد. وللشهود الحق القانوني في رفض الشهادة على أنفسهم أو على أزواجهم. وتنظم مجموعة قواعد البيئة ترتيب الأولويات في تقديم الشهادة. كما أن القانون يعتبر بعض الناس غير مؤهلين للإدلاء بالشهادة القانونية. ومن هؤلاء، المصابون بأمراض عقلية وصغار السن الذين يحول صغر سنهم دون إدراكهم لطبيعة القسم الملزم.



شاهد الملك Queen's evidence

شاهد الملك الدليل الذي يُقدّمه تطوعاً شخص متهم في جريمة يدين به آخرون متورطين في تلك الجريمة، ويسمح له بالقيام بذلك، ويُقال عندئذ إنه قد قدم دليل شاهد الملك ويصبح هو شاهد ملك. ولا تتم بصفة عامة محاكمة الشخص الذي يُقدم دليل شاهد الملك عن تلك الجريمة. وفي بريطانيا، على سبيل المثال، يتعين على القاضي أن يقوم خلال المحاكمة بتحذير هيئة المحلفين من استخدام هذا الدليل دون إفادة غير متحيزة مؤيدة له. وفي هذه الحالة، فإن بمقدور محكمة الاستئناف نقض الحكم بالإدانة. وفي أيرلندا يعرف المجرم الذي يقدم هذا الدليل ضد الضالعين في جريمة، باسم المقر.



الشغب Riot

الشغب اضطراب عنيف تصاحبه ضجة تثيره مجموعة من الناس. يؤدي مثيرو الشغب عادة الآخرين ويخربون الممتلكات. تُعد إثارة الشغب أو دفع الناس لإحداث الشغب جريمة في معظم البلاد، ومع ذلك يختلف التعريف القانوني الدقيق للشغب من مكان لآخر. يُعرف الشغب في كثير من الدول أنه إخلال بالأمن بوساطة ثلاثة أشخاص أو أكثر مستعدين لاستخدام العنف لتنفيذ غرض مشترك. وفي الدول الأخرى تُعرف الجريمة بأنها تجمع مثير للشغب أو غير قانوني.

لا يمكن دائماً التمييز بسهولة بين الشغب والهجمة (التخريب المتعمد للممتلكات العامة والخاصة) والسلوك المخل بالنظام والجرائم الأخرى المشابهة، ولكن معظم حوادث الشغب يشترك فيها مئات أو آلاف من الناس وهي عادة تعقب تفاقم مظالم اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة سابقة، وقد يندلع الشغب بصورة عفوية أو قد يكون مخططاً بعناية عن طريق مؤامرة.

وعلى العكس من التمرد والعصيان الجماعيين، فقلما يكون الهدف من الشغب الإطاحة بحكومة أو إبعاد قادة معينين، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى حركة قد تؤدي إلى هذه النتيجة.

وقد يندلع الشغب أثناء مظاهرة. ففي المظاهرات يتجمع كثير من الناس للاحتجاج علنياً ضد بعض سياسات الحكومة أو ضد صناعة ما أو جامعة أو أي مؤسسة أخرى. ولكن عندما تهيج العواطف قد يؤدي تجمع آلاف الناس، وجهود الشرطة للمحافظة على النظام إلى العنف.

أسباب الشغب

حدث الشغب منذ بداية التاريخ في جميع أنحاء العالم. في معظم المجتمعات، كان الفقراء يثيرون الشغب من وقت لآخر للتأكيد على مطالبهم بالطعام. ولكن الفقر والحاجة ليسا السببين الوحيديين فقط. فعلى سبيل المثال، قام عمال يطلق عليهم اسم اللوديين، في بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر، بإثارة الشغب وحطموا آلات بعض المصانع خشية أن تحل محلهم. وفي عام 1968م، تشاجر الطلبة مثيرو الشغب والشرطة في الولايات المتحدة من أجل قضايا مختلفة. ومنها ادعاء وحشية الشرطة أثناء مظاهرات طلابية وذلك في مكسيكو سيتي وفي باريس.

تختلف نوعية القضايا التي تثير الشغب. ومع ذلك، نجد أن الأسباب وراء كثير من حوادث الشغب متشابهة. تحدث كثير من حوادث الشغب لاعتقاد بعض الفئات من الناس أنها لا تتمتع بفرص عادلة ومتساوية مع الآخرين في أي تقدم اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي. ويعيش معظم أفراد الأقليات في وضع كهذا. وتشعر أعداد كبيرة من هذه المجموعات أن الأفراد أو المؤسسات الحكومية أو المنظمات ذات التأثير القوي على حياتهم، تسيء معاملتهم. وبذلك يصبحون

متبرمين لشعورهم أنهم لا يستطيعون اتخاذ القرارات الكبرى التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعهم. وغالبًا يصبح الأشخاص الذين أهملت مظالمهم متحدين، ويمكن أن تنفجر مشاعرهم في أي لحظة. وقد يصبح أفراد الأغلبية أيضاً مثيرين للشغب إذا خشوا الأقلية، فيهاجمون أفراد الأقلية لإبقائهم في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي المتدني.

ويصنف العديد من علماء الاجتماع الشغب إلى مجموعتين:

1- شغب ذرائعي 2- شغب تعبيري

الشغب الذرائعي:

يحدث عندما تلجأ جماعات إلى العنف بسبب سخطها على قضايا معينة. وكانت معظم حوادث الشغب عبر التاريخ من هذا النوع. ويتج العنف من محاولات تغيير بعض السياسات أو تحسين بعض الأوضاع. ونجد أن معظم حوادث شغب العمال - خاصة تلك التي حدثت في الماضي - من هذه الفئة. فمثلاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ناضل النقابيون في كثير من الدول بضراوة لتحسين ظروف العمل في المناجم والسكك الحديدية والمصانع، وكانت نزاعات النقابات مع الإدارة، تؤدي عادة إلى العنف. وقد ظهر السخط ضد أصحاب العمل مرة أخرى في أواخر العقد الأول من القرن العشرين في بريطانيا. فقد أدت العمالة الفائضة في بعض الصناعات مثل الطباعة والتعدين إلى مواجهات واسعة النطاق مع الشرطة وإلى إثارة الشغب.

وتشمل أنواع الشغب الذرائعي الأخرى، السجن والانتخابات ومناهضة الحرب والشغب الطلابي. وقد حدث شغب الانتخابات في جنوب إفريقيا في عام 1989م، حيث كان حق التصويت للأقلية البيضاء فقط نتيجة لسياسة التمييز العنصرية الحكومية. كما حدث شغب الانتخابات أيضاً في بنما عام 1989م، لعدم ثقة الناخبين في الإدارة لأخذ أصواتهم بنزاهة والتزامها بالنتيجة.

يدل الشغب الذرائعي عادة على أن التنظيمات التي هوجمت لم تستمع بفعالية إلى المظالم التي عُبّر عنها مسبقاً عبر القنوات النظامية أو لم تتصد لها بجدية. ولكن معظم الناس يستهجن استخدام العنف لتحقيق حتى أنبل الأهداف، إذا كانت وسائل التغيير السلمية متوفرة.

الشغب التعبيري:

يحدث عندما يستخدم عدد كبير من أفراد جماعة الأقلية العنف للتعبير عن عدم رضاهم عن أوضاعهم المعيشية. وقد أظهرت دراسات الشغب في المدن منذ ستينيات القرن العشرين أن أفراد الأقليات العرقية في مناطق الشغب لديهم مظالم كثيرة، منها قلة فرص العمل وسوء المساكن ورداءة المدارس وإحساسهم باستخدام الشرطة للعنف الزائد.

ولقد اندلعت العديد من حوادث الشغب العرقي نتيجة للاعتقالات أو تصرفات الشرطة الروتينية الأخرى التي اعتبرتها الأقليات استفزازاً ووحشية، وأدت تصرفات الشرطة هذه إلى خروج حشود ضخمة إلى الشوارع للاحتجاج. لم يستطع العدد القليل من الشرطة الموجود على مسرح الأحداث السيطرة عليها.

أصبحت أحداث الشغب الناتجة عن ذلك، في المقام الأول، إشارات رمزية لسخط واسع النطاق. ولكن بالنسبة لبعض المشاركين في الأحداث صارت فرصة لنهب المحلات التجارية للكسب الخاص، وبالنسبة لبعضهم الآخر لم تكن أكثر من لعبة مدمرة.

وُتستخدم الشرطة لكبح جماح مثيري الشغب ومحاولة إعادة النظام أحياناً، قوة تعتقد أغلبية الناس أنها أكثر من اللازم. ويؤدي مثل هذا التصرف، بالطبع، إلى أن يصبح الكثير من مثيري الشغب أكثر عنفاً.

أحداث الشغب الكبرى في القرن العشرين

آسيا:

كان الاستياء من استمرارية الحكم الاستعماري الإنجليزي في الهند سبباً لكثير من حوادث الشغب في النصف الأول من القرن العشرين. دعا الزعيم الهندي موهنداس غاندي إلى سياسة اللاعنْف وقد حقق نجاحاً كبيراً، ولكن، مع ذلك جرت أحداث شغب ونهب في نيودلهي عام 1921م وفي كاونبور عام 1931م ثم في ميسور عام 1938م.

في عام 1946م قادت إثارة الشغب والعنف الطائفي، في جميع أنحاء الهند إلى شفا حرب أهلية. فقد الكثير من الناس ثقتهم في قادتهم لأن السياسيين منهم كانوا

قد أعلنوا التقسيم الوشيك لشبه القارة إلى أمتين منفصلتين هما الهند وباكستان. فخاف الهندوس من العيش كأقلية في الباكستان، وشعر المسلمون في الهند بالخطر.

استمر الاضطراب وعدم الثقة بين الهندوس والمسلمين بعد انفصال الهند وباكستان عام 1947 م، وكان سبباً في إثارة الشغب في عدة مناسبات. ففي 1964 م، قُتل 200 شخص في أحداث شغب بين الهندوس والمسلمين في كلكتا. وفي عام 1984 م هاجم الهندوس السيخ للانتقام لمقتل رئيسة الوزراء أنديرا غاندي التي اغتالها حرسها الخاص من السيخ. ومع أن المجموعات الدينية المختلفة لديها مظالم خطيرة إلا أن العنف قد ينظم في كثير من الأحيان لأسباب سياسية أخرى.

وقد استمر الشغب لفترات طويلة في بورما خلال عامي 1987 و 1988 م. فقد استاء الناس بعد أن أدت ضآلة المحصول إلى نقص الأرز، واحتجوا أيضاً على سحب فئات عالية من الأوراق النقدية. وبسبب ازدياد حوادث العنف والمظاهرات المناهضة للحكومة فقد أعلنت الحكومة الأحكام العرفية (أي الحكم العسكري).

أوروبا:

أدت إثارة الشغب في لندنديري بأيرلندا الشمالية إلى إرسال القوات البريطانية إلى المدينة لإنهاء العنف عام 1969 م. واستمر الخلاف بين الكاثوليك والبروتستانت وتطور إلى مشكلة سياسية طويلة الأمد في البلاد.

ولقد جرت أحداث شغب شديدة العنف في مدينة بريستول عام 1980 م، ثم اندلع العنف مرة أخرى في عام 1981 م في بريكستون (جنوب لندن) وفي ساوثول (غرب لندن) ثم في توكست (ليفربول).

وبالرغم من أن معظم مثيري الشغب كانوا من الشباب السود، إلا أن الحكومة تمسكت برأيها التقليدي وهو أن تلك الحوادث ليست حوادث شغب عنصرية. وكان السبب وراء هذا الانفجار السخط الشديد من البطالة والمساكن السيئة والمؤسسات الصحية الرديئة.

وقد وُجد في تحقيق عام قام به اللورد سكارمان، أن انهيار الثقة فيمن هم في السلطة قد أدى إلى السخط. فالشباب السود قد عانوا بين يدي الشرطة ولذلك

لجأوا إلى العنف، ولكن وجد التحقيق أن معظم أفراد الشرطة المشتركين لم يكونوا عنصريين.

تسببت محاولات تحديد أسعار دول السوق الأوروبية المشتركة في عسر مالي في كثير من الدول الأعضاء. ففي عام 1990م، اتخذ المزارعون في فرنسا إجراء بإيقاف استيراد لحوم الضأن والأبقار الأجنبية، احتجاجاً على هبوط أسعار اللحوم. وفي ثورات عنيفة عمت أرجاء البلاد، هوجمت شاحنات محملة بحيوانات حية مستوردة، وذبحت الحيوانات في بعض الحالات.

الولايات المتحدة:

اندلعت كثير من أحداث الشغب في مدن الولايات المتحدة خلال الستينيات بصورة واسعة وذلك لمعاناة سود الجيتو (الجيتو: الحي الخاص بأقلية معينة) من الحرمان الاقتصادي والظلم الاجتماعي. وشملت هؤلاء الموجودين في حي واتز في لوس أنجلوس عام 1965م، وفي ديترويت ونيوارك عام 1967م، وفي كليفلاند عام 1968م. وقد كان شغب ديترويت أعنفها؛ فقد أدى إلى وفاة 43 شخصاً وإلى دمار هائل في الممتلكات.

إثر أحداث الشغب في ديترويت أسس الرئيس لندون جونسون اللجنة الاستشارية القومية للاضطرابات المدنية وتُعرف أيضاً بلجنة كيرنر لدراسة أسباب أحداث الشغب في المدن. ولقد وضعت اللجنة معظم اللوم على التحيز العنصري والتمييز للذين كان يمارسهما البيض ضد السود. وفي عام 1968م، أسس جونسون اللجنة القومية لمسببات العنف ومنعه، ولقد أوصت اللجنة ببعض الإجراءات مثل تحسين وضع الإسكان وزيادة الفرص الاقتصادية للفقراء من السود.

اندلعت أحداث الشغب عام 1968م أثناء انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي في شيكاغو. فقد تجمع آلاف الشبان في وسط المدينة واحتج معظمهم على دور الدولة في حرب فيتنام (1957-1975م). ولقد جرت عدة مصادمات دامية بين المتظاهرين والشرطة ولكن لم يقتل أحد. ولقد أدى تورط الولايات

المتحدة في الحرب إلى تزايد عدد أحداث الشغب الصغيرة والمظاهرات عبر البلاد، وفي كثير من المدن في جميع أنحاء العالم.

اندلعت أحداث الشغب في لوس المجلوس بالولايات المتحدة عام 1992م عندما برأت المحكمة أربعة من رجال الشرطة البيض كانوا قد انهالوا على المواطن الزنحي رودني كنج حتى فاضت روحه. صور هار الحدث ونقلته محطات التلفزة لكل العالم. أسفرت أحداث الشغب عن مقتل 53 مواطناً وأصيب 24 آخرين بجروح وقدرت الخسائر بمليار دولار. أعاد القضاء محاكمة المتهمين عام 1993م، وحكم على اثنين منهم.

شرطة مكافحة الشغب

يوجد في بعض الدول فرق من الشرطة مدربة خصيصاً للتعامل مع أحداث الشغب. وفي دول أخرى، يدرّب ضباط الشرطة العاديون على استخدام معدات خاصة لمكافحة الشغب عند الحاجة. وقد يرتدي هؤلاء الضباط خوذات ويحملون دروعاً واقية لحماية أنفسهم من الحجارة والقذائف الأخرى. وقد يتسلح البعض منهم أيضاً بهراوات للدفاع عن أنفسهم. وتستخدم الشرطة في بعض البلاد الغاز المسيل للدموع أو المدافع المائية لتفريق مشري الشغب. وقد تطلق رصاصات بلاستيكية بل حتى ذخيرة حية. وتستخدم بعض القوات النظامية شرطة الخيالة للسيطرة على الشغب. إذ أنهم يمكن أن يكونوا أكثر فعالية في تفريق الحشود وتحريك الناس.



الشهادة الخطية المقرونة بقسم Affidavit

الشهادة الخطية المقرونة بقسم هي إفادة خطية أو مطبوعة، بحقائق مُقسّم عليها أمام الموثق العام، أو أيّ شخص مؤهل لإدارة أداء القسم. وعادة ما يتحمّم على الشخص المُقسّم على حقيقة الشهادة الخطية أن يوقّع عليها.

في الإمكان تقديم الشهادات الخطية المقرونة بقسم دليلاً في بعض المراحل من الدعاوى القانونية. غير أن القضاة والمحامين عموماً يَعُدُّون الشهادات الخطية المقرونة بقسم أقل اعتمادية من الإفادة الشفهية التي يُدلي بها شاهد أمام محكمة علنية. والسبب في ذلك أن الشهادة الخطية يمكن أن تُوقَّع ويُقسَّم عليها بدون حضور خصم يعارضها إذا حُرِّفَت الحقائق. وفي مقابل ذلك، فإن الإفادة الشفهية المُدلى بها أمام محكمة علنية يمكن أن تخضع لاستجواب محامي الخصم ومثل هذا الاستجواب - الذي يسمَّى استجواب الشاهد - يدقّق في صدق الإفادة.

تُستخدم الشهادات الخطية المقرونة بقسم على نطاق واسع في الدعاوى القانونية الأولية لإبانة وجود أساس للاتهامات المزعومة. كما تُستخدم في الحالات التي لا يخضع فيها الدليل للجدل، مثل بعض شهادات الشهود الخبراء. وهناك عقوبات منصوص عليها في القوانين لقَسَم الزور على الشهادات الخطية المقرونة بقسم.



الصك Deed

الصَّكُّ وثيقة مكتوبة لتحويل ملكية ممتلكات مُعَيَّنة. ويجب على الطَّرَف الذي يريد تحويل ملكية ماله إلى آخر أن يوقَّع على الصَّكِّ. وفي كثير من الأحيان يستلزم الطَّرَف المستفيد من تحويل الملكية أن يَمَهَّر الصَّكَّ بتوقيعه. وكذلك لا بد أن يتضمَّن الصَّكُّ وصفاً للمال المنقول ملكيته، وأن يُظهِر رغبة المالك في تحويل ملكية ماله. ولا يسري مفعول الصَّكِّ إلا بعد تسليمه للشَّخص المستفيد.

تُمكن كتابة الصُّكوك من التنازل عن عقار أو قطعة أرض أو حقوق قانونية مثل أسهم في شركة ما، أو التنازل عن المطالبة بمالٍ مستحق بموجب وثيقة للتأمين . وكذلك فإنَّ العقود المبرمة بصكوك تكون نافذة بدون اعتبار.

ويجب أن تكون الصُّكوك مختومة، وممهورة بالتوقيع، وأن يجري تسليمها للمستفيد . والختم المقصود هنا هو ختم الشمع البارز الذي يُستخدم لتوثيق العقود.

الضرر Tort

الضرر مصطلح في القوانين الغربية يعني الأذى الذي يلحق شخصاً ما ويعطيه الحق في الحصول على تعويض مادي مقابل ما تعرض له من أذى قد يؤثر عليه فيما بعد . وقانون الضرر له تنويعات مختلفة الأشكال فهو يتعلق بشكل رئيسي بالأذى الذي أصاب جسم المرء أو سمعته أو ممتلكاته أو تجارته . فعلى سبيل المثال: لو أساء شخص ما إلى سمعتك بعبارات جارحة فإنه يحق لك المطالبة بالتعويض نتيجة لما سببته لك عباراته من أضرار . ومن ضمن الأضرار الأخرى، انتهاك حرمة الممتلكات أو سرقة الأفكار واستعمالها في الإنتاج السينمائي . وتنشأ معظم الأضرار نتيجة تكاسل الطرف الآخر في الالتزام بمحدود وقواعد العهود المنصوص عليها بين البشر أو عن تنفيذ العقد الذي وقعه . ويُعطي هذه الأضرار قانون العقود .

وأحياناً قد يحدث الضرر عن غير قصد فكثير من حالات الضرر تحدث هذه الأيام نتيجة الإصابات التي تسببها حوادث السيارات . أو عندما يُصاب أحد نتيجة استعمالك للمتفجرات على الرغم من حرصك على تجنب أي إنسان أية أضرار . والأضرار ربما يتسبب في حدوثها الأفراد أو الشركات .

ويمكن اعتبار الضرر جريمة . فلو ضربك شخص ما على أنفك، فإن لك الحق في الحصول على تعويضات مالية كما أن للدولة الحق في معاقبة الشخص الذي ضربك لأنه قد أخل بالقانون الجنائي، وقانون الضرر . ويحمي قانون الضرر - عادة - الشخص الذي يريد تعويضاً عن الأذى الذي لحق به . أما القانون الجنائي فإن المتضرر فيه هو الحكومة التي يحق لها معاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة تُلحق الضرر بالمصلحة العامة .



طلب الحضور Subpoena

طَلَبُ الحُضُور هو أمر قانوني مكتوب أو أمر قضائي يحتم على الشخص المثول أمام المحكمة كشاهد للإدلاء بشهادته . فالشخص الذي يتلقى طلب الحضور يجب عليه الطاعة الفورية تحت طائلة عقوبة كونه عاصياً للمحكمة . ويتطلب طلب

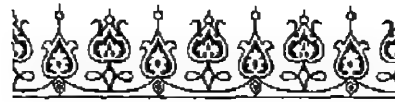
الحضور أن يحمل الشخص معه إلى المحكمة أشياء محددة مثل الأوراق والدفاتر والسجلات المالية أو غير ذلك من وثائق أخرى تتعلق بموضوع الدعوى.



العاهة المستديمة *Mayhem*

العاهة المستديمة في القانون التسبب في إنقاص قدرة الشخص في الدفاع عن نفسه بتشويه جسده أو كسر أو جرح أي جزء من أعضاء الجسم. ومثل هذه الإصابات استدعت شيئاً من التمييز القانوني، حيث لا تعد كل إصابة تحدث نتيجة تعدّ عاهة مستديمة، ففحص الأذن أو الأنف لشخص ما لا يعد عاهة مستديمة، في حين يُنظرُ إلى قطع أصبع شخص أو فقه إحدى عينيه، على أنه عاهة، لأن مثل هذه الإصابات، ستؤدي إلى جعل الشخص أقل قدرة في الدفاع عن نفسه.

وتنظر القوانين الحديثة إلى مثل هذه الاعتداءات، على أنها إصابات جسدية خطيرة، وفي الولايات المتحدة مازالت تعتبر أي جريمة ينتج عنها إحداث إصابة مستديمة، بمثابة عاهة مستديمة.



العقد *Contract*

العَقْدُ اتفاقٌ بين شخصين أو أكثر يمكن فرضه بالقانون؛ وهو وعود طوعية للقيام أو عدم القيام بأشياء معينة، وتصبح هذه الوعود واجبات قانونية بعد توقيع العقد.

تعتبر العقود أساسية في الأنظمة الاقتصادية للدول التي تُشجع المشاريع الخاصة، حيث تأخذ معظم ثروة الأمم ذات المشاريع الخاصة شكلاً من أشكال العقود، كالمواثيق والتعهدات، وتعتمد معظم نشاطات العمل في هذه الدول على العقود. وتشتمل هذه العقود على وعود لتسليم البضائع أو دفع ثمنها وأخرى

لأداء الخدمات أو دفع ثمنها، بالإضافة لوعود بدفع الأجور أو الإيجار وتبادل الملكية وإنشاء الأبنية.

تعتبر القرارات الاقتصادية الحرة عناصر أساسية في نظام المشاريع الحرة، ولذلك تنصّ المبادئ الأساسية لقانون العقود على أنه يمكن لأشخاص أن يتفقوا على أسس يرونها مناسبة باستثناء الاتفاق الذي يمس النظام العام، فالمحكمة على سبيل المثال، لا تعتبر الاتفاق على رشوة موظف رسمي عقدًا نافذ المفعول، كما ترفض فرض اتفاق ما إذا استُعمل فيه أحد الأطراف الطرف الآخر، إذ تعفي المحكمة بعض الأشخاص، وبشكل خاص القاصرين أو المتخلفين عقليًا، من أي التزامات تفرضها العقود.

يتطلب إجراء العقد عادة فعلين مهمين:

1- تقديم عرض ما 2- الموافقة على هذا العرض.

ويمكن لهذين الفعلين أن يكونا شفهيين أو مكتوبين، إلا أن القانون يتطلب تسجيل بعض هذه العقود كتابة، ومنها العقود التي تنصّ على اتفاق بيع أو تأجير ملكية، واتفاقات الشراء بالتقسيط بالإضافة لعقود العمل .

وقبل توقيع العقد تتفاوض الأطراف المتعاقدة على بنود الاتفاق، وحيث يقدم أحد الأطراف عرضًا واحدًا أو عدة عروض وتنفضُ المفاوضات مع قبول الطرف الآخر للعرض، وتعتبر لحظة القبول لحظة حاسمة في عرف العديد من الأنظمة القانونية، فهي اللحظة التي يُعتبر فيها العقد نافذًا، أما المؤسسات الحكومية فتناقش العقود عادة تحت قوانين خاصة، حيث تدعو جميع الأطراف المهمة بتقديم عطاءات ثم تقبل العرض الأفضل.

وتعتبر العقود ملزمة قانونيًا فقط في حال حصول جميع الأطراف على فائدة ما من الاتفاق، وتسمى هذه الفائدة المكافأة، فعندما يُبرم عقد إقراض تكون النقود التي يدفعها المقرض مكافأة للمقرض، في حين تكون مكافأة المقرض استعادة النقود مع فائدة معينة. ولا يُعتبر وعد بدون مكافأة عرضًا لإبرام العقد، فإذا تواعد صديقان مثلاً، على لقاء لتناول طعام الغداء لا يُعتبر هذا الوعد عقدًا بل موعدًا اجتماعيًا، حيث إنه لا يتضمن أية مكافأة.

ويعتبر العقد قد استوفي بعد تنفيذ بنود الاتفاق. وإذا نقضه أحد الأطراف يُعتبر هذا بمثابة إخلال به، وفي مثل هذه الحالة تمنح المحكمة نقوداً للطرف الآخر تُسمى بدل الأضرار (تعويضات). وتحاول المحكمة، لفرض العقود، العمل بالمقاصد الواضحة للاتفاق.



العقوبة Sentence

العُقُوبَةُ في القوانين الوضعية هي الجزاء الذي يوقع على من تدينه المحكمة لارتكاب جريمة ما. ويحدد القاضي عادة الحكم بالعقوبة، ولكن في بعض البلدان قد تقرر هيئة المحلفين العقوبة أو توصي بها. ويثبت القانون أحكام العقوبة على بعض الجرائم.

والمجرمون المدانون في معظم البلدان قد:

1- يقام عليهم الحد الذي قرره الشرع

2- يرسلون إلى السجن.

3- يفرض عليهم دفع غرامة

4- يوضعون تحت الاختبار أو المراقبة .

وقد يُطلب أحياناً من الشخص دفع الغرامة بالإضافة إلى عقوبة أخرى. كما أن هناك أنماطاً أخرى من العقوبات في بعض البلدان مثل الحكم بالإعدام والعقوبة الجسدية.

يفرض القانون الحكم بالعقوبة القصوى لمعظم الجرائم. وتعتمد العقوبة الفعلية على صحيفة سوابق الشخص المدان، بالإضافة لخطورة الجريمة التي ارتكبها. وتثبت معظم البلدان عقوبة السجن مدى الحياة على مرتكبي جرائم القتل. وبناء على نظام العفو المشروط فإن بعض مرتكبي جرائم القتل يطلق سراحهم بعد عدة سنوات من الحبس. وقد يوصي القاضي بالعقوبة بالسجن لأقل عدد من السنوات، وينبغي على مرتكب جريمة القتل أن يقضيها. أما الشخص

الذي يرتكب أكثر من جريمة واحدة فقد يحكم عليه بالعقوبة بالسجن لأكثر من فترة واحدة. وقد تنفذ هذه الأحكام بالتزامن أو بالتالي. فإذا تزامنت الأحكام يقضي السجين الفترة الأطول بالسجن. وإذا تتالت تُجمع الفترات ويقضيها السجين جميعها. وأحياناً يوقف تنفيذ الأحكام بالعقوبة بالسجن، ولكن في حالة ارتكابه خطأ آخر يصبح الحكم الذي لم ينفذ نافذاً وقد تضاف إليه العقوبة على الجريمة الثانية. وفي نهاية الثمانينيات اخترعت بعض البلدان نظام البطاقات الإلكترونية ليبقى المدانون في بعض القضايا في بيوتهم، بدلاً من قضاء فترة العقوبة في السجن.

الغرامة:

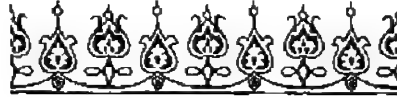
مبلغ من المال يدفعه الشخص الذي يخرق القانون للمحكمة. وهو يستعمل في المخالفات الأقل خطورة، وفي الحالات التي يكسب فيها الشخص مالاً من وراء الإجرام. يذهب هذا المبلغ إلى المحكمة ولا يكون تعويضاً للشخص الذي فقد نقوداً أو عانى التلف. وللمحكمة أن تطالب بدفع الغرامات على أقساط تدفع خلال فترة محددة.

والحكم بفترة الاختبار أو المراقبة تعني أن يوافق الشخص على شروط معينة وأن يثبت وجوده بانتظام عند ضابط مراقبة سلوك المذنبين أو المشرف الاجتماعي. ويتلقى الشخص المدان المساعدة والنصح لمنعه من الوقوع في مشكلات أخرى، كما يبقى تحت سيطرة المحكمة.

تتضمن العقوبات الأخرى الحكم بالإعدام، والعقوبة الجسدية أو عدم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية أو الإفراج المشروط. ولا يرسل الأحداث إلى السجن عادة، بل يوضعون في أنماط أخرى من الحبس، أو يوضعون تحت مراقبة السلطات المحلية.

وللعقوبات أغراض متعددة؛ فعلى سبيل المثال يعاقب المجرم بالسجن لمنعه من إيذاء الآخرين. ويعتقد بعض المتخصصين في تنفيذ القانون أن الحكم بالعقوبة يردع ويحد من الجريمة بتوضيح نتائج خرق القانون لكل من له ميول إجرامية. ويظن الكثيرون من الناس أن الغرض الأساسي يجب أن يكون عقاب المجرم، وأن قسوة

العقوبة يجب أن تعتمد على خطورة الجريمة. بينما يرى آخرون أن العقوبة يجب أن تهدف إلى إصلاح المجرمين - أي تحويلهم إلى مواطنين يحترمون القانون.



عقوبة الإعدام Capital punishment

عقوبة الإعدام العقوبة التي تؤدي إلى موت الجاني. ومنذ وقت طويل، كانت معظم حالات تنفيذ عقوبة الإعدام تحدث بسبب الإدانة بالقتل. وفرضت عقوبة الإعدام أيضاً في بعض الجرائم الخطيرة مثل النهب المسلح، والاختطاف، والاعتصاب والخيانة. ويعترض بعض الناس على عقوبة الإعدام، على أساس أنها تتسم بالقسوة. ويحذرون من خطر احتمال تنفيذ عقوبة الإعدام في شخص أدين عن طريق الخطأ. ويعتقد الذين يؤيدون عقوبة الإعدام أنها تمنع الجرائم. ولكن خبراء علم الجريمة لم يؤكدوا بوجه قاطع وجود صلة بين عقوبة الإعدام ومعدل حوادث القتل. وقد أوضحت الدراسات أن عدد جرائم القتل لا يزداد بعد إلغاء عقوبة الإعدام.

وقد ألغت معظم دول أوروبا، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، ومعظم دول أمريكا اللاتينية عقوبة الإعدام خلال القرن العشرين. وما زالت بلاد كثيرة في آسيا وإفريقيا، تطبق عقوبة الإعدام. وفي عام 1922م كانت كوينزلاند أول مقاطعة في أستراليا تلغي عقوبة الإعدام، وقد نفذ حكم الإعدام لآخر مرة في تلك الجهة عام 1913م. ثم تبعتها مقاطعة نيو ساوث ويلز عام 1955م، ولم يحدث تنفيذ لحكم الإعدام هنالك منذ عام 1939م. وألغت تسمانيا عقوبة الإعدام عام 1968م، ولم يعد أي شخص هنالك منذ عام 1946م. وقد تم آخر تنفيذ لحكم الإعدام في كل من غربي وجنوبي أستراليا عام 1964م.

ألغت حكومة أستراليا الاتحادية - التي تسيطر على منطقة أستراليا الكبرى والمنطقة الشمالية - عقوبة الإعدام عام 1973م، حيث كان آخر تنفيذ للإعدام في المنطقة الشمالية عام 1952م. ولم يُنفذ حكم الإعدام في المنطقة الكبرى في أي

وقت من الأوقات: وألغت مقاطعة فكتوريا عقوبة الإعدام عام 1975م، وأستراليا الجنوبية عام 1976م، وأستراليا الغربية عام 1984م.

كان رونالد جوزيف ريان آخر من نُفذ فيه حكم الإعدام في أستراليا، وذلك في مدينة بنتريدج في مقاطعة فكتوريا عام 1967م. وكان ريان قد اتهم بقتل أحد حراس السجن رميًا بالرصاص أثناء محاولة هروب قام بها السجناء. وقد أثار تنفيذ الإعدام ضجة ونقاشًا حادًا بين الجمهور.

وكان حكم الإعدام يصدر على نطاق واسع أثناء القرون الوسطى، خاصة للجرائم التي ترتكب ضد الدولة، أو الكنيسة. وقد حدثت في بريطانيا أكثر من 200 جريمة تنطبق عليها عقوبة الإعدام خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وألغى معظمها في القرن التاسع عشر الميلادي. وقد ألغت بريطانيا حكم الإعدام لجرائم القتل على أساس تجريبي عام 1965م، ثم ألغته نهائيًا عام 1969م. ولكنه مازال يصدر عقوبة لجرائم الخيانة وبعض أشكال القرصنة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أكثر من 30 ولاية ظلت تصدر أحكامًا بالإعدام حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي. ويطبق هذا الحكم غالبًا على جرائم القتل، وأيضًا على بعض الجرائم الأخرى مثل الاختطاف والنهب المسلح الذي يؤدي إلى الموت. وتحدد قوانين الولايات الظروف والملابسات التي تُحوّل للقاضي أو المحلفين سلطة إصدار حكم الإعدام. وقد ألغت المحكمة العليا حكم الإعدام عام 1972م، على أساس عدم دستوريته بالطريقة التي كان يطبق بها. ولكنها تركت الباب مفتوحًا لإعادة الدستورية له إذا طُبّق بالتساوي على جرائم معينة. ثم أعيد إصدار حكم الإعدام مرة أخرى عام 1976م بعد إدانة بعض المجرمين بجريمة القتل في ولايات فلوريدا وجورجيا وتكساس.

وكان حكم الإعدام ينفذ عادة بالشنق في المملكة المتحدة، وأستراليا ونيوزيلندا. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه ينفذ بالصدمة الكهربائية، أو بالغاز، أو بإطلاق الرصاص، أو الحقن بمادة كيميائية قاتلة، على حسب المتبع في الولاية. وفي الماضي كان حكم الإعدام ينفذ بقطع الرؤوس تحت المقصلة أو بالخنق بالآلة الخانقة.

العقوبة في الفقه الإسلامي

Punishments in Islamic Fiqh

العقوبة في الفقه الإسلامي سياج شرعي وضعه الإسلام ونص عليه، يكفل أمن المجتمع وطمأنينة أفرادهِ ضد اعتداء المعتدين وإجرام المجرمين، فشرعت الحدود والقصاص والعزير. وكل له ميدانه وتطبيقاته وأسبابه، وسيرد في هذه المقالة.

الحدود

الحدود جمع حد، وهو في اللغة المنع، وفي الشريعة العقوبات الثابتة بنص قرآني أو حديث نبوي في جرائم كان فيها اعتداء على حق الله تعالى، ويصح أن يفسر حق الله تعالى بحق المجتمع، وذلك لأن الله تعالى ما أمر بما أمر وما نهى عما نهى إلا لإيجاد مجتمع فاضل تسوده الفضيلة وتختفي فيه الرذيلة.

والعقوبات التي اعتبرت حدوداً هي: حد الزنى، وحد القذف، وحد الشرب، وحد السرقة، وحد قطع الطريق، وحد الردة. وسُميت العقوبات في هذه الجرائم حدوداً، لأنها محدودة مقدرة بتقدير الله تعالى، ليس لأحد أن يزيد فيها أو ينقص، ولأنها حدود قائمة فاصلة بين الحق والباطل، وفاصلة بين ما هو فاضل، وما هو مردول، فهي حدود الله تعالى التي تحمي المجتمع، وكأن الجرائم التي تكون عقوبتها حدوداً تغور يهاجم المجتمع من جانبها، والعقوبات هي التي تُسد بها هذه الثغور، كما أن هذه العقوبات شرعت لحماية الفضيلة الإنسانية العليا التي قررها الإسلام، فهي بمنزلة الحد الفاصل الذي يمنع الأشرار من اقتحام حِمى الأخيار، وحدود العقوبات هي:

حد الزنى:

والزنى كما يعرفه الإمام أبو حنيفة الوطء المحرم في قُبُل المرأة الحية وطناً عارياً عن الملك والنكاح والشبهة، وهو بالنسبة للمرأة أن تمكّن الرجل من مثل هذا الفعل. وهو عند المالكية كل وطء وقع على غير نكاح صحيح ولا شبهة نكاح ولا ملك يمين، ويعرفه فريق آخر من الفقهاء بما يقرب من هذا غير أنهم يجعلون منه الإتيان في الدُبُر، ومن هؤلاء الشافعية والحنابلة.

وعقوبة الزنى تختلف تبعاً لما إذا كان الجاني محصناً أو غير محصن، فعقوبة الزاني المحصن (المتزوج) هي الرجم، أي الرمي بالحجارة حتى الموت، أو ما يقوم

مقامها، وهذا الحد ورد بالسنة الصحيحة، فقد جاء في حديث العسيف الذي زنى بامرأة مخدومه قول الرسول ل صلى الله عليه وسلم: (واغديا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) رواه الشيخان. فغدا عليها أنيس فاعترفت، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فرجمت، وكذلك حديث ماعز الذي زنى واعترف للرسول صلى الله عليه وسلم فأمر برجمه، وحديث الغامدية التي اعترفت للرسول صلى الله عليه وسلم بالزنى وهي محصنة فرجمها.

وقد اعتبر بعض الفقهاء أن اقتصاره صلى الله عليه وسلم في عقوبة الزاني المحصن بالرجم دليل على نسخ عقوبة الجلد بالنسبة له.

أما عقوبة الزاني غير المحصن، فقد اتفق الفقهاء على أنها الجلد مائة جلدة لقوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) النور 2: ولكن اختلف في حد غير المحصن على التغريب مع الجلد، فعند أبي حنيفة وأصحابه حده الجلد مائة ليس غير، أما إذا رأى الإمام أن يغرب مع الجلد فإن ذلك من باب السياسة. والتغريب (أي الإبعاد عن البلاد) عند الزيدية ليس حداً ولكنه عقوبة تعزيرية وعند الشافعي التغريب واجب، وهو من حد غير المحصن مع الجلد مائة، والتغريب يكون لمدة عام لكل من الزاني والزانية بلا تفرقة، ويغربان عن بلدهما إلى مسافة أقلها يوم وليلة، وعلى هذا الرأي الحنابلة والظاهرية، وعند الإمام مالك يغرب الرجل دون المرأة، وبهذا الرأي قال الأوزاعي.

حد القذف:

يقصد بالقذف الذي يستوجب الحد، الرمي بالزنى أو نفي النسب. وغير ذلك لا يستوجب الحد وإنما فيه التعزير. ودليل هذا الحد قوله تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون) النور 4. وهذا الحد لا يختلف فيه أحد لثبوته بنص القرآن الكريم، وقد انعقد عليه الإجماع، فلا يزيد، ولا ينقص.

حد الشرب:

ورد تحريم الخمر في القرآن الكريم في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) المائدة: 90.

وروى مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتة وهو نبيذ العسل؟ فقال: (كل شراب أسكر فهو حرام) وخرج مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كل مسكر خمر، وكل خمر حرام) .

وأما العقوبة فلم يرد بشأنها نص في القرآن الكريم، وروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم عدة آثار، مما جعل الجمهور يرى أن العقوبة هي الجلد ثمانين جلدة، وقال الشافعي وأبو ثور وداود: إن الحد أربعون.
حد الردة:

الردة هي الكفر بعد الإسلام، سواء باعتناق دين آخر أو بعدم اعتناق دين آخر.

وقد جاء عنها في القرآن الكريم قوله تعالى: (ومن يردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) البقرة: 217 .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: (من بدل دينه فاقتلوه) رواه البخاري في صحيحه وأصحاب السنن بإسناد صحيح. وكذلك حديث لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن بضرب عنق المرتد أو المرتدة بعد دعوتهما للتوبة، كما روي قتل المرتد عن كثير من الصحابة، منهم أبو بكر وعمر وعثمان ومعاذ بن جبل وابن عباس، ولم يخالف أحدهم في ذلك فصار إجماعاً. فجريمة الردة ثابتة بالكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، وعقوبة المرتد ثابتة بالسنة والإجماع.

حد البغي:

البغي عند من يعتبره حداً خاصاً بالبغاة وهم في تعريف الفقهاء الذين يخرجون على الإمام، ويخالفون الجماعة وينفردون بمذهب يتدعون، وذلك بتأويل سائغ مع وجود المنعة والشوكة لهم.

والأصل في ذلك قوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى، فقاتلتا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) الحجرات: 9 .

وروى الأعمش عن سويد بن غفلة، قال : سمعت علياً يقول: إذا حدثتكم بشيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فلأن أخرج من السماء فتخطفني الطير أحب إليّ من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيننا فإن الحرب خدعة، وإني سمعت الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (يخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقرءون القرآن بالسنتهم لا يجاوز تراقيهم يقولون من خير قول البرية يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فمن لقيهم فليقتلهم فإن في قتلهم أجراً عظيماً عند الله لمن قتلهم) رواه الشيخان.

ولم يختلف الصحابة رضي الله عنهم في قتال البغاة بالسيف إذا لم يردعهم غيره، فقد رأوا جميعاً أن الخوارج، والبغاة يختلف حكمهم حسب الأحوال، ففي أحوال يكون للإمام تعزيرهم بالحبس وبغيره ولا يصل إلى القتل، وفي أحوال أخرى يجوز قتلهم، كما في حالة الحرب، أو إذا خيفت عودتهم إليها على قول بعضهم، وإذا لم يذهب شرهم إلا بالقتل فإن قتلهم يكون متعيناً دفاعاً عن النفس.

حد السرقة:

جريمة السرقة كما يعرفها الفقهاء أخذ البالغ العاقل نصاب القطع خفية، مما لا يتسارع إليه الفساد من المال المتمول للغير، من حرز بلا شبهة وعقوبة السرقة ثابتة بالنص القرآني وهي قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله) المائدة. 38 :

حد قطع الطريق:

الأصل في عقوبة جريمة قطع الطريق قوله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) المائدة : 33 .

والنظرة العجلى غير المتأنية لهذه العقوبات قد تستبشع تطبيقها خصوصاً في هذا العصر الذي يتصايح فيه بعض الناس مطالبين بالرفق بالمعتدين المجرمين، غافلين عن حقوق الأفراد الوادعين في الأمن والأمان.

والذي يتأمل في هذه الجريمة، يدرك ما يكون فيها من الضرر العام، وانتشار الفوضى في الطرق بسبب الفرع والرعب الذي يسببه هؤلاء المعتدون باعتدائهم

على حرمة النفوس والأموال، وما يؤدي إليه ذلك من اختلال الأمن في البلاد وطمأنينة أفراد المجتمع.

القصاص

القصاص مأخوذ من القص، والقص في اللغة أصله القطع، وقد أخذ من هذا المعنى اللغوي القصاص في الجراح إذا اقتُصَّ للمجني عليه من الجاني بجرمه إليه، أو قتله به.

والقصاص عند الفقهاء عقوبة مقدرة، تجب حقاً للفرد، فهو يشترك مع الحدود في كونه عقوبة مقدرة مثلها، ولكنه يختلف عنها في كونه يجب حقاً للفرد بخلاف الحدود، إذ تجب حقاً لله تعالى، ومعنى أن العقوبة مقدرة أنها معينة ومحددة أي ليس لها حد أدنى ولا حد أعلى، وكون القصاص يجب حقاً للأفراد فإنه يجوز للمجني عليه أو لولي الدم، إذا شاء، العفو عنه، وبهذا العفو تسقط العقوبة.

والجرائم التي أوجبت فيها الشريعة الإسلامية القصاص هي القتل العمد وبعض جرائم الاعتداء على البدن وهو ما يطلق عليه في الفقه الوضعي الاعتداء على الحياة، فحق الحياة من الحقوق المطلقة في الشريعة الإسلامية، جاء القرآن الكريم بتحريم الاعتداء عليها إلا بالحق، قال تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) الأنعام : 151. وجميع النفوس متساوية في هذا الحق، فقتل نفس واحدة يعدل قتل الناس جميعاً، لأنه يشكل الاعتداء على حق الحياة ذاته بصرف النظر عن وقوع عليه الاعتداء، فالكل في حق الحياة سواء، وشريعة الحق سبحانه وتعالى تتضمن هذا المبدأ في كل زمان، يقول سبحانه وتعالى: (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) المائدة : 32. ويقول جل شأنه: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) النساء : 93. ولم تقف الشريعة في حمايتها لحق الحياة وسلامة الجسم عند التحذير من العقاب في الحياة الأخرى أو ترك الأمر للضمير في الحياة، وإنما قررت القصاص في حالة القتل العمد، والدية والفدية في حالات الخطأ، وجعل القصاص مساوياً لما وقع على الحياة أو سلامة الجسم من الاعتداء، فإن وصل الاعتداء إلى القتل كان الجزاء القتل، أما إذا وقف عند الجراح كان القصاص مثلها، يقول تعالى :

(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) البقرة . 178 : ويقول سبحانه وتعالى : (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون) البقرة : 179 . ويقول عز وجل (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص) المائدة : 45 .

وأبان القرآن الكريم حكم القتل الخطأ في قوله تعالى : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مُسَلَّمة إلى أهله إلا أن يَصَّدَّقُوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مُسَلَّمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، توبة من الله وكان الله عليمًا حكيمًا) النساء . 92 :

التعزير

التعزير عند الفقهاء عقوبة غير مقدرة تجب حقاً لله أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة وهو كالحدود في أنه تأديب وإصلاح وزجر .

وإذا كانت الحدود والقصاص عقوبات مقدرة ومحدودة، وكانت الشريعة الإسلامية الغراء صالحة لكل زمان ومكان؛ فقد جاءت التعزيرات لتواكب التطورات التي تحدث في المجتمعات على مر الأزمان والعصور، ومن هنا، قيل: إن قوانين العقوبات الوضعية هي من قبيل التعزيرات التي يقررها ولي الأمر .

وجرائم التعزير كثيرة ومتنوعة فهي تشمل جرائم الحدود إذا اختلت شروط تطبيقها، كما تشمل جرائم الاعتداء على النفس وما دونها، إذا تخلف شرط من شروط القصاص، وجرائم الاعتداء على العرض وإفساد الأخلاق والقتل والسب، وكذلك جرائم الاعتداء على المال كالسرقة التي لا يتوافر فيها شروط إقامة الحد، وكذلك الجرائم التي تقع على المال كجرمة النصب، ومن جرائم التعزير التي تحصل لأحاد الناس كشهادة الزور والبلاغ الكاذب وقتل الحيوانات المستأنسة أو الإضرار بها، وانتهاك حرمة ملك الآخرين، والجرائم المضرة بالمصلحة العامة، وهي الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج كالتجسس، والجرائم المخلة بأمن الدولة من جهة الداخل كالرشوة وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها، وسوء معاملة الموظفين لأفراد الناس،

ومقاومة الحكام الصالحين وجرائم تزييف المسكوكات وتزويرها والجرائم التموينية.

أما العقوبات التعزيرية فتشمل العقوبات البدنية، كالإعدام، والجلد، كما تشمل العقوبات المقيدة للحرية كالحبس والنفي والعقوبات المالية كالغرامة والمصادرة. وهناك عقوبات تعزيرية متنوعة أخرى مثل التعزير بالإعلام والإحضار لمجلس القضاء والوعظ، والتوبيخ والعزل والتشهير.



Domestic violence العنف المنزلي

العنف المنزلي يشير إلى سوء المعاملة الجسدية أو الجنسية أو العاطفية أو النفسية التي تحدث بين الأزواج والأزواج السابقين وغيرهم من الراشدين الذين ربطت بينهم سابقاً، أو تربط بينهم حالياً علاقات حميمة. ويميز العديد من الخبراء بين العنف المنزلي وسوء المعاملة التي يتعرض لها كبار السن أو الأطفال. وقد يلجأ كل من الرجال والنساء إلى استخدام العنف أحدهما ضد الآخر، ولكن من المرجح أن تتعرض النساء بصورة أكثر من الرجال للإصابة أو القتل من قبل شركائهم.

يخلف العنف المنزلي تأثيرات طويلة الأمد على الضحايا وأسرههم. فقد يلجأ الضحايا إلى استخدام الكحول أو العقاقير ويكونون عرضة للإصابة بالاكتئاب، أو أمراض الجهاز الهضمي، أو غيرها من أنواع الألم النفسي. وفي غياب الوازع الديني كما في الغرب مثلاً، يفكر ضحايا العنف المنزلي في الانتحار، أو يشرعون فيه، بصورة تفوق غيرهم من الضحايا. ويعاني الأطفال الذين يشهدون العنف المنزلي في الغالب من آلام عاطفية ونفسية، ويكونون معرضين أكثر من غيرهم من الأطفال لتبني أسلوب العنف وممارسته.

وعلى مدى سنوات طويلة، اعتبر معظم علماء الاجتماع وفقهاء القانون وغيرهم من الخبراء، العنف المنزلي أمراً خاصاً. ولكن معظم الخبراء اليوم يجمعون على أنه مشكلة اجتماعية خطيرة. وتسهم العديد من المرافق الخدمية في الغرب في منع ومعالجة العنف المنزلي، ويشمل ذلك الملاجئ المخصصة لإيواء النساء اللاتي

تعرضن للضرب. وتوفر هذه الملاجئ مدى واسعاً من البرامج تشمل المساعدة والمشورة القانونية للضحايا وأطفالهن.

ومنذ الثمانينيات، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الخمسون في تطبيق قوانين تنص على أن العنف المنزلي والعنف ضد النساء، جرائم يعاقب عليها القانون. وقد سهلت القوانين للنساء أمر الحصول على أوامر مقيدة، وهي أوامر تصدرها المحكمة بقصد منع المعتدين من الاتصال المباشر بضحايهم. كما أن العديد من الولايات أيضاً تطلب من ضباط الشرطة لقاء القبض على المعتدين في حالة حدوث عنف منزلي. وقد أجازت الحكومة الفيدرالية قانون العنف ضد النساء في عام 1994م، وهو قانون يمنح اعتمادات مالية للولايات والحكومات المحلية لإنشاء برامج وإقامة ملاجئ للنساء اللائي يتعرضن للضرب. ويعرّف القانون أيضاً المطاردة (تهديد وتعقب ومضايقة الضحية على نحو متكرر) بوصفها جريمة.

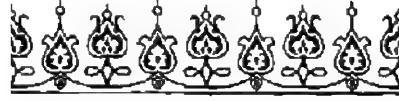
ليس هناك سبب واحد يمكن أن يُعزى له العنف المنزلي. فالعديد من المعتدين لديهم تاريخ طويل في معاقرة الكحول أو سوء استعمال العقاقير. ويعاني بعضهم من الضغط النفسي الناتج عن البطالة، والمشاكل الجنسية، وتدني الرضا الوظيفي. ويعاني أكثر المعتدين إيذاء في العادة من مشاكل عاطفية حادة. كما أن العديد من المعتدين تعرضوا للمعاملة السيئة عندما كانوا أطفالاً.

هناك العديد من البرامج المتاحة لمعالجة الأشخاص الذين يتورطون في أعمال العنف المنزلي. ويطلب القضاة في الغالب من الرجال الذين اعتدوا على زوجاتهم، حضور هذه البرامج كشرط من شروط الحكم الصادر ضدهم.

أصبحت الحياة الأسرية في الإسلام حياة سكية ومودة ورحمة. قال تعالى : (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) الروم: 21.

وحدد الإسلام حقوقاً مشتركة للزوجين وحقوقاً منفردة لكل واحد منهما على حدة . وأمر بتأديب الزوجة عند النشوز. قال تعالى : (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن في المضاجع وأضربوهن، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً) النساء - 34 :والضرب هنا للتأديب وليس من العنف المنزلي. ونشوز

الزوجة هو عصيان الزوج وعدم طاعته أو امتناعها عن فراشه، أو خروجها من بيته
بغير إذنه. ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها، وعليه أن يتجنب الوجه والمواضع
المؤذية، وأن يكون ضرباً غير مبرح، وإلا فإن الإسلام شرع الطلاق تغليياً لمصلحة
الزوجين.



الغرامة Fine

الغرامة مبلغ من النقود تقرره المحكمة عقاباً للشخص الذي يثبت عليه انتهاك
القانون. وتكون العقوبة بالغرامة غالباً في الجرائم الثانوية، أما في الجرائم الكبرى
فيكون الجزاء الغرامة مع السجن. وعندما لا يستطيع الأشخاص دفع الغرامة
المقررة يُحكم عليهم بالسجن.



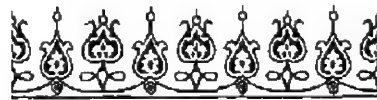
غسيل المخ Brainwashing

غسيل المخ طريقة في التأثير على الناس لتغيير معتقداتهم وإحلال أفكار
جديدة مكان أفكارهم القديمة. كان استعمال المصطلح أول مرة يُشير إلى طرق
التأثير التي مارسها الشيوعيون الصينيون. وقد وصف هذا المصطلح برامج تجديد
الفكر التي طوروها بعد السيطرة على الصين عام 1949م.

وأثناء الحرب الكورية (1950 - 1953م) استعمل الصينيون والكوريون
الشماليون أساليب مماثلة لتحويل السجناء الأمريكيين إلى شيوعيين. يبدأ هذا
الشكل من غسيل المخ بعزل الضحايا في زنزانات في السجن أو في غرفة صغيرة.
ويكرر على مسامعهم وبطريقة قاسية فظة أن معتقداتهم الاجتماعية والدينية
والسياسية غير صحيحة. ثم يعرض عليهم الشكل الصحيح لمعتقداتهم. يترك الكثير
من هؤلاء الضحايا يتضورون جوعاً، ولا يسمح لهم بالنوم إلا قليلاً. وأخيراً يجعل
هذا التعذيب العقلي والجسدي بعض الناس يتخلون عن معتقداتهم ويتقبلون بدلاً

منها معتقدات معتقليهم. ولكن سرعان ما يعود معظم الضحايا إلى معتقداتهم الأصلية عند عودتهم إلى بيئتهم.

اتهمت بعض الطوائف الدينية بممارسة عملية غسل المخ مع أتباعها، حيث يمنع كثير منها الأعضاء الجدد من الاتصال بعائلاتهم أو أصدقائهم خارج فرقهم. وأدت مثل هذه العزلة إلى أن يتهم هؤلاء الأقارب الفرقة الدينية بوضع الأعضاء الجدد تحت ضغط عقلي ليتقبلوا معتقدات تلك الفرق .



الفاشية Fascism

الفاشية شكل من أشكال الحكومات التي يرأسها دكتاتور، وغالبًا ما تنم عن سيطرة الحكومة سيطرة تامة على النشاطات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية.

والفاشية شبيهة بالشيوعية. على أنها بخلاف الشيوعية - التي تملك فيها الحكومة كل الصناعات - تبيح الفاشية للصناعة أن تبقى ملكية خاصة، ولكن تحت سيطرة الحكومة . وتشمل المظاهر الأخرى للفاشية التطرف الوطني، والسياسات النازعة للعسكرية، والتوسع، والغزو واضطهاد الأقليات .

وكلمة فاشية، صفة أيضًا لكل نظام حكم، أو مفهوم سياسي، يشبه حكم بنيتو موسوليني، وأدولف هتلر وسياساتهما. فقد قامت حكومتان فاشيتان في كل من إيطاليا، بقيادة موسوليني من سنة 1922م إلى سنة 1943م، وفي ألمانيا بقيادة هتلر من سنة 1933م إلى سنة 1945م.

تباينت الفاشية من بلد إلى بلد. وتبحث هذه المقالة في الفاشية، كما سادت بصفة خاصة، في إيطاليا تحت حكم موسوليني، وفي ألمانيا تحت حكم هتلر.

الحياة في ظل الفاشية

الحياة السياسية:

يأتي الفاشيون إلى السلطة - في أغلب الحالات - على إثر حدوث انهيار اقتصادي بالبلاد أو هزيمة عسكرية أو كارثة أخرى. ويكسب الحزب الفاشي تأييدًا شعبيًا لما يبذله من وعود بأنه سينعش الاقتصاد، وسيسترد كرامة البلاد. وقد يستغل الفاشيون خوف هذه الشعوب من الشيوعية أو الأقليات. ونتيجة لذلك قد يستحوذ الفاشيون على السلطة عن طريق انتخابات سلمية أو عن طريق القوة.

بعد أن يستولي الحزب الفاشي على السلطة، يتسلم أعضاؤه الوظائف التنفيذية والقضائية والتشريعية في الحكومة. وفي أغلب الحالات يتولى رئاسة الحكومة شخص واحد - وغالبًا ما يكون ذا نزعة استبدادية وجاذبية لدى الجماهير. وأحياناً، تتولى قيادة الحكومة هيئة من أعضاء الحزب. ولا يسمح الفاشيون بقيام حزب آخر أو معارضة لسياساتهم.

يؤدي شغف الفاشيين بتمجيد الوطنية إلى ازدياد الروح العسكرية. وقد يجنحون، عندما تزداد القوات المسلحة قوة، إلى غزو بلاد أخرى واحتلالها.

الحياة الاقتصادية:

تسمح الفاشية، بل وتشجع النشاط الاقتصادي الخاص، ما دام يخدم أهداف الحكومة. بيد أن الفاشية تسيطر سيطرة تامة على الصناعة للتأكد من أنها تنتج ما تحتاجه البلاد. وتعوق الحكومة الاستيراد بوضع رسوم جمركية عالية على بعض المنتجات الضرورية، أو بحظر استيرادها؛ ذلك أنها لا تريد الاعتماد على بلاد أخرى في المنتجات الحيوية، كالنفط والفولاذ.

وتحظر الحكومة أيضًا الإضرابات؛ حتى لا يضطرب الإنتاج. وتحرم الفاشية النقابات العمالية وتستعيز عنها بشبكة من المنظمات في الصناعات الكبرى. ويطلق على هذه المنظمات التي تتكون من العمال وأصحاب الأعمال، اسم المؤسسات. لكنها تختلف عن تلك التي تنشأ في بلاد أخرى.

يفترض في المؤسسات الفاشية أن تمثل العمال وأصحاب العمل معًا. وفي حقيقة الأمر فإن هذه المؤسسات تخضع لسيطرة الحكومة، وعن طريقها تحدد

الحكومة الأجور، وساعات العمل، وأغراض الإنتاج. لهذا السبب يسمى البلد الفاشي أحياناً دولة.

الحرية الشخصية:

الحرية الشخصية مقيدة تقييداً شديداً في ظل الحكومة الفاشية، فعلى سبيل المثال، تقيّد الحكومة السفر إلى البلاد الأخرى، وتحد من أي اتصال بشعوبها، وتهيمن على الصحف ووسائل الاتصال الأخرى في بلدها، وتبث الدعاية للترويج لسياساتها، وتمارس رقابة صارمة على المطبوعات لقمع الآراء المناوئة لها. ويفرض على كل الأطفال الالتحاق بمنظمات الشباب، حيث يتدربون على المسيرات ويتعلمون المفاهيم الفاشية. وتسحق الشرطة السرية أية مقاومة. وقد تؤدي المعارضة إلى السجن والتعذيب والموت.

يعتبر الفاشيون كل الشعوب الأخرى أدنى من قوميتهم التي ينتمون إليها، لذلك قد تضطهد الحكومة الفاشية أو تقتل حتى الخجر أو من ينتمون إلى أقليات أخرى.

نبذة تاريخية

تتصل كلمة فاشية في الأصل برموز السلطة الرومانية القديمة المسماة الحزمية الرومانية. واستحدث بنيتو موسوليني المصطلح عام 1919م، لكن الفاشية نفسها أقدم بكثير من اسمها.

يُرجع كثير من المؤرخين بداية الفاشية الحديثة إلى نابليون الأول الذي حكم فرنسا حكماً مطلقاً في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين. وقد قام نابليون بكثير من الإصلاحات التحررية، ولم يكن فاشياً حقيقة، غير أن الفاشيين فيما بعد، تبنا كثيراً من أساليبه. فقد وعد نابليون شعبه بأن يستعيد مجد فرنسا عن طريق الغزو العسكري، ولكي يمنع المعارضة ضده أسس واحداً من أول أجهزة الشرطة السرية. واستخدم نابليون كذلك، الدعاية والرقابة الصارمة على الصحافة لكسب التأييد لبرامجه.

الفاشية في إيطاليا:

كانت إيطاليا منحازة إلى الجانب المنتصر حينما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام 1918م. بيد أن الحرب أودت بالبلاد إلى حالة اقتصادية متردية.

بالإضافة إلى ذلك، أسفرت معاهدات السلام عن منح إيطاليا أراضي أقل بكثير مما كانت تتوقع. فوعد حزب بنيتو موسوليني الفاشي بأن يجلب الرفاهية، ويسترد المجد الذي جمعت إيطاليا أطرافه في عهد الإمبراطورية الرومانية. وكسب موسوليني مساندة كثير من ملاك الأراضي، وكبار أصحاب الأعمال، والعسكريين ودوائر الطبقة الوسطى. وبحلول عام 1922م، قوي ساعد الفاشيين وزحف موسوليني مع أتباعه على روما عام 1924م وأرغموا ملك إيطاليا على تعيين موسوليني رئيساً للوزراء. وسرعان ما بدأ موسوليني، الذي بات يعرف باسم القائد - الدوتشي - في إرساء قواعد الدكتاتورية فحظر كل الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الفاشي، وسيطر على الصناعات والصحف والشرطة والمدارس. وفي عام 1940م، قاد موسوليني إيطاليا إلى الحرب العالمية الثانية بجانب ألمانيا النازية. ثم ما لبثت إيطاليا أن استسلمت للحلفاء.

الفاشية في ألمانيا:

انهزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918م)، وفقدت الكثير من أراضيها بمقتضى معاهدات السلام. وأجبرت ألمانيا على التخلي عن تسليحها، وتحمل عقوبات باهظة الثمن، بمثابة تعويضات عن خسائر الحرب؛ فآل اقتصادها إلى الخراب بسبب التضخم الحاد أثناء فترة العشرينيات من القرن العشرين الميلادي، والكساد العظيم الذي خيم على العالم أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي.

وفي أثناء فترة الأزمات في أعقاب الحرب، صعد إلى الصدارة سريعاً حزب فاشي سُمي - حزب عمال ألمانيا الوطني الاشتراكي. وبحلول عام 1933م، أضحى النازيون أقوى حزب في البلاد. وتسلم قائدهم أدولف هتلر، منصب رئيس الوزراء تلك السنة. وبمجرد توليه السلطة عطل الدستور، وأخذ في تحويل ألمانيا إلى دولة فاشية. وقضت شرطته السرية على أية معارضة له.

نادى هتلر، الذي كان يلقب بالقائد - الفوهرر - بأن الألمان شعب متفوق وأن اليهود، والسلافيين، والغجر، وغيرهم من الأقليات أدنى درجة. واستخدم أتباعه هذه المعتقدات لتبرير الإضطهاد النازي الوحشي. وقتل النازيون أعداداً كبيرة من الأقليات العرقية.

أقسم هتلر على توسيع الحدود الألمانية والانتقام للإذلال الذي لحق بألمانيا في الحرب العالمية الأولى. فأخذ في تدعيم القوات المسلحة والاستعداد للحرب. وفي عام 1939 م اندلعت الحرب العالمية الثانية، عندما غزت الجيوش الألمانية بولندا. واجتاحت الجيوش الألمانية معظم البلدان الأوروبية، مثل فرنسا، وبلجيكا، والدنمارك، والنرويج، والنمسا، وتشيكوسلوفاكيا، واليونان، وتقدم الألمان في أعماق الاتحاد السوفيتي. غير أن مسار الحرب تبدل لصالح الحلفاء على دول المحور بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، وبذلك هزم الحلفاء ألمانيا عام 1945 م فسقطت الحكومة النازية.

الفاشية في بلاد أخرى:

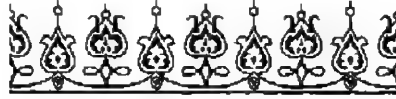
في المجر حصل حزب فاشي يسمى أروكروس على تأييد واسع في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي. وخلال نفس الفترة ظهرت حركة فاشية باسم الحرس الحديدي، كأقوى حزب سياسي في رومانيا، واكتسبت مجموعات فاشية قوة كبيرة في اليابان أيضًا خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. واختفت هذه الحركات الفاشية بعد هزيمة النازية عام 1945 م.

وفي الأرجنتين أسس خوان د.بيرون دكتاتورية عام 1946 م، ثم أرغمته ثورة على الاستقالة. ومع ذلك واصل مؤيدوه نشاطهم، وعاد بيرون إلى السلطة عام 1973 م في أثناء فترة ضائقة اقتصادية في الأرجنتين. وبقي بيرون في الحكم حتى وفاته في العام التالي.

وفي أثناء الحرب الأهلية الأسبانية (1936-1939 م) انحازت مجموعة فاشية باسم الكتائب الأسبانية إلى القوى الثورية التي كان يقودها فرانسيكو فرانكو.

وكسبت قوات فرانكو الحرب، فحكم أسبانيا حكمًا استبداديًا من 1939 م حتى وفاته عام 1975 م. ويعتبر كثير من الناس أن حكم فرانكو كان فاشيًا. ومهما يكن، فإن أغلبية المؤرخين والمفكرين السياسيين يرون أن حكومة فرانكو، خلعت من سمات فاشية جوهرية.

واليوم يتبع بعض حكام العالم الثالث سياسة فاشية بغية تدعيم النمو الصناعي والوحدة الوطنية. على أنه بالنظر إلى ارتباط الفاشية بالعنصرية، وبموسوليني وهتلر، ينفي هؤلاء القادة أي تشابه بين أنظمتهم والدكتاتورية الفاشية.



الفصل الاجتماعي Segregation

الفصل الاجتماعي عزل جماعات من الناس بالقانون أو العرف، باعتبار الاختلاف في العنصر، أو الدين، أو الثروة، أو الثقافة أو مثل ذلك. ويعتبر بعض الناس مثل هذه الاختلافات على درجة بالغة من الأهمية.

ويمكن أن يُمارَس الفصل في كل مجالات الحياة تقريباً، ولكنه شائع بصفة خاصة في الإسكان والتعليم، والتوظيف، وفي استخدامات أماكن الأكل، والثوم، والنقل، وغير ذلك من المرافق العامة. وتحضُّ جميع النظم - تقريباً - الممارسين للفصل الاجتماعي على الزواج بين أفراد الجماعات الاجتماعية العنصرية، والدينية المختلفة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حرِّمت كثير من الولايات الزواج بين السود والبيض. ولكن في عام 1967م، قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة بعدم دستورية هذه القوانين. يتضمن الفصل الاجتماعي في أغلب الأحيان، نوعاً من التمييز العنصري الذي تمارسه جماعة ضد جماعة أخرى. يُشير مصطلح التمييز العنصري إلى الأفعال أو الممارسات التي يقوم بها أعضاء الجماعة المسيطرة، والتي تضيق الفرص أمام الجماعة التي تُعتبر أقلّ قوة.

ويُشير مصطلح رفع الفصل إلى العملية التي تنهي فصل الجماعات. ويستخدم بوجه عام لوصف الجهود المبذولة لإنهاء الفصل العنصري في الولايات المتحدة، حيث يعتبر السود أكثر الناس تأثراً بالفصل العنصري.

وفي سياق رفع الفصل، قد تُشرع جماعتان منفصلتان أو أكثر في تصرف بعضهما إزاء بعض بطريقة جديدة أكثر ودأ، وهذه العلاقة الجديدة بين الجماعات هي التي تسمى الإدماج الاجتماعي. فالموقف الانعزالي يصير متكاملأ عندما يتقبل بعض أعضاء الجماعات المختلفة بعضها الآخر ويصبحون أصدقاء.

وتعتبر الولايات المتحدة واحدة من الدول القليلة التي أخذ الفصل الاجتماعي فيها دعماً قانونياً، ولكن الفصل الاجتماعي لا يقتصر على الولايات المتحدة، ولا على التمييز ضد الأقليات العنصرية؛ إذ كان يُمارس في أشكال شتى وفي كثير من البلدان على مدى التاريخ.

أسباب الفصل الاجتماعي وآثاره

يكون الفصل الاجتماعي عادة نتيجة لفترة طويلة من صراع الجماعات، في حال تملك فيها إحدى الجماعتين المتصارعتين قوة ونفوذاً أكثر مما تملك الأخرى. وقد تستخدم الجماعة المسيطرة في بعض الأحيان القوة، والقانون، أو العُرف لتعزل الجماعة الخاضعة. وبمرور الوقت يصل الفصل الاجتماعي إلى حد اعتباره حقاً شرعياً وأمرأً صحيحاً، وخاصة من قبل الجماعة المسيطرة، ويعتبر انتهاك أعراف الفصل الاجتماعي المُسلم بها خطأ يستحق من يُقدم عليه أشد العقوبات.

ويأتي الدعم الإضافي للفصل الاجتماعي من المواقف والاتجاهات والمشاعر العدائية بين الجماعات؛ إذ تعتقد الجماعة المسيطرة عادة أن أعضاءها مزودون بذكاء فطري، ومواهب ومعايير أخلاقية رفيعة وأعلى شأنًا. ويسمّي علماء الاجتماع هذه المعتقدات الزائفة أو المبالغ فيها الأنماط الجامدة. وتستخدم الجماعة المسيطرة الأنماط الجامدة لتسويغ سوء معاملتها للجماعة الأقل شأنًا، في الوقت الذي تنمو فيه لدى هذه الجماعة الأدنى مشاعر الخوف والكراهية تجاه الجماعة المسيطرة.

وتنال الجماعة المسيطرة، في ظل الفصل الاجتماعي، معاملة أفضل من غيرها من الجماعات. فالتوقع أن ينال أعضاء هذه الجماعة - وهو ما يحدث عادة - أفضل أنواع التعليم، والإسكان، والأعمال، والخدمات العامة. ونتيجة لذلك، يقوّى اعتقادهم بتفوقهم، ولا تطرأ عليهم فكرة أن النظام غير عادل، ولكن ينظرون إليه على أنه الطريقة المناسبة والصحيحة لتوزيع موارد المجتمع. وبطريقة مماثلة، فقد يكون لدى الجماعة الخاضعة إحساس بالنقص، يدعمه نظام ينكر عليهم المزايا التي يتمتع بها الآخرون. ويكون من الطبيعي أن تنظر كل جماعة إلى الأخرى على أنها تختلف عنها اختلافًا جوهرياً. فتسعى الجماعات الخاضعة إلى الارتفاع بوضعيتها المتدنية، وفي هذا ينمون مشاعر الولاء الجمعي الحادة، ويبدلون جهوداً غير عادية للتغلب على قيود الفصل وتحديداته.

الفصل الاجتماعي في الولايات المتحدة

بدأ الفصل الاجتماعي في شكله الحديث في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. ولكن الرق كان موجوداً في الولايات المتحدة لأكثر من مائتي عام قبل الحرب الأهلية (1865 - 1861م). وبعدما وضعت الحرب أوزارها، قاسى السود المحررون تمييزاً عنصرياً واسع النطاق، وخاصة في الجنوب.

قوانين جيم كرو ظهرت هذه القوانين في بادئ الأمر في عدد من الولايات الشمالية في أوائل القرن التاسع عشر، وتبنتها كثير من الولايات الجنوبية في أواخره. ودون تحديد دقيق، قضت هذه القوانين بأن يستخدم البيض والسود مرافق عامة منفصلة، ولكنها في العمل طبقت بأدق تفاصيلها. ففي وقت من الأوقات، على سبيل المثال، فرضت ولاية أوكلاهوما على البيض والسود استخدام أكشاك هاتف منفصلة. كما خصّصت ولاية أركنساس موائد منفصلة للمقامرة. بينما استخدمت كثير من المحاكم أناجيل منفصلة للحلف عند الشهادة. كما ثبتت بعض الولايات الجنوبية اتفاقيات الأسلاف وقوانين جيم كرو الأخرى، التي جرّدت السود من حقوقهم الانتخابية.

وتعزز الانتشار السريع لقوانين الفصل الاجتماعي عبر الجنوب عن طريق سلسلة من الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وكانت أبعد القضايا تأثيراً قضية بليسي فيرجسون عام 1896م. ففي هذه القضية، أقرت المحكمة دستورية أحد قوانين ولاية لويزيانا، الذي قضى بمنح البيض والسود تسهيلات متماثلة، ولكنها منفصلة، في عربات السكك الحديدية. وكان هذا القرار تأكيداً للفصل الاجتماعي في أمريكا بحكم القانون. استمرت كثير من الولايات لأكثر من 50 عاماً، تستخدم قاعدة مُنفصل لكن مساوٍ لعزل الأجناس في المدارس الحكومية، وعند استخدام وسائل النقل والمواصلات، ووسائل الراحة والاستجمام، والنوم، وتسهيلات الحصول على الطعام.

بدايات التغيير:

بدأ نظام الفصل الاجتماعي بحكم القانون في الانهيار التدريجي مع أوائل القرن العشرين. ففي أثناء الحرب العالمية الأولى (1918 - 1914م)، أوجدت الأوامر بالاستعدادات والتجهيزات العسكرية، طلباً متزايداً للعمال، وأدى هذا

الطلب إلى هجرة السود الجماعية من الجنوب إلى مراكز التصنيع في الشمال. وفي عام 1910م، كان حوالي عُشر مجموع الأمريكيين الزنوج، يعيشون خارج الجنوب، على حين يعيش في الوقت الحاضر أكثر من نصفهم خارج هذه الولايات. ومع بداية الثلاثينيات، أخذ الزنوج يكتسبون أهمية متزايدة في السياسة القوميّة، ويلقّون أذانا أكثر إنصافاً في المحاكم الفيدرالية. وأمكّن الوصول إلى وضع أفضل في عام 1954م، في قضية براون والخاصة بمجلس التعليم في توبيكا، التي حكمت فيها المحكمة العليا ضد الفصل الاجتماعي بحكم القانون في مدارس الولاية، وهي المدارس المعروفة في أمريكا باسم المدارس العامة. إذ ذهبت المحكمة إلى أنه لا مكان للفصل الاجتماعي في مجال التعليم العام، فالمرافق التعليمية المنفصلة غير متكافئة في الأساس. وفي عام 1969م، ألزمت المحكمة المدارس العامة في المناطق المختلفة الكف فوراً عن سياسة الفصل الاجتماعي. وابتداء من عام 1973م، قضت برفع الفصل الاجتماعي في المدارس في بعض المدن الشمالية، حيث عمدت مجالس التعليم فيها إلى تأكيد الفصل؛ يرسم حدود مدارس الأحياء، وتعين مواقع المدارس الجديدة حتى يتسنى فصل الطلاب. وكثيراً ما أمرت المحكمة العليا بضرورة أن ينتقل التلاميذ بالحافلات والسيارات العمومية الكبيرة للذهاب من منطقتهم إلى مدارس في مناطق أخرى، لضمان استيعاب معظم المدارس في المنطقة حصصاً متناسبة من تلاميذ جماعات الأقليات. وعارض كثير من البيض في الشمال هذه الأحكام القضائية، فلم ينفذ سوى قدر ضئيل من الإدماج الاجتماعي. كما أخذ عدد كبير من البيض في طول البلاد وعرضها، يعارضون في السبعينيات والثمانينيات تسيير الحافلات والجهود الأخرى الرامية إلى إنهاء الفصل الاجتماعي، وخشي كثير من الزنوج أن يكون ذلك بداية لمرحلة جديدة من الفصل الاجتماعي والتمييز العنصري.

الفصل الاجتماعي في الواقع:

في ستينيات القرن العشرين، تحول الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفصل الاجتماعي الواقعي - أي العزل - كما هو واقع بالفعل. وقد تطور هذا النوع من العزل بفعل العرف والعادة أكثر منه بفعل القانون. فبالرغم من أن الكثير من القوانين، التي كانت أساس الفصل الاجتماعي بحكم القانون، تم إعلان عدم

دستوريتها، فقد تزايد الفصل الاجتماعي الواقعي خلال أواسط القرن العشرين. إذ قدرت الوكالة الأمريكية للحقوق المدنية أن 50% على الأقل من أطفال السود في أمريكا التحقوا بمدارس تأخذ بسياسة الفصل الاجتماعي في أوائل الثمانينيات، أي بعد حوالي 30 عاماً تقريباً من صدور حكم المحكمة العليا بعدم دستورية نظام الفصل الاجتماعي وإلغائه.

والواقع أن السود في المدن الأمريكية، تعرّضوا للفصل الاجتماعي في مجال الإسكان خلال الثمانينيات تماماً، مثلما كانوا في الثلاثينيات. ظل هذا الفصل يمثل واحدة من أخطر المشكلات التي ما برحت تواجه الملونين. فكثير من السود يعانون إحدى الممارسات المعروفة باسم التوجيه الذي يعني عرض المساكن على السود، الراغبين في شراء السكن في الأماكن التي يتكون معظم سكانها من السود. ومع أن القوانين تحرم هذه الممارسات، إلا أن كثيراً من الضحايا يكتشفون أن الحصول على التعويضات فيها عن طريق المحاكم، مسألة صعبة ومكلفة جداً. ومع ذلك فقد حكم أحد قضاة محاكم المناطق الفيدرالية، في عام 1985م بأن الفصل الاجتماعي بين موظفي المدينة والمدارس في يونكرز ونيويورك، غير مشروع. وكانت تلك القضية أولى الحالات التي ربطت فيها الحكومة الاتحادية التمييز في الإسكان بالفصل الاجتماعي المدرسي.

أفادت الجهود المبذولة الطبقة الوسطى من السود في التخلص من الفصل الاجتماعي؛ إذ هي التي تمثل حوالي ربع إجمالي السود في أمريكا، وتملك من التعليم والمهارات ما يساعدها على الاستفادة من الفرص الجديدة. ولكن الموقف الاقتصادي والسياسي لم يتحسن تحسناً جوهرياً لملايين السود من غير المهرة، ومن ذوي الدخل المنخفضة، وهكذا أصبح فقراء السود أشد فقراً مما كانوا عليه في الثلاثينيات. لقد تحسنت ولاشك مستويات معيشتهم، ولكن ليس بالسرعة نفسها أو بالقدر الذي تحسنت به مستويات معيشة البيض، وأفراد الطبقة الوسطى من السود.

لقد كان الفصل الاجتماعي الواقعي سبباً رئيسياً في أحداث الاضطرابات العنصرية التي سادت المدن الأمريكية في الستينيات وفي أوائل الثمانينيات، وهي المظاهر التي مثلت، مع أشياء أخرى كثيرة، مزيجاً من اليأس والتحدي.

تمثل القوانين المضادة للتمييز، أداة رئيسية لعرقلة الفصل الاجتماعي الواقعي . مثال ذلك، أن قانون الحقوق المدنية لعام 1968م، يحقق الحماية ضد التمييز العنصري فيما يتعلق ببيع المساكن أو تأجيرها، ولكن الكثير من مثل هذه القوانين لا تملك سوى وسائل غير ملائمة لتطبيقها، وعقوبات بسيطة للغاية.

الفصل الاجتماعي في البلاد الأخرى

كان الفصل الاجتماعي موجوداً لعدة قرون. ففي العصور الوسطى، من القرن الخامس إلى القرن السادس عشر الميلادي، كان الفصل الاجتماعي موجهاً بصفة أساسية ضد اليهود الأوروبيين؛ حيث كان عليهم في كثير من البلاد، ماعداً الأندلس، أن يعيشوا داخل أحياء الأقليات اليهودية المعروفة باسم الجيتو . كما كانت القوانين تحظر عليهم امتلاك الأراضي، والانضمام إلى النقابات الحرفية، أو ممارسة الطب أو القانون؛ مما أدى إلى تعذر حصولهم على العمل، إلا في تلك الأعمال التي يتجنبها النصارى، بما في ذلك إقراض النقود وتحصيل الضرائب وجمعها. وبمرور الزمن بدأ الناس ينظرون إلى اليهود على أنهم جماعة، لا تعرف الأمانة والشرف في المعاملات التجارية، كما أصبحوا يلومونهم بأنهم سبب كل ضروب البلاء، حتى تلك الأوبئة التي اكتسحت أوروبا في العصور الوسطى.

وكذلك يمكن أن يحدث الفصل الاجتماعي على أسس دينية تصبغه بلون من القداسة. مثال ذلك، نظام الفصل الاجتماعي المعقد عند الهندوس، الذي يقوم على أساس التمييز بين الطبقات المغلقة (طبقات اجتماعية أنشأتها القوانين الدينية القديمة) في الهند. فعلى مدى قرابة 2000 سنة، ظلت كثير من الطبقات، منفصلة تماماً في كل مجالات الحياة تقريباً. وفي عام 1948م، بدأت الحكومة الهندية تشن حملتها ضد نظام الطبقات، ومع أنه حدث بعض التقدم؛ إلا أن الفصل الاجتماعي ظل باقياً في كثير من أنحاء الهند .

يقوم الفصل الاجتماعي والتمييز العنصري في معظم البلدان على أساس من الاختلافات القومية والسلالية. فمثلاً، يخضع الكوريون الذين يعيشون في اليابان للفصل الاجتماعي ولتمييز العنصري بصورة عادية. وينظر اليابانيون إليهم على أنهم أدنى مرتبة وأقل شأنًا. ولسنوات طويلة وجد في جنوب إفريقيا أكمل نظام للفصل الاجتماعي تقريباً. إذ اتبعت حكومة جنوب إفريقيا - التي كان يسيطر عليها

البيض - السياسة المعروفة باسم التفرقة العنصرية (الأبارتيد)، وكانت تهدف إلى إخضاع الأفارقة السود في كل وجه من وجوه الحياة.

ومنذ أوائل الأربعينيات، بدأ الفصل الاجتماعي في الأفول والتراجع بشكل مطرد في كثير من أنحاء العالم؛ فقد أدى العديد من العوامل إلى الاحتكاك المتزايد بين الطبقات والجماعات الثقافية والسلالية والعقدية والقومية. وتشتمل هذه العوامل على نهاية الاستعمار، وانتشار التعليم، والنمو السريع للمدن، وتطور وسائل النقل السريع ونظم الاتصال الجماهيري.

الفصل الاجتماعي في نظر الإسلام -

لا يقر الإسلام الفصل الاجتماعي ولا يعترف به. فالمساواة بين بني البشر مبدأ أساسي في الإسلام، وهي مساواة كاملة محكمة في الحقوق والواجبات والكرامة وأمام القضاء بين المرأة والرجل، بين الصغير والكبير، والمحكوم والحاكم، بين الأغنياء والفقراء، بين مختلف الطبقات والجماعات. (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح)، و (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) الحجرات: 13. فأحكام الشريعة الإسلامية تطبق على الجميع، لا فرق بين شريف ووضيع، وأمير وحقير، مساواة تنطلق من مبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها). (لقد عيّن - عليه الصلاة والسلام - بلالاً الحبشي على المدينة، وفيها رجال ذوو مكانة من المهاجرين والأنصار، وأسند إلى مهران الفارسي ولاية اليمن، وهو من صميم الفرس.

أبطل الحق تبارك وتعالى اتخاذ الفوارق الطبيعية مبررًا للاستعباد والاستعلاء على الآخرين، وبناء على هذه المساواة لاقية للصفات الطبيعية في رفع الإنسان أو خفضه. ويرتفع لواء واحد للتفاضل يتسابق الجميع ليقفوا تحته هو لواء التقوى، وهو لواء الإسلام لينتقد البشرية من العصبية للجنس، والعصبية للأرض، والعصبية للقبيلة، والعصبية للبيت، وكلها من جاهلية تنزىا بشتى الأزياء (الجنس الأبيض، الجنس السامي، الشعب المختار، الدم الأزرق، الدول الغنية، الإنسان الغربي)، وكلها جاهلية عارية عن مبدأ المساواة الذي أقره الإسلام. فالإسلام لا

يقرّ الفصل الاجتماعي، ولا التفرقة العنصرية بكل أنواعها أو غيرها من أنواع التمايز.



فعل الخير *Philanthropy*

فعل الخير في الإسلام كل عمل صالح يأتيه المسلم يبتغي به وجه الله خالصاً من الرياء. ولا يقتصر فعل الخير على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل يشمل كل المباحات ما دام المسلم يأتيه بنية التعبد. ويربط كثير من الناس فعل الخير بإنفاق المال في سبيل الله، وهو وإن كثر في هذا المجال إلا أنه يشمل أكثر من ذلك مثل: إمامة الأذى عن الطريق وبر الوالدين والإحسان إلى الجار. بل إن إتيان الرجل أهله صدقة كما ورد في الحديث. كما أن إخلاص النية لله تعالى وطلب الثوبة، مبدأ أساسي مهم يفرق بين فعل الخير لدى المسلم وغيره.

أما أفعال الكفار كلها مما يبدو أنه يدخل في باب فعل الخير فلا قيمة له يوم القيامة، إذ إن الكفر يحبط الأعمال، فقد جاء في ذلك قول الله تبارك وتعالى: (مَثَلُ ما يَتَفَقَّهونَ في هذه الحياة الدنيا كَمَثَلِ رِيحٍ فيها صَيْرٌ أصابت حرثَ قومٍ ظلموا أنفسهم فأهلكته...) آل عمران: 117. وقوله تعالى: (والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً...) النور: 39.

وفعل الخير عند غير المسلمين يعني تحقيق الرفاهية للبشر بوساطة الأفراد والجماعات الذين يسهمون بخدماتهم، أو يهبون ممتلكاتهم وأموالهم. ويختلف فعل الخير عن الإحسان في أنه عادة ما يساعد مجموعة كبيرة أو مؤسسة تضم أكثر من فرد أو عدة أفراد.

وقد مارست معظم الحضارات تقريباً نوعاً من فعل الخير. ففي مصر القديمة واليونان كانت العائلات الملكية تقدم التبرعات لإنشاء المكتبات والجامعات، كما أعانت كنيسة العصور الوسطى المستشفيات ودور الأيتام.

وفي قانون الأنجلو - سكسونيين، كان الأساس القانوني لفعل الخير يستند إلى مرسوم استخدامات الهبات الذي أقر في إنجلترا عام 1601م، إذ صدق القانون

على مساعدة حكومية للفقراء والمسنين والأيتام. كما أنه أيضاً قدم العون لتلك المؤسسات مثل المستشفيات والمدارس والجامعات.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت الهبات المقدمة من المتبرعين طوعياً على إنشاء كثير من الكنائس - في زمن مبكر - والكليات والمستشفيات، فعلى سبيل المثال، ساعدت التبرعات على إنشاء ودعم كلية هارفارد التي تأسست عام 1636م، وفي عام 1790م، أسس بنجامين فرانكلين صندوقاً لمساعدة المستحقين من الشباب. وفي عام 1829م، خصص جيمس سميثسون جانباً من المال لإنشاء مؤسسة سميثسون.

أما الأفراد الآخرون من ذوي الثروات الكبيرة، مثل جون دي روكفلر، وأندرو كارنيجي، فقد بنوا مؤسسات عملت من أجل تحسين الحالات الإنسانية، في الولايات المتحدة، وعلى المستوى الدولي.



القاصر Minor

القاصر في الإسلام هو الذي لا تنفذ تصرفاته إما لولاية عليه أو لصغر. فإن كان لولاية عليه، رفعت هذه الولاية ونفذت تصرفاته بعد بلوغه سن الرشد - وهو سن الإدراك - لقوله تعالى: (فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) النساء: 6. وسن الرشد تكون عادة ببلوغ الحلم، وله علامات تظهر على كل من الذكر والأنثى - كالاختلام من الذكر ونزول دم الحيض من الأنثى - فإذا انتهت السنة الخامسة عشرة ولم تظهر علامات البلوغ ولمس فيه حسن التصرف والقدرة عليه دفع الولي إليه ماله. وقال بعض العلماء إن سن الرشد في الذكر ثماني عشرة سنة وفي الأنثى سبع عشرة سنة. وعلى ذلك، فإذا بلغ القاصر سن الرشد أو ظهرت عليه علامات البلوغ نفذت تصرفاته برفع الولاية عنه وأذن الولي له إن كان له ولي أو وصي. أما إذا لم يكن له ولي فتنفذ تصرفاته بمجرد تمييزه وإدراكه، إما بظهور علامات البلوغ أو بلوغه سن الرشد. وحينئذ تعتبر شرعاً أقواله وأفعاله بحيث إذا صدر منه عقد أو تصرف كان معتبراً شرعاً وترتب عليه أحكامه وإذا صلى أو صام أو حج أو فعل أي واجب أو محرم كان معتبراً شرعاً، وإذا جنى على

غيره في نفس أو مال أو عرض أخذ بجنائته وعوقب عليها بدنياً ومالياً. وإنما هذا كله لتمييزه واعتباره راشداً متحملاً لتبعات سلوكه وأفعاله.

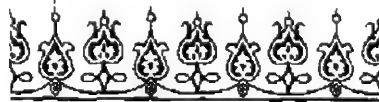
يحدد كثير من البلدان سن الرشد القانونية بـ 21 سنة ويخفضها بعضهم إلى 18 سنة.

وسن الرشد في بعض البلدان هي السن التي يصبح فيها المرء مؤهلاً للإدلاء بصوته في الانتخابات والزواج بدون موافقة أولياء الأمر، وهي أيضاً السن التي يكون فيها الناس مسؤولين عن تصرفاتهم.

ويتمتع القُصّر بالكثير من الامتيازات التي لا يتمتع بها البالغون بمقتضى القانون الإنجليزي الذي تبنته عدة بلدان، فهم، على سبيل المثال، لا يتحملون المسؤولية عن التعاقد مع البالغين، ومن ثم يحق لهم أن يرفضوا تنفيذ بنود العقد التي تخصهم. ومن حق القاصر أن يطالب باسترداد الأموال والملكيات التي أعطاهَا لشخص بالغ بمقتضى عقد ما. غير أن القاصر مسؤول عن القيمة المعقولة لبعض الضرورات، كالغذاء والثياب والسكن والرعاية الصحية والتعليم. ويمنح القانون الإنجليزي القاصر هذه الامتيازات لأنه لا يملك الخبرة الكافية لتحمل المسؤولية الكاملة عن أفعاله.

ويمكن أن يتحمل القاصر مسؤولية أخطائه أو الأضرار التي يلحقها بالآخرين، ولكن مع وضع قلة الخبرة والسن في الاعتبار.

كان القانون الإنجليزي يعتبر الأطفال دون السابعة غير قادرين على ارتكاب الجرائم. ولكن يمكن نقض هذا الافتراض بين سني السابعة والرابعة عشرة. ويفترض القانون أن الأحداث فوق سن الرابعة عشرة لديهم القدرة على ارتكاب الجرائم. وتباين العقوبة الآن حسب سن القاصر، كما تختلف عن تلك التي توقع على البالغين. وتوجد محاكم خاصة للقصر في معظم البلدان.



القاضي Judge

القاضي عند فقهاء المسلمين هو من يفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للنزاع بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة. وفي لغة العرب، مأخوذ من قضى يقضي فهو قاض أي حاكم. جاء في المصباح المنير - قضيت بين الخصمين وعليهما :حكمت.

والقضاء أحد السلطات في الدولة التي تندرج تحت الخلافة التي هي نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا. فالقاضي نائب عن الخليفة وهو الذي يتولى تعيينه بنفسه أو بوساطة من يوكله في ذلك.

ما يشترط في القاضي . يشترط في القاضي أن يكون ذكراً مسلماً بالغاً، حراً عدلاً، عالماً وعاملاً بأصول الشرع، متمتعاً بكل الحواس من سمع وبصر وكلام وأن يكون ورعاً في دينه، زاهداً غنياً - فإن كان فقيراً أغناه الإمام . وأن يكون صبوراً وقوراً - غير عبوس - لا ييالي بلوم الناس ولا بأهل الجاه. وأن يكون الكل عنده في مجلس القضاء سواء، وأن يكون معروف النسب، قوياً من غير عنف، ليناً من غير ضعف، ذا أناة وتؤدة وفطنة بصيراً بأحكام الأحكام قبله، وألا يسمع كلام أحد الخصمين دون الآخر، وأن يختار كاتباً أميناً صدوقاً، وألا يقبل الهدية، ولا يقضي وهو غضبان ولا جوعان ولا على حال يضايقه، ولا يقضي على عدوه لكن يقضي له ولا يبيع ويشترى مع من يعرفون منصبه ولا يكثر من مجالسة الناس والمشي معهم إلا الحاجة.

ومن هنا كان للقضاء مكانة كبرى ينظر إليه الفقهاء على أنه واجب عظيم يصعب على الإنسان القيام به بالطريقة التي ترضي الله سبحانه وتعالى. والقضاء وظيفة تحاط بالهيبة، فهي مظهر من مظاهر العدل وهي الحصن الذي يهرع إليه المتظلّمون والفيصل الذي يلجأ إليه المتنازعون وهو أقوى دعامة لاستتباب الأمن واستقرار النظام. والقاضي يعد ركن كل مائل وقوة كل ضعيف وناصف كل مظلوم. وهو سنة المرسلين ومهمة النبيين كلفهم الله به عيناً إذا انفرد بشروطه واحد أمكن القيام به. والقاضي المعتبر في الإسلام هو الذي يحكم بين الناس بما في كتاب الله تعالى وسنة رسوله. قال تعالى : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) المائدة: 49. وقال أيضاً : (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) المائدة:

42. وقال عليه السلام لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن. (كيف تقضي إذا عرض قضاء؟ قال: بكتاب الله. قال فإن لم تجد؟ قال فبسنة رسول الله. قال فإن لم تجد؟ قال اجتهد رأيي ولا آلو - أي لا أقصر. فضرب على صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي الله ورسوله). رواه أبو داود وابن ماجه.

حكمة مشروعية القضاء:

يعيش الإنسان بطبعه بين جماعة الإنسان، وقد غرس الله سبحانه وتعالى فيه حب الغلبة والأثرة. لذا جاءت الشريعة الإسلامية بناحية خلقية لتهديب طبيعة الإنسان. وجاءت فيها الأحكام الملزمة والعقوبات الرادعة لترد الظالم وتوقفه عند حده وتلزم المتنازعين بحكم القضاء. وكان لابد حينئذ لهذه الأحكام من سلطة تشرف على تنفيذها وتباشر تطبيقها. من أجل ذلك كان القاضي الذي أعطاه الشارع سلطة النفوذ وحكمه لا يرد.

ويبدأ القاضي أولاً بسماع المدعي واستدعاء المدعى عليه وسماعه بحضور المدعي إن أمكن، ثم استدعاء الشهود وسماعهم بعد الكشف عن حالهم والتحقق من عدالتهم، ثم الكشف والنظر في القضية وحقيقتها ومشكلتها من سماع الخصمين والشهود. ليتمكن بذلك من الوصول إلى الحق. وإذا أشكل على القاضي أمر تركه أو استشار فيه أهل العلم أو حوله إلى هيئة أعلى وله أن يصلح بينهما إذا أشكل عليه وجه الحكم. أما إذا تبين له وجه الحكم وقطع به حكم بما يراه.

والقاضي عند مختلف الشعوب الحديثة موظف حكومي يرأس محكمة تطبق القانون. يترأس قاضي المحكمة محكمة جنائية أو أدنى. تقوم هيئة المحلفين (نظام في الغرب) بالفصل في الواقعة أو الحادثة. يقوم القاضي بحسم كل المسائل القانونية، ويشمل ذلك قواعد ضبط الدليل الذي يؤخذ به. كما يقوم القاضي بعد الاستماع لكل الأدلة والشواهد ومرافعة المحامين من كلا الجانبين أمام هيئة المحكمة، بتقديم رأيه وحكمه على القضية إلى هيئة المحكمة موضحاً لها الأحكام، والقانون الذي ينطبق عليها.

وفي بعض الأحيان، لا تستخدم هيئة محكمة. وقد يكون السبب الوحيد في ذلك هو أن القضية من النوع الذي يكفل فيها القانون للقاضي، البت في الوقائع. وربما تكون هنالك وقائع فنية في العلم أو الصناعة، قد تكون معقدة ويتعذر على

هيئة المحكمة تقرير حكم حيالها. وفي مثل هذا النوع من القضايا، يت القاضي في الوقائع حسب الشواهد والقانون.

أما قاضي الاستئناف فإنه يستمع إلى الاستئنافات التي تشكك في صحة أحكام القاضي أو تعترض عليها في أحكام في ضوء القانون. وربما يقوم قاضي الاستئناف بنقض أحكام المحكمة الصغرى. في معظم البلدان هنالك عمرٌ محدد لتقاعد القضاة، وتضع معظم البلدان شروطاً لإحالة القضاة إلى التقاعد، إذا فشلوا في أداء واجباتهم. ولكن يندر استخدام هذه السلطة، وغالباً ما يستلزم ذلك نوعاً من استطلاع الرأي العام. ويحال القضاة إلى التقاعد في كل من نيوزيلندا والمملكة المتحدة بالتصويت على ذلك في الهيئة التشريعية (البرلمان). والهدف من تقاضي القضاة لأعلى أجر، وتأمين سيطرتهم وولايتهم على مكاتبهم، هو حمايتهم من الضغوط السياسية والإجرامية وتشجيعهم على أن يكونوا عادلين وموضوعيين في أحكامهم.



القانون Law

القانون مجموعة من القواعد والأسس التي تنظم مجتمعاً ما. ويُعد القانون واحداً من بين أكثر النظم الاجتماعية الأساسية أهمية وضرورة. ولا يمكن لأي مجتمع أن يعيش إذا كان كل أفراده يفعلون ما يروق لهم دون مراعاة لحقوق الآخرين، أو إذا كان أعضاؤه لا يعترفون بأن عليهم التزامات معينة في مواجهة بعضهم بعضاً. وهكذا، يقرر القانون القواعد التي تحدد حقوق أي شخص والتزاماته. ويضع القانون، أيضاً، الجزاءات التي توقع على من يخالف هذه القواعد، ويبين كيفية تطبيق الحكومة لتلك القواعد والجزاءات. وبالرغم من ذلك، يمكن للقواعد التي تطبقها الحكومة أن تتغير. ففي الواقع، تُعدل القوانين بصورة متكررة لكي تعكس المتغيرات التي تطرأ على حاجات المجتمع واتجاهاته.

وفي معظم المجتمعات، تضطلع أجهزة حكومية متعددة، وبخاصة أقسام الشرطة والمحاكم، بمهمة التأكد من إطاعة القوانين. ولأنه يمكن معاقبة أي شخص لعدم إطاعة القوانين، فإن معظم الناس تتفق على أن تكون القوانين عادلة. وتعد العدالة

معياريًا أخلاقيًا ينطبق على كل أنماط السلوك الإنساني. وتنطوي القوانين التي تطبقها الحكومة على عناصر أخلاقية قوية. ولهذا، فإن العدالة، بوجه عام، من المبادئ الموجهة للقانون. لكن باستطاعة الحكومة تطبيق القوانين التي يعتقد كثير من الناس عدم عدالتها، وهي أحيانًا تطبقها بالفعل. وإذا ما أصبح هذا الأمر واسع الانتشار، فإن الناس قد يتخلون عن احترام وإطاعة القانون، وربما تعمدوا مخالفته. ولكن القانون نفسه في المجتمعات الديمقراطية، ينص على الوسائل التي يمكن استخدامها عند تعديل القوانين الجائرة أو إلغاؤها.

فروع القانون

يمكن تقسيم القانون إلى فرعين رئيسيين، هما:

1- القانون الخاص 2- القانون العام

ويعنى القانون الخاص بتنظيم الحقوق والالتزامات التي تنشأ نتيجة علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض. ويعنى القانون العام بالحقوق والالتزامات التي تنشأ للناس بوصفهم أعضاء ومواطنين في المجتمع. ويمكن تقسيم كل من القانون الخاص والقانون العام إلى عدة أقسام فرعية. وبالرغم من ذلك، تتقارب الفروع المتعددة للقانون العام والقانون الخاص، وتتداخل في حالات كثيرة.

القانون الخاص:

يحدد الحقوق والواجبات القانونية لأي شخص، فيما يتعلق بكثير من أنواع الأنشطة التي تربطه بأشخاص آخرين. وتشتمل هذه الأنشطة على كل شيء تقريبًا مثل عمليات إقراض واقتراض النقود وشراء المنازل أو توقيع عقود العمل.

وتمضي الغالبية العظمى من المحامين والقضاة وقتها في نظر مسائل القانون الخاص. ويعالج المحامون أكثر هذه المسائل بعيدا عن المحكمة. لكن كثيرًا من الأوضاع تتطلب من القاضي أو هيئة المحكمة وجوب تحديد ما إذا كانت الحقوق التي يقرها القانون الخاص لشخص ما قد انتهكت أم لا.

ويمكن تقسيم القانون الخاص إلى ستة فروع رئيسية، بحسب نوع الحقوق والالتزامات القانونية المتعلقة به، وهذه الفروع هي:

1- قانون العقود والتجارة، 2- قانون الضرر، 3- قانون الملكية، 4- قانون الميراث، 5- قانون الأحوال الشخصية، 6- قانون الشركات.

ورغم ذلك، فإن الخطوط الفاصلة بين هذه الفروع المتعددة ليست دائماً واضحة. فعلى سبيل المثال يدخل كثير من حالات قانون الملكية ضمن اختصاص قانون العقود أيضاً.

قانون العقود والتجارة يُعنى بحقوق الأشخاص الذين يبرمون عقوداً والتزامات. والعقد هو اتفاق بين شخصين أو أكثر، يمكن تنفيذه بالقانون. وتعتمد طائفة متنوعة من الأنشطة والأعمال التجارية على استخدام العقود: فثبرم الشركات التجارية عقوداً مع الشركات الأخرى، كشركات التوريد وشركات النقل، وكذلك مع الأشخاص العاديين، كالعلاء والمستخدمين.

الضرر مخالفة التزام قانوني من جانب شخص، يترتب عليه ضرر يصيب شخصاً آخر. وقد يسبب الفعل إصابة بدنية للشخص، أو تلفاً لممتلكاته، أو خسارة لتجارته، أو مساساً بسمعته، أو استعمالاً لأمواله دون إذنه. ويجوز للشخص المتضرر مقاضاة الشخص، أو الأشخاص الذين تسببوا في ضرره. ويختص قانون الضرر بحقوق الأشخاص المتورطين والتزاماتهم في مثل هذه القضايا. ويقع كثير من المخالفات المدنية دون قصد، كالتسبب في إحداث ضرر نتيجة لحوادث المرور. غير أنه إذا كانت المخالفة المدنية عمديةً ونتج عنها ضررٌ جسيمٌ، فمن الجائز اعتبارها جريمة.

قانون الملكية قانون ينظم الملكية ومباشرة الحقوق التي تترتب عليها. والملكية قد تكون عقارية كالأرض والمباني، وقد تكون منقولة كالسيارة والملابس. وبالرغم من ذلك، يجب على المالك إدارة ممتلكاته بطريقة مشروعة. وللأفراد أيضاً، حق بيع ممتلكاتهم أو تأجيرها أو التنازل عنها، كما أن لهم حق شراء ممتلكات الآخرين واستئجارها. ويحدد قانون الملكية الحقوق والالتزامات المتعلقة بمثل هذه المعاملات.

قانون الميراث أو قانون التركات يُعنى بانتقال الأموال عند موت أصحابها. ولكل دولة، تقريباً، قوانين رئيسية تختص بالميراث، وتضع قائمة بالورثة من الأقارب أو خلافتهم الذين يكون لهم حق الميراث. غير أنه يجوز للأفراد في معظم

الدول الغربية الرصية بأموالهم لأشخاص آخرين. خلاف الذين حددهم القانون، وفي مثل هذه الحالات أيضاً، يضع قانون المواريث القواعد التي تنظم عملية تحرير الرصايا.

وقد حددت الشريعة الإسلامية، في مصادرها الأساسية القرآن والسنة واجتهادات فقهاءها، قواعد الميراث في المجتمعات الإسلامية، وبيّنت نصيب كل وارث حسب حالته من حيث درجة قرابته للمورث، ومن حيث نوعه ذكراً أو أنثى. قانون الأحوال الشخصية يحدد الحقوق القانونية والالتزامات الخاصة بالأزواج والزوجات، والأبوين والأبناء. ويعالج موضوعات مثل: الزواج، والطلاق، والتبني، وإعالة الأبناء.

قانون الشركات ينظم إنشاء المؤسسات والشركات التجارية وإدارتها. ويختص أساساً بتنظيم سلطات ومسؤوليات إدارة الشركات وحقوق المساهمين. وكثيراً ما يُصنّف قانون الشركات مع قانون العقود والتجارة تحت اسم واحد هو قانون الأعمال التجارية.

القانون العام:

يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحكومة. ويحدد القانون العام حقوق أي شخص والتزاماته تجاه الحكومة، ويقرر، أيضاً، الأقسام المختلفة للحكومة ويبين اختصاصاتها.

يمكن تقسيم القانون العام إلى أربعة فروع، هي:

1- القانون الجنائي، 2- القانون الدستوري، 3- القانون الإداري، 4-

القانون الدولي.

وفي كثير من الأحوال، تتداخل فروع القانون العام، كما هو الحال بالنسبة لفروع القانون الخاص. فعلى سبيل المثال، قد تشكل مخالفة القانون الإداري مخالفة للقانون الجنائي أيضاً.

القانون الجنائي يختص بالجرائم، أي الأفعال التي تُعدّ ضارة بالمجتمع. وتتفاوت الجرائم من حيث الخطورة ما بين مجرد السلوك المخل بالنظام والقتل العمد. ويحدد القانون الجنائي هذه الجرائم، ويضع القواعد الخاصة بالقبض على المجرمين، وإمكان

محاكمتهم، وعقوبات المذنبين. ويسمى القانون غير الجنائي القانون المدني، بالرغم من أن لذلك معنى آخر ستم مناقشته لاحقاً. إلا أن بعض الجرائم تُعد أيضاً ضرراً، يجوز للمتضرر فيها المطالبة بتعويض وفقاً للقانون المدني.

تتولى الحكومة المركزية في غالبية الدول إصدار معظم القوانين الجنائية. وفي بعض الدول، كأستراليا والولايات المتحدة، لكل ولاية، مثلما للحكومة الاتحادية، مجموعة قوانينها الجنائية. وبالرغم من ذلك، يجب أن تحمي القوانين الجنائية لكل ولاية الحقوق والحريات التي يضمنها القانون الدستوري الاتحادي.

القانون الدستوري:

الدستور مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد سلطات الحكومة وحقوق الشعب. وتشكل المبادئ المقررة في أي دستور الأساس الذي يقوم عليه القانون الدستوري. ويشتمل القانون، كذلك، على قرارات رسمية حول كيفية تفسير مبادئ الدستور وتنفيذها.

ولدى معظم الأمم دساتير مكتوبة. وتُعد بريطانيا الاستثناء الأهم من هذه الناحية. فالدستور البريطاني دستور غير مكتوب. وهو يشتمل على كل الوثائق والتقاليد التي أسهمت في صياغة نخط الحكومة البريطانية. ويتبأ الدستور الوطني في معظم الديمقراطيات مكاناً يسمو به على جميع القوانين الأخرى. ويوضح الدستور كيفية تسوية التعارض بين أحكامه وأحكام القوانين الأخرى. وللمحاكم في كثير من الدول سلطة الرقابة على دستورية القوانين التي يجوز لها بموجبها إلغاء أية قوانين تخالف الدستور فتقضي بعدم دستورتها.

القانون الإداري تتمثل أهميته في تسيير مرافق الحكومة ويعد أكثر فروع القانون تعقيداً.

تنشئ الحكومات كثيراً من المرافق الإدارية لكي تضطلع بعمل الحكومة. وتختص المرافق بأعمال، مثل: التربية والتعليم، والصحة العامة، والضرائب. وتوفر مرافق أخرى متطلبات الرعاية الاجتماعية، كمعاشات التقاعد والضمان الاجتماعي. وفي معظم الحالات، تقام المرافق كجزء مكمل للجانب التنفيذي بموجب اختصاصات تمنحها السلطة التشريعية. ويتكون القانون الإداري أساساً من:

1- الاختصاصات القانونية التي تمنحها السلطة التشريعية للمرافق الإدارية

2- القواعد التي تقررها المرافق لتنفيذ اختصاصاتها . ويشمل القانون الإداري أيضاً، قرارات المحاكم الصادرة بشأن القضايا المقامة بين المرافق والمواطنين العاديين. القانون الدولي يختص بتنظيم العلاقات التي تنشأ بين الدول، سواء في وقت الحرب أو السلم. وهو يُعنى بالتجارة، والاتصالات، ومنازعات الحدود، ووسائل القتال، واستخدامات المحيطات، ومسائل أخرى كثيرة. ولكي تصبح القوانين قادرة على تنظيم العلاقات الدولية، فقد طُوِّرت عبر القرون بطريق العرف والمعاهدات. غير أن القانون الدولي، خلافاً لفروع القانون الأخرى، يصعب تطبيقه.

فروع القانون

يُخصي هذا الجدول الفروع الرئيسية للقانون الخاص والقانون العام، وبعض الموضوعات القانونية التي تدخل في دائرة اختصاصها. والموضوع الذي قد يختص به فرع، قد يختص به أيضاً فرع أو أكثر من الفروع الأخرى. فمثلاً، كثير من الموضوعات التي يُعنى بها قانون الملكية قد يُعنى بها أيضاً قانون العقود .

القانون الخاص

قانون العقود والتجارة	قانون الضرر	قانون الأحوال الشخصية
مشتريات آجلة الدفع	الإزعاج	التبني
وثائق التأمين	السب والتشهير	حضانة الأطفال
براءات الاختراع	الإصابة الشخصية	الطلاق
عقود العمل	التقصير المهني	بطلان الزواج
أذونات سنديّة	التهاون	السزواج
عقود البيع	المسؤولية عن المنتج	
الضمانات	حوادث المرور	
الاكتتاب	التعدي	
قانون الملكية	قانون الموارث	قانون الشركات

العلاقة بين ممالك	الأملاك	مالية الشركة
الأرض والمستأجر	إثبات الوصايا	نظام الشركة
الرهون العقارية	الأمانات	اندماج الشركات
نقل الملكية	الوصايا	وتملكها
ممتلكات بلا مالك		

القانون العام

القانون الجنائي	القانون الدولي
الحرق المتعمد	الرقابة على التسليح
التزوير	حقوق الإنسان
الاختطاف	المياه الإقليمية
الرشوة	تسليم المتهم الفار
القتل الخطأ	استخدامات
القتل	الفضاء الخارجي
السطو	استخدام المحيطات
الحنث بالقسم	جرائم الحرب
الاغتصاب	خطف الطائرات
جريمة السرقة	والقرصنة البحرية
الابتزاز	
السرقة بالتهديد	
القانون الدستوري	القانون الإداري
الحقوق المدنية	حماية المستهلك
سلطات الحكومة	الرعاية الاجتماعية
الفصل بين السلطات :	جباية الضرائب

التنفيذية، والقضائية،	حماية البيئة
والتشريعية	السلامة العامة
أجور العاملين	
وساعات العمل	

النظم القانونية

لكل دولة مستقلة نظامها القانوني. وتختلف هذه النظم باختلاف التقاليد الاجتماعية، وشكل الحكومة في كل دولة. غير أنه يمكن أن تصنف معظم النظم إما على أساس أنها:

- 1- نظم القانون العرفي، وإما على أساس أنها 2- نظم القانون المدني . وتطبق أستراليا، وأيرلندا، ونيوزيلندا، وبريطانيا - باستثناء أسكتلندا - والولايات المتحدة، ودول أخرى ناطقة بالإنجليزية، نظام القانون العرفي. أما معظم الدول الأخرى، فتطبق نظام القانون المدني. وقد جمعت كثير من الدول بين خصائص كل من النظامين.

نظم القانون العرفي:

ترتكز إلى حد كبير على أساس قانون السابقة القضائية؛ أي على قرارات المحاكم. وقد ظهر نظام القانون العرفي في إنجلترا منذ مئات السنين. وسمى الإنجليز نظامهم اسم القانون العرفي؛ لأنه كان مطبقاً في جميع أرجاء البلاد.

وتطور القانون العرفي الإنجليزي من واقع القواعد والمبادئ التي كان القضاة يتقيدون بها تقليدياً عند فصلهم في القضايا أمام المحاكم. فكان القضاة يؤسسون أحكامهم على السوابق القضائية أي على قرارات المحاكم السابقة الصادرة في قضايا مشابهة. غير أنه كان باستطاعة القضاة توسيع نطاق السوابق القضائية على نحو يناسب قضايا بعينها. وكان باستطاعتهم، أيضاً، نقض، أي رفض، أية سوابق قضائية يعدونها قائمة على خطأ أو تجاوزها الزمن. وبهذه الطريقة، تمكن القضاة من تعديل كثير من القوانين على مرّ السنين، فأصبح القانون العرفي، قانوناً من صنع القضاة.

ورغم ما تقدم، فقد أثبتت بعض مبادئ القانون العرفي أهميتها القصوى، فاستعصت على التعديل. من ذلك مثلاً: السلسلة الطويلة من السوابق القضائية التي كانت تدافع عن حقوق المواطنين وحرياتهم في مواجهة مباشرة سلطات الحكومة بصورة غير عادلة. وقد حافظت إنجلترا، والدول الأخرى التي طبقت نظام القانون العرفي، على هذه المبادئ غالباً دون تغيير. وأرست أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، ودول أخرى كانت خاضعة للاستعمار البريطاني، نظمها القانونية على أساس القانون العرفي.

وما زال نظام السابقة القضائية من النظم المهمة في الدول التي تأخذ بنظام القانون العرفي. وبالرغم من ذلك، تزايد دور السلطة التشريعية في إصدار القوانين في تلك الدول تزايداً كبيراً خلال القرن العشرين. وقد نجم عن ذلك تعديلات مسّت موضوعات مثل: العلاقات بين المستخدمين والإدارة، وأجور العاملين وساعات العمل، وحماية البيئة. وعلى رغم ذلك، فقد حافظت الدول التي تطبق القانون العرفي على الملامح الرئيسية للنظام القانوني الإنجليزي، أي النظام الذي يعترف للقضاة بسلطة عمل إصدار القوانين. وفضلاً عما تقدم، سائر القانون الدستوري في هذه الدول التقليد الذي سنه القانون العرفي بشأن الدفاع عن حقوق الأفراد وحررياتهم.

نظم القانون المدني:

ترتكز أساساً على التشريع أي الأعمال التشريعية. وقد جمعت غالبية الدول التي تأخذ بنظام القانون المدني قوانينها التشريعية في مجموعة أو أكثر من المجموعات التي نُظمت بعناية وأطلق عليها اسم المدونات أو مجموعات القوانين. ويمكن إرجاع أصول معظم مجموعات القوانين الحديثة إلى المجموعة الشهيرة التي أمر الإمبراطور الروماني جستنيان بإعدادها في القرن السادس الميلادي. وقد تولت مدونة جستنيان تحديث جميع القوانين الرومانية وتلخيصها. وكانت تسمى *لُؤْرِيْسُ جُورِسُ سِيْفِيلِيْسُ*، ومعناها مجموعة القانون المدني. ولهذا السبب عُرِفَت النظم القانونية التي استنبطت أحكامها من القانون الروماني القائِم على التشريع والتقنين باسم نظم القانون المدني، ويتعين عدم الخلط بين هذا الاستعمال لمصطلح القانون المدني واستعماله للتمييز بينه وبين مصطلح القانون الجنائي.

وفي الدول التي تطبق نظام القانون المدني، كفرنسا، وألمانيا، والمكسيك، وكذلك معظم الدول العربية والإسلامية يقدم التشريع، وليس المحاكم، الإجابة الفاصلة لأية مسألة من مسائل القانون. ومن الجائز للقضاة الإشارة إلى السوابق القضائية عند إصدار قراراتهم. لكن يجب عليهم تأسيس أي قرار يصدره على تشريع محدد وليس على السابقة القضائية وحدها.

وتصدر القوانين في الدول العربية والإسلامية بصفة عامة، وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة على أساس الشريعة الإسلامية ابتداءً فيما عليه نص، وبناء ما ليس عليه نص وفقاً لأرجح الآراء الفقهية، مع حفظ الثوابت، وتطوير المتغيرات مع اختلاف الزمان والمكان.

نظم أخرى:

صاغت كثير من الدول نظمها القانونية على منوال نظام القانون المدني ونظام القانون العرفي كليهما. فمثلاً جمعت اليابان ومعظم دول أمريكا اللاتينية كل قوانينها الخاصة في تقنين واحد. غير أن القانون العام، في هذه الدول تأثر تأثراً كبيراً بمبادئ القانون العرفي، وبخاصة تلك المبادئ التي تضمن حقوق الشعب وحياته.

وقد ألغت معظم الحكومات الشيوعية النظم القانونية التي كانت قائمة عند توليها السلطة. وكانت غالبية هذه النظم تأخذ بنظام القانون المدني. وقد أقامت الحكومات الشيوعية، وقتئذ، نظماً قانونية تستند، أيضاً، إلى تشريعات وتقنيات. فالاتحاد السوفييتي (سابقاً) ودول الكومنولث الروسي التي استقلت عنه حالياً مثلاً لديها مدونة قانون خاص تركز على نماذج أوروبية غربية وروسية سابقة. ولكن خلافاً للتقنيات السابقة، أباحت المدونة السوفيتية تدخل الحكومة المباشر في مسائل القانون الخاص. ورغم ذلك، ركزت الإصلاحات القانونية في تلك الدول في أواخر ثمانينيات القرن العشرين على تقوية حقوق الفرد، والحد من سلطة الدولة ومطالبها.

كيفية تعديل القوانين

يوجب تغيير الأحوال الاجتماعية بشكل مستمر تغيير القانون أيضاً، وإلا صار مهجوراً. وتعمل كل أمة على تعديل قوانينها بالطريقة التي يحددها نظامها

السياسي. ففي نظام مستبد، يمكن فقط للزعماء الذين يتسّمون قمة السلطة تعديل القانون. ومن ناحية أخرى طوّرت الديمقراطيات أربع وسائل رئيسية لتعديل القانون، وهي:

1- بقرار المحكمة، 2- بطريق التشريع، 3- بإجراء إداري، 4- بإجراء مباشر من الشعب.

بقرار المحكمة:

في الدول التي تطبق القانون العرفي، يعدّل القضاة القوانين بتوسيع نطاق السوابق القضائية أو بإلغائها. ورغم ذلك، لا يمكن إلغاء السابقة القضائية عادة إلا بوساطة محكمة أعلى. وإذا لم تُرقّ لحكومة ما الطريقة التي سلكتها إحدى المحاكم في تفسير القانون، فإنه يمكنها تعديل هذا القانون بطريق التشريع.

بطريق التشريع:

يجوز للسلطات التشريعية تعديل القوانين مثلما يجوز لها إصدارها. وتستطيع السلطة التشريعية تغيير قانون تشريعي بتعديله، أو إلغائه، أو بإجازة قانون جديد في الموضوع نفسه. وفي معظم الدول التي لديها دستور مكتوب، يستلزم تعديل هذا الدستور اتخاذ إجراء تشريعي من نوع خاص.

بإجراء إداري:

يجوز تفويض مرافق الحكومة بإصدار لوائح، أو تعديلها، أو إلغائها، أو استبدالها. وتُعرف هذه اللوائح باسم التشريع بالتفويض.

بإجراء مباشر من الشعب:

تمنح بعض الحكومات القومية وكثير من الحكومات المحلية الشعب سلطة مباشرة لتعديل القانون بطريق الاستفتاء العام وبطريق الاقتراح. وفي حالة الاستفتاء العام، يُعرض القانون أو مشروع القانون على المقترعين لأخذ رأيهم فيه بالموافقة أو بالرفض. أما في حالة الاقتراح، فإن مجموعة من المواطنين تُعدّ مشروع قانون ثم ترفعه إلى السلطة التشريعية أو تطرحه على استفتاء عام. وللسلطة التشريعية أو المطروح عليهم الاستفتاء، حينئذ، الموافقة عليه أو رفضه. وقد ألغت كثير من الدول دساتيرها مرة أو أكثر من مرة، واستبدلت بها دساتير أخرى.

جديدة. وفي معظم هذه الحالات، لا يُعمل بالدستور الجديد إلا بعد الموافقة عليه في استفتاء عام.

تطور القانون

الاجتماعات المتحضرة شديدة التعقيد إلى الحد الذي لا تستطيع فيه البقاء، ما لم يكن لديها نظام قانوني متطور. لذلك، استنتج العلماء أن الناس كانوا قد شرعوا في صياغة القوانين في عصور ما قبل التاريخ، وقبل نشوء الحضارات الأولى. ولم يكن للناس في عصور ما قبل التاريخ نظام للكتابة، ولذا لم يتركوا مدونات لقوانينهم. فقد كانت القوانين الأولى قوانين عرفية، أي قوانين نشأت عن طريق العرف، وانتقلت من جيل إلى جيل بصورة شفوية.

ظهرت الحضارات ونظم الكتابة الأولى في الفترة ما بين 3500 و 3000 ق.م تقريباً. وقد مكّن اختراع الكتابة الناس من تجميع المدونات أو المجموعات القانونية. وكان من نتيجة تطور المدونات المكتوبة أن أصبح القانون أمراً معلوماً لدى الجميع، مما ساعد على ترسيخ حكم القانون في المجتمع. وأنشئت أولى المدونات القانونية بمنطقة الشرق الأوسط في كنف الحضارات القديمة.

التطورات الأولى في الشرق:

ظهرت أولى المدونات القانونية المعروفة في بلاد بابل بأرض العراق. وقد جمع أحد ملوك بابل، ويدعى أور نامو، في حوالي سنة 2100 ق.م، أقدم مجموعات القوانين المعروفة. وأنشأ حكام بابليون آخرون مجموعات خلال القرون التالية. وصاغ الملك حمورابي، خلال القرن الثامن عشر قبل الميلاد أكثر هذه المدونات أو المجموعات القانونية شهرةً واكتمالاً. وشأنها شأن المدونات الأولى التي سبقتها، حوّت قائمة طويلة بالقواعد التي تفصل في نوع محدد من القضايا. فقد تضمنت أحكاماً تختص بمسائل، مثل: عدم وفاء الزوجة، وسرقة حيوان من مزرعة، وإقامة البناء لمنزل بطريقة معيبة. وكان كثير من العقوبات قاسياً إذا قيس بالمعايير السائدة في عالم اليوم. فمثلاً، كانت تقطع يد الابن إذا أدين بضرب والده.

وبحلول عام 500 ق.م. تقريباً، أنشأت حضارتا الهند والصين مجموعات قانونية أيضاً. وقد ركزت المجموعات في كلا البلدين على الالتزامات الأخلاقية

للقانون. وبالرغم من ذلك، لم يكن للموروثات القانونية للحضارات الشرقية سوى تأثير ضئيل مباشر في النظم القانونية الكبرى في الوقت الحاضر. وما زال كثير من الشعوب الشرقية، وحتى من تأثر منها بالتقاليد الغربية، يركز على الالتزامات الأخلاقية للقانون. فلدى الأشخاص المتهمين فرصة محدودة في الدفاع عن أنفسهم. ويرى معظم المفكرين أن قدماء الإغريق هم الذين وضعوا اللبنة الأولى لصرح القانون الغربي والحضارة الغربية.

تأثيرات بلاد الإغريق القديمة:

خلافًا للحضارات التي سبقتها، تمكنت حضارة بلاد الإغريق القديمة من صياغة القانون كنظام ذي ملامح إنسانية واضحة. فقبل عصر الإغريق، كان أكثر الناس يزعمون أن الآلهة والإلاهات وحدهم هم الذين يملكون سلطة إصدار القوانين، وأنهم سلموا القوانين لطائفة مختارة من الزعماء، وقد سلم أولئك الزعماء تلك القوانين إلى الشعب. وكغيرهم من الشعوب السابقة، زعم قدماء الإغريق أن الآلهة والإلاهات أوجبوا على البشر إطاعة القوانين. غير أن الإغريق كانوا يعتقدون، أيضاً، أن البشر يملكون سلطة إصدار القوانين وتعديلها عند الحاجة. وقد أصبحت الدولة - المدينة في أثينا المركز الرئيسي لهذا التطور.

وضع سياسي يدعى دراكو في سنة 621 ق.م أول مجموعة قوانين في أثينا. واشتهرت هذه المجموعة على وجه الخصوص، بمجزآاتها القاسية التي كانت توقع على من يخالفون أحكاماً. وفي سنة 590 ق.م، أصدر المجلس الحاكم في أثينا تفويضاً لموظف رفيع المستوى، يُسمى سولون، لإجراء إصلاحات في النظم القانونية والسياسية للمدينة. فألغى سولون معظم قوانين دراكو الصارمة واستبدل بها مجموعة قوانين أكثر عدلاً. كذلك، جعل سولون الجمعية الأثينية أكثر تمثيلاً، وزاد من سلطاتها في إصدار القوانين. وفي الوقت المناسب، اكتسبت جمعيات المواطنين المنتخبة سلطة تشريعية أكثر فأكثر في أثينا. وبذلك، يكون الإغريق قد أحدثوا تطوراً مهماً آخر في الحضارة الغربية، ونقصد به إرساء دعائم الحكومة الديمقراطية. وبالرغم من ذلك فقد كان ثلث سكان أثينا من المستعبدين. وكغيرهم من الشعوب القديمة الأخرى، أنكر الإغريق على المستعبدين التمتع بالحقوق القانونية المقررة للمواطنين.

كان الإغريق يعتقدون اعتقادًا قويًا بأهمية القانون. فقد كانوا ينظرون إلى من يحترم القانون نظرتهم إلى المواطن الصالح. وقد أضحى الفيلسوف والمعلم الأثيني سقراط مثالاً رائعاً على هذا الاعتقاد. فقد قضت المحكمة على سقراط بالإعدام في سنة 399 ق.م. بتهمة إلقاء دروس على الشباب الأثيني تحضهم على عدم احترام القانون. كان سقراط يعلم أنه بريء، ولكنه قُبلَ بالعقوبة الصادرة ضده ليظهر احترامه للقانون.

القانون الروماني القديم:

بلغ القانون القديم قمة تطوره في عهد الرومان. فقد ضم القانون الروماني كل الفروع الرئيسية للقانون العام والقانون الخاص بصورتها الموجودة في الوقت الحاضر. وفي الواقع، بدأ التصنيف العلمي للقانون مع عهد الرومان. فالرومان صاغوا قوانينهم ليس فقط لحكم شعب روما، ولكن أيضاً لبناء إمبراطورية شاسعة متماسكة وللسيطرة عليها. فعند بداية القرن الثاني الميلادي، كانت الإمبراطورية الرومانية تضم الجانب الأكبر من أوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط، ومعظم مناطق إفريقيا الشمالية.

العصور الرومانية القديمة:

كُتبت مجموعة القوانين الرومانية الأولى التي كانت تعرف باسم قانون الألواح الاثني عشر في حوالي سنة 450 ق.م. وتولى قانون الألواح الاثني عشر تدوين القوانين العرفية للشعب الروماني في صيغة يسهل استيعابها. ولمئات السنين، كان على صبية الرومان حفظ مجموعة القوانين عن ظهر قلب جزءاً من واجباتهم المدرسية.

ولقد ظلت المبادئ المنصوص عليها في قانون الألواح الاثني عشر تشكل أساس القانون الروماني لأمدٍ طويل.

لكن الرومان أخذوا يعدلون في هذه المبادئ القانونية بصورة تدريجية حتى تواكب الأحوال الاجتماعية المتغيرة. فبعد سنة 367 ق.م، تولى إجراء التعديلات الجهورية موظف عام ذو منصب قانوني رفيع يُسمى كبير قضاة البلدية (الربتور). فكان يصدر كل سنة مرسوماً (أمراً عاماً) يجري بموجبه أية تعديلات ضرورية.

وأصبح باستطاعة الإمبراطور الروماني، بعد سنة 27 ق.م، إصدار القوانين وتعديلها حسب رغبته. وفي نهاية المطاف، صارت مجموعة القانون الروماني بكاملها شديدة التعقيد. وقد أسندت مهمة تفسير هذه المجموعة الضخمة من القوانين لطائفة من رجال القانون ذوي المهارة الفائقة، يُطلق عليهم اسم يعني في أصله اللاتيني خبراء القانون.

ولسنوات عديدة، كان الرومان وغير الرومان، داخل حدود الإمبراطورية، يخضعون لمجموعات مختلفة من القوانين، وكان المواطنون الرومان يخضعون للقانون المدني. وقد طوّر الرومان مجموعة قوانين خاصة كانت تُسمى قانون الشعوب، أو قانون الأمم، لحكم الشعوب التي أخضعوها. وأقاموا هذا القانون على مبادئ العدالة التي كانوا يعتقدون أنها حق جميع بني البشر، وتعرف هذه المبادئ باسم القانون الطبيعي.

وبالرغم من ذلك، لم يمنح كل من القانون المدني وقانون الشعوب المستعبدة أية حقوق قانونية. فطبقاً للقانون الروماني، يمكن للمواطنين الرومانيين وحدهم تملك الأموال، وإبرام العقود وتحرير الوصايا، والمقاضاة للحصول على تعويض عن الأضرار. ولأن المستعبدين لم يكونوا مواطنين، فإنهم لم يظفروا بشيء من هذه الحقوق. وحيث أن الرومان كانوا قد طوروا فكرة القانون الطبيعي، فإنهم، على الرغم مما تقدم اعترفوا للمستعبدين بحقوق الإنسان، وأوجبوا احترام هذه الحقوق. ونتيجة لذلك، تطّلب القانون الروماني معاملة المستعبدين بعدل ورحمة.

العصور الرومانية المتأخرة:

أدى الاعتقاد في القانون الطبيعي، إلى الاعتقاد، كذلك، في حق غير الرومان في التمتع بذات الحقوق التي يتمتع بها المواطنون. فقد منح الرومان، في سنة 212م، حقوق المواطنة الرومانية لمعظم الشعوب التي أخضعوها، فيما عدا المستعبدين. وبذلك، أصبح القانون المدني قانون الإمبراطورية بكاملها. وعلى الرغم من ذلك، ظلت مبادئ القانون الطبيعي المضمنة في قانون الشعوب تمثل جزءاً من القانون الروماني. وكانت هذه المبادئ أمراً مهماً لأجيال المستقبل، لأنها قادت إلى الإيمان بالحقوق المتساوية لكل المواطنين. غير أنه مرت مئات السنين قبل أن يفلح الناس تماماً في تطوير مبادئ المساواة التي وضعها الرومان. وما أن تطورت

هذه المبادئ، حتى أسهمت في بناء الحكومات الديمقراطية في أستراليا، وفرنسا، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفي كثير من الدول الأخرى. ومع ذلك فإنها مازالت وستظل قوانين بشرية قاصرة لا ترقى ولا تقترب من القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية المنزلة من عند الله.

وبدايةً من يوليوس قيصر، حاول حكام رومانيون متتابعون في سلسلة طويلة ترتيب قوانين الإمبراطورية كافة في مدونة منظمة. وقد أكمل الإمبراطور جستنيان الأول هذه المهمة في النهاية. وبدأت مدونة جستنيان التي اشتهرت باسم *كُوزيسْ جُوزِسْ سيفيليس*، أي مجموعة القانون المدني، بالسريان في سنة 533 وسنة 534م. وقد شملت كل مجالات القانون بصورة متكاملة ومتقنة إلى الحد الذي جعل منها، في وقت لاحق، نموذجًا احتذته أول تقنيات حديثة. وحتى اليوم، تنهض تقنيات معظم الدول التي تطبق نظام القانون المدني على أساس القانون الروماني.

العصور الوسطى

انشطرت الإمبراطورية الرومانية في سنة 395م إلى قسمين هما: الإمبراطورية الرومانية الغربية، والإمبراطورية الرومانية الشرقية، أو الإمبراطورية البيزنطية. وقد سقطت الإمبراطورية الرومانية الغربية، التي كانت روما عاصمتها، في أيدي القبائل الجرمانية الغازية في أواخر القرن الخامس الميلادي. وحَدَّدت واقعة سقوط الإمبراطورية بداية فترة الألف سنة التي عُرفت بالعصور الوسطى. وقد نجحت الإمبراطورية الرومانية الشرقية، التي كانت القسطنطينية (إسطنبول حاليًا) عاصمتها، من الغزو. وفي سنة 527م أصبح جستنيان الأول حاكمًا على الإمبراطورية الشرقية وقد طبقت مجموعته في القانون الروماني بصفة أساسية هناك. وفي أوروبا الغربية، اندثرت، وبصورة تدريجية، معظم النظم القانونية والفكرية التي طوّرها الرومان.

وبالرغم من ذلك، بقي القانون الروماني في الغرب أساسًا يقوم عليه القانون الكنسي وهو النظام القانوني الذي طورته الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. فقد كان معظم الأوروبيين، إبان القرون الوسطى، على المذهب الكاثوليكي. ولذا، كان للقانون الكنسي تأثير كبير في حياتهم.

كان للقبائل الجرمانية التي أطاحت بالإمبراطورية الرومانية الغربية مجموعاتها القانونية التي جلبتها إلى المناطق التي قامت بفتحها. غير أن هذه المجموعات لم تكن متطورة مقارنة بالقانون الروماني، فقد كانت تتكون أساساً من قوائم تعدد الغرامات المقررة بالنسبة لجرائم محددة، كسرقة ثور الجار أو كلبه.

خلال القرن التاسع الميلادي طوّر الأوروبيون نظاماً سياسياً عسكرياً عُرف باسم نظام الإقطاع، وحسب نظام الإقطاع، كان الناس يرتبطون برابطة الولاء للإقطاعي بدلاً من الارتباط بحكومة مركزية. وكان الإقطاعي يطبق القانون في إقليمه ويمنح الحماية للأفراد الذين يخدمون في جيوشه ويعيشون على أرضه ويعملون فيها. وكان النظام القانوني في العصور الوسطى يستند بشكل كبير إلى هذه العلاقة القائمة بين الإقطاعيين والأفراد الذين يعتمدون عليهم.

وبين القانون الإقطاعي على وجه التحديد الواجبات المفروضة على الناس تجاه الإقطاعي الذي يتبعون له. ولم يكن باستطاعة أي إقطاعي المطالبة بأكثر مما يقره القانون. لذلك، كان من حق الناس رفض أية مطالب يتقدم بها الإقطاعي خارج حدود القانون. وقد استند الأوروبيون، في وقت لاحق، إلى هذا المبدأ في مقاومة الملوك الذين كانوا يطالبون بسلطات واسعة. ومن ثم، فقد أدى هذا المبدأ دوراً مهماً في النضال من أجل الديمقراطية في أوروبا.

وظل القانون الإقطاعي القانون الأساسي في أوروبا الغربية حتى القرن الرابع عشر الميلادي تقريباً. وفي هذا التاريخ، بدأ الأوروبيون الغربيون ينشئون أنظمة قانونية أفضل. وبالرغم من ذلك، اختلف هذا التطور اختلافاً كبيراً بين بلدان القارة الأوروبية والجزر البريطانية.

التشريع الإسلامي:

في النصف الأول من القرن السادس الميلادي بُعث إمام المرسلين محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم في مكة المكرمة نبياً ورسولاً إلى الناس كافة. وأنزل الله عليه القرآن وحياً على مدى ثلاثة وعشرين عاماً. وقد حدّد القرآن بالنص، كما رسمت السنة بالقول والفعل والتقرير، منهاج حياة المسلمين في الأخلاق الروحية والنظم القانونية، بقواعد كاملة التناسق بين مبادئها الكلية، وتفصيلها الجزئية بإحكام وإعجاز، ووجّه بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلماء الشريعة

وفقهاؤها من بعده من الصحابة والتابعين ومن تلاهم، حياة الناس في الجزيرة العربية، وأقاموا على أساسها مجتمعاً إسلامياً منظماً وقوياً. وحمل المجاهدون الشريعة الإسلامية معهم في فتوحاتهم شرقاً في آسيا وشمالاً حتى أطراف أوروبا الشرقية (الدول البيزنطية - تركيا) وغرباً في شمال إفريقيا حتى أطراف أوروبا الغربية (الأندلس - أسبانيا)، وطبقوها في تلك المناطق، حتى أصبحت الشريعة الإسلامية مصدراً للقيم الأخلاقية، وأساساً للنظم القانونية فيما يعرف حالياً بالدول العربية والإسلامية منذ القرون الهجرية الأولى وحتى الآن.

التطورات في القارة الأوروبية:

خلال القرن الحادي عشر، بدأ اقتصاد أوروبا الغربية في النمو بشكل سريع. وازداد حجم التجارة والصناعة، مما أدى إلى الحاجة إلى قوانين أكثر تعقيداً وتنوعاً من القانون الإقطاعي. وكان من رأي المفكرين أن القانون الروماني يمكنه سد هذه الحاجة. فقد كانت جامعة بولونيا في شمالي إيطاليا، التي نشأت في القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، تدرّس مبادئ القانون المدني لجستيان لطلاب القانون الوافدين إليها من عدة مناطق في أوروبا. وقد اتسع نطاق الاهتمام بهذه المجموعة فوصل إلى جامعات أوروبية أخرى. ونتيجة لذلك، أخذ القانون الروماني يحل تدريجياً محل القانون الإقطاعي في جميع أرجاء القارة الأوروبية.

التطورات في بريطانيا:

في الوقت الذي بدأ فيه القانون الروماني ينتشر خلال القرن الثالث عشر الميلادي بطول القارة الأوروبية، كانت إنجلترا تملك نظاماً قانونياً راسخاً وموحداً. تطور النظام القانوني في إنجلترا خارج محاكم البلاد. فقد درجت المحاكم الإنجليزية على إصدار قراراتها استناداً إلى أعراف الشعب الإنجليزي. غير أن الأعراف تختلف من منطقة إلى أخرى. ولهذا، فالقضايا المتشابهة كثيراً ما كان يحكم فيها بطريقة متباينة في مناطق مختلفة. ومع ذلك، شرع ملوك إنجلترا أقوىاء، في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي في إقامة نظام محاكم ملكية يمتد اختصاصها إلى جميع أرجاء البلاد. وبهذه الطريقة، سرعان ما أنشأت هذه المحاكم مجموعة من قواعد القانون العرفي، أي القواعد التي تطبق بالقدر نفسه في أي مكان من إنجلترا. وكان في مقدور القضاة تعديل القانون، ولكن أي تعديل كهذا كان ينصرف أثره إلى جميع محاكم القانون العرفي.

وبتطور القوانين العرفية، تمخّص عنها كثير من السوابق القضائية التي تحد من سلطات الحكومة، وتحمي حقوق الشعب. وقد كان من نتيجة هذه السوابق القضائية أن أصبح كل الشعب، بما في ذلك الملك خاضعاً للقانون. كذلك، تطور إلى جانب القانون العرفي نظام قضائي منفصل عُرف باسم محاكم العدالة. ففي العصور الوسطى، كان من لا يظفرون بتعويض في محاكم القانون العرفي يلجأون إلى رئيس القضاء لإنصافهم. وكان رئيس القضاء، وفيما بعد مساعدوه في محكمة العدالة، يبنون قراراتهم على أساس مبادئ العدل، أي على أساس العدالة الأخلاقية. وفي الوقت المناسب، أصبحت هذه المبادئ قواعد ثابتة. وما زالت قواعد العدالة منفصلة عن قواعد القانون العرفي.

والنظام القانوني الإنجليزي هو الأساس الذي يركز عليه قانون المملكة المتحدة، باستثناء أسكتلندا. ويقوم القانون الأسكتلندي على أساس الجمع بين القانون الروماني والعرف الإقطاعي. وبعد أن تحولت أيرلندا إلى النظام الجمهوري استمرت في تطبيق نظام مماثل للنظام الإنجليزي.

أولى مجموعات القوانين الحديثة. بنهاية القرن السادس عشر، كان القانون الروماني مطبقاً في معظم مناطق أوروبا. ولكن، حظيت إنجلترا وحدها بنظام ملكي قوي إلى الحد الذي مكّنها من إنشاء نظام قانوني موحد. وقد وُضعت مجموعات قوانين في دول أخرى تولت تطبيقها أساساً حكومات محلية. واختلفت هذه المجموعات بشكل كبير من منطقة إلى أخرى في الدولة الواحدة. وشرع كثير من ملوك أوروبا مع بداية القرن السادس عشر في تشكيل حكومات مركزية قوية. ولتحقيق هذه الغاية، قام هؤلاء الملوك بتجميع المجموعات المحلية المتنوعة في بلادهم في مجموعات قومية، وهو تطور عُرف باسم حركة تجميع القوانين. بلغت حركة تجميع القوانين ذروتها في ظل الحاكم الفرنسي نابليون بونابرت. ففي القرن التاسع عشر الميلادي، عيّن نابليون لجنة من علماء القانون لتحويل القانون الخاص الفرنسي بكامله إلى مجموعة قوانين محكمة على التفكير المنطقي السليم. ومجموعة القوانين الجديدة المسماة مجموعة القوانين المدنية أو قوانين نابليون تركيبة جمعت بين القانون الروماني، والأعراف الفرنسية، والفلسفة الديمقراطية. وقد بدأ سريانها في سنة 1804م، وأصبحت منذ ذلك الحين مجموعة قوانين فرنسا الرئيسية في القانون الخاص. وأضحت هذه المجموعة، أيضاً، نموذجاً احتذته مجموعات القوانين

الخاصة في معظم الدول التي تأخذ بنظام القانون المدني، ولذلك ما زال القانون الروماني الذي تضمنته قوانين نابليون مؤثراً في حياة الناس.

القانون الإنجليزي في المستعمرات:

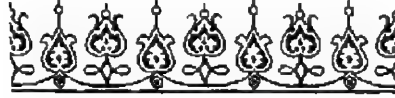
حين استعمر المستوطنون الإنجليز بلاداً مثل: الولايات المتحدة، وأستراليا وأجزاء من إفريقيا، استمروا في تطبيق القانون الإنجليزي. كان كثير من الزعماء في المستعمرات من رجال القانون الذين درسوا القوانين العرفية الإنجليزية. وقد أخلص هؤلاء الرجال، على وجه الخصوص، لمبادئ القوانين العرفية التي تضع حقوق الشعب فوق إرادة الملك. ولهذا، عندما كانت إحدى هذه المستعمرات تنظر باستقلالها، كانت القوانين العرفية تقف قوة دافعة عند صياغة دستورها الجديد. ومع ذلك، أقرت الدول المستقلة حديثاً الأفكار الجوهرية لنظام القانون العرفي ولم تقر هذا النظام بكامله. فكثير من جوانب القانون العرفي لم يكن عملياً بالنسبة للأمم الجديدة التي أخذت في الاتساع بشكل مستمر. وبالتحديد، لم يكن قانون الملكية الإنجليزي ملائماً للولايات المتحدة. فالأراضي مثلاً قليلة في إنجلترا، الأمر الذي حمل القانون على فرض قيود ثقيلة على عملية نقل الملكية من مالك إلى آخر. غير أن كثيراً من الأراضي في الولايات المتحدة لم يكن مستوطناً، كما أن الأمة ما فتئت توسع من حدودها بصورة مستمرة. ولضمان ازدهار الأمة، كان من المتعين أن يكون الناس أحراراً في شراء الأراضي وبيعها. ولهذا، بدأ قانون الملكية الأمريكي بالتركيز على الحقوق والالتزامات المتعلقة بالتصرفات الناقلة للملكية الأراضي، وبُذلت القوانين الإنجليزية التي تقيد مثل هذه التصرفات.

وتنهض على أساس النظام الإنجليزي جميع النظم القانونية في أستراليا، وكندا - عدا كويك - والهند، وماليزيا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة - عدا لويزيانا - وكذلك عدد كبير من الدول الإفريقية والكاريبية. غير أن هذه النظم تطورت بطرق مختلفة حسب ما تمليه حاجات كل دولة وأعرافها.



قانون الأثر الرجعي *Ex post facto*

قانون الأثر الرجعي قانون لا يكفي باعتباره عمل ما جريمة من وقت حدوثه، بل يجرم أي شخص قد سبق له أن ارتكب العمل نفسه. وفي كثير من البلدان كان للمشرعين حق سن مثل هذا القانون. أما اليوم فمثل هذه القوانين محرمة بصفة عامة.



قانون الإحضار *Habeas corpus*

قانون الإحضار قانون يرمي إلى إحضار الشخص للمثول أمام المحكمة. وتقرر المحكمة عندها، إن كان لدى الشرطة سبب وجيه للإبقاء على هذا الشخص سجينًا. ويُشكّل أمر قانون الإحضار أحد الضمانات الأساسية للحرية الشخصية في القانون الإنجليزي، وقوانين الدول الأخرى المبينة على هذا القانون. فيمنع هذا الأمر السجن عن طريق الخطأ، كما يمنع السجن لسبب غير عادل، أو الحجز من قبل السلطات. ولا يمكن رفض إعطاء هذا الأمر لأي شخص يطلبه، سواء في أوقات الخطر العام، أو تحت نظام القانون العرفي.

وقد تمت الموافقة على قانون الإحضار المعدل، عام 1679م. وجعل هذا التعديل، استعمال قانون الإحضار، أمرًا مهمًا. إذ إنه منع الحكومة من سجن أي إنسان ضد رغبة البرلمان، أو المحاكم. وقد انتقل هذا المفهوم للحرية الشخصية، إلى النظم القانونية في كل من أستراليا ونيوزيلندا وبلاد أخرى كثيرة.

وبالإضافة إلى استعمالاته العامة، فقد استُعمل أمر قانون الإحضار، لتحرير زوجة سجنها زوجها واضطهدها. كما استخدم هذا الأمر، لاسترجاع طفل من والدين مطلقين، بعد أن احتجزه أحدهما مدة أطول مما قرره المحكمة.



قانون الإنصاف Equity

قانون الإنصاف مجموعة من القواعد التي تطورت أساسًا للتغلب على عدم المرونة في القرارات التي تصدر عن المحكمة. ويرتكز هذا القانون على مبادئ شاملة تستند إلى العقل والعدالة، حيث تسمح للقانون بأن يتكيف حسب الظروف الخاصة للقضايا. فعلى سبيل المثال، يتعهد الشخص بأن يقوم بإيفاء الدين في موعد معين مع إعطاء ضمان برهن عقاري. كما أن المقترض عليه أن يرضى برد الدين في الموعد المتفق عليه وإلا فستصادر ممتلكاته المرهونة. ويمكن إلزام المقترض بهذه الاتفاقية بروح القانون، ولكن محكمة الإنصاف قد ترى أن الشخص عليه أن يتنازل عن الملكية إذا كانت ذات قيمة أكبر من المال المدين. وبتطبيق قانون الإنصاف، يصبح بمقدور المحكمة أن تصدر أمرًا ببيع الملكية المرهونة ويمكن الإيفاء بالدين من عوائد البيع وإعادة بقية المال إلى المستعير. وهذا يمثل حلًا أكثر عدالة من التطبيق الحرفي القانون.

البدايات:

تطور قانون الإنصاف بوصفه جزءًا من القانون الإنجليزي. وفي أيامه الأولى، كانت القوانين غالبًا ما تطبق بحذافيرها إلى حد لم يسمح للعدالة بأن تأخذ مجراها. وبالتالي قام الناس بمطالبة الملك بأن يتدخل ويعزز العدالة في كثير من الحالات. ويقوم الملك وأحد مستشاريه بالحكم على مثل هذه الحالات استنادًا إلى مبادئ العدالة وليس بناء على حرفية القانون. وبالتالي يقوم هذا المستشار بتعيين قضاة ينفذون سلطته لتحقيق الإنصاف وإيجاد محاكم يرأسها هؤلاء القضاة، وسميت هذه المحاكم بمحاكم الإنصاف أو محاكم العدالة المطلقة.

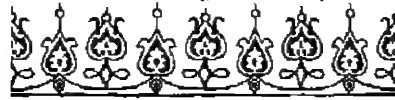
مبادئ قانون الإنصاف:

كانت محاكم القانون تحكم على الأعمال بعد إيقاع الخسائر. وقامت محاكم الإنصاف بتطوير إجراءات تأمر بها الجرم بأن يكف عن عمل شيء مؤذ أو تؤدي دورًا ملزمًا، لتجنب وقوع أو إيقاع ضرر ما. والأمر الصادر لمنع عمل شيء يسمى مرسومًا، والأمر الذي يتطلب أداء عمل ما يكون أمرًا لأداء خاص. وكان هناك إجراء علاجي آخر يوفره قانون الإنصاف وهو السلطة لإبطال الوثائق المكتوبة، إن كُتبت نتيجة تزوير أو خطأ أو أي تحويل آخر. ولكن أكثر التطورات أهمية في مجال

قانون الإنصاف، تمثل في الاعتراف أو الإقرار بالثقة. فمحاكم الإنصاف أقرت بأن يكون للشخص الوصي الحق في أن يحوز الملكية نيابة عن شخص آخر (المتفجع). وقد فرضت واجبات على الوصي، ومنحت المستفيد الوصي عليه حقوقاً.

الدمج مع القانون:

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت الإجراءات التي يتم اتخاذها في محاكم القانون الإنجليزي تتسم بالتعقيد الشديد، وكانت أيضاً تخضع للتأخير بسبب النظام المزدوج في العمليات. فربما يكون لزاماً على القضاة أن يمروا عبر نظامي المحكمة قبل نيل الجائزة المناسبة. ففي عام 1873م، أعيد تنظيم أقسام ثلاثة هي: كرسي الملكة، ومحكمة العدالة المطلقة وإثبات الوصايا، والطلاق والأمرالية. وكل واحدة منها كانت تتعامل مع أنواع مختلفة من الحالات، إلا أن كل واحدة منها كانت قادرة على توفير الإجراءات العلاجية القانونية والعدالة في ظروف مناسبة. وقد وُضعت بنود مماثلة في أستراليا والولايات المتحدة ودول أخرى، حيث يشكل القانون الإنجليزي الأساس للنظام القانوني.



قانون التقادم Statute of limitations

قانون التقادم القانون الذي يضع حداً زمنياً لمباشرة الإجراءات القانونية مهما كانت عدالتها، لأن قوانين التقادم تمنع النظر في الدعاوى التي انطلمست فيها الحقيقة نتيجة لمضي مدة طويلة على حدوثها.

ولكل قطر مددُهُ الخاصة التي لا يجوز رفع الدعوى بعد مضيها، إلا أن هناك نموذجاً عاماً مُتبعاً. تعتبر فترة ثلاث سنوات مدة شائعة لسقوط الدعوى المتعلقة بالعقد أو الإصابة الشخصية، بينما يسمح بمدة أطول في الدعاوى المتعلقة بالأرض أو بالعقود الموثقة بالصكوك. وإذا تعلق الأمر بالاحتيال لا تسري مدة التقادم حتى يتم اكتشاف الاحتيال.

تسري قوانين التقادم على معظم الجرائم إذ تحدد المدة التي يجب تقديم الاتهام خلالها، إلا أن الجرائم الخطيرة كالقتل لا تخضع لقوانين التقادم.

القانون العرفي *Common law*

القانون العرفي مجموعة من القوانين يصدرها القضاة وفقاً لعادات المجتمع وأعرافه وقرارات المحاكم السابقة واجتهاداتها. وهي تشكل جزءاً أساسياً من النظام القانوني لكثير من الدول الناطقة بالإنجليزية ومنها: إنجلترا، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ويشمل هذا القانون أموراً كال عقود، وحيازة الممتلكات ودفع مستحقات الإصابات الشخصية.

يُنظر إلى القانون العرفي عادة في مقابل القانون المدني؛ وهو مجموعة من الأحكام التي تميزها الهيئة التشريعية. ووفق القانون المدني، يقوم القاضي بالنظر في القضية باتباع الأحكام المنصوص عليها كتابة وليس قرارات المحكة السابقة.

يختلف القانون العرفي عما عرف في إنجلترا باسم قانون الإنصاف؛ وهي مجموعة من المعايير طُوِّرت لتسمح بمزيد من المرونة في قرارات المحكة. فخلال القرون الوسطى أنشأت إنجلترا محاكم العدالة لتنظر في القضايا التي تتعامل معها محاكم القانون العرفي بصورة حازمة قاسية. وكان قاضي القضاة يترأس هذه المحكة التي سُمِّيت باسم المحكة العليا. وكانت محاكم الإنصاف تنظر في القضايا في ضوء المبادئ الفضفاضة للعدل والمنطق أكثر من لجوئها إلى المعايير الصارمة للقانون العرفي.

طُوِّرت الدول التي تستخدم نظام القانون العرفي الأحكام الأساسية للقانون بطريقتها الخاصة؛ وذلك اعتماداً على احتياجات مجتمعاتها وعاداتها. وتعتمد الأنظمة التشريعية في البلدان النامية على القانون التشريعي في العمل والتجارة وحقوق الإنسان والحريات العامة. إلا أن أي قانون يُجاز يظل خاضعاً لتأويل القضاة والمحاكم؛ وبذا يظل القانون العرفي باقياً.



القانون المدني *Civil law*

القانون المدني مصطلح يستخدم عادة لوصف أحكام القانون المختص بالتعاملات الخاصة لتمييزها عن أحكام القانون الجنائي. وحين يستخدم مصطلح

القانون المدني بهذه الطريقة فإنه يشمل مسائل العقود، والملكية، والتعويض عن الإصابات الشخصية. أما القانون الجنائي فإنه يتعلق بالأعمال التي تعود بضرر على المجتمع.

ومصطلح القانون المدني يمكن أن يعني أيضاً القانون في معظم البلاد الأوروبية مقابل القانون العرفي.

ففي إنجلترا وبعض الدول الأخرى التي أخذت بالنظام نفسه، وتحت هذا النوع من القانون المدني نجد أن مجموعة القوانين التي وافقت عليها السلطة التشريعية، هي المصادر الرئيسية التي يستخدمها القضاة لإصدار أحكامهم بناء على الأحكام التي سبق أن صدرت في محاكم مماثلة، وفي إطار القانون العرفي، يتخذ القضاة قراراتهم.

يرجع القانون المدني أصلاً إلى مجموعة القوانين التي جمعها الإمبراطور الروماني جستنيان في القرن السادس الميلادي. وكانت هذه الأحكام تُستخدم لحكم الإمبراطورية الرومانية قانوناً مدنياً جديداً، واكتسبت شعبية في معظم البلدان الأوروبية؛ وذلك بعد تطبيقه في فرنسا عام 1804م. وهذا القانون يسمى قوانين نابليون أو مجموعة القوانين المدنية، وقد جمعت بين القانون الروماني وقانون شمالي فرنسا. وهذا القانون المدني هو أساس القانون الحالي في كويك، والمكسيك، وعند بعض شعوب أمريكا الجنوبية. وشهدت البلاد التي تطبق القانون العرفي اهتماماً كبيراً لتنظيم بعض القوانين الموجودة لتصير مجموعات القوانين، وتشمل الأمثلة قانون الأعمال، وقانون الجريمة.



القتل Murder

القتل جريمة يرتكبها شخص ضد شخص آخر متعمداً دون تبرير شرعي أو عذر مقبول، بسبب الكراهية أو الحقد أو الطمع. ولكن هناك مواقف أخرى يُعدُّ القتل فيها عمداً، حتى لو لم تتوافر نية القتل، كأن يقتل شخص شخصاً آخر، بينما كان يقصد إيذاءه فقط لا أن يقتله؛ أو عندما يقوم بعمل يعلم أنه قد يؤدي إلى

موت أو إيذاء شديد لشخص آخر. في هذه الحالة يُعدّ متهمًا في جريمة القتل العمد. والشخص الذي يُقدم على ارتكاب جريمة قتل يعني أنه يتجاهل قيمة الحياة البشرية، وهذا التجاهل يحل محل النية الحقيقية للقتل لقوله تعالى: (...من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا ومن أحيّاها فكأنما أحيّا الناس جميعًا...) المائدة: 32. وعقوبة من يُقدم على القتل أن يُقتل قصاصًا جزاء شرعيًا كما بيّن الله تعالى ذلك في قوله: (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى...) البقرة: 178. وقال تعالى أيضًا: (ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) النساء: 93.

لا يعدّ القانون حوادث القتل الخطأ قتلاً عمدًا في كثير من الدول. لذا لا يكون السائق مذنبًا دون توجيه جريمة القتل بحقه إذا سار شخص أمام سيارته وقُتل، بشرط أن يكون قد اتخذ كل الاحتياطات الواجبة في مثل هذه الحالات. ولكن إذا كان يقود سيارته بتهور، حتى وإن لم يتسبب في الحادث، فقد تُوجّه إليه تهمة القتل غير العمد. تكون عقوبة القتل غير العمد في أغلب الحالات أقلّ كثيرًا من عقوبة القتل العمد، من ضمنها السجن أو دفع دية إلى أهله وغير ذلك.

وبمقتضى القانون العرفي (أي النظام القانوني المتبع في بلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة)، يحق للمواطن أن يستخدم الحد الأدنى من القوة الضرورية للدفاع عن نفسه ضد هجوم غير قانوني.

وفي بعض الحالات النادرة، قد يؤدي هذا إلى قتل المعتدي، وفي هذه الحالة يكون هنا ما يبرر هذا العمل، ولا يُنظر إليه على أنه جريمة. ولكن إذا ما استخدم المعتدي عليه قوة زائدة للدفاع عن نفسه، يعدّ عملاً جريمة قتل غير عمد.



القتل الخطأ Manslaughter

القتل الخطأ مصطلح قانوني يختلف عن القتل العمد لأنه لا يُصاحَب برغبة أكيدة أو حقد ويطلق عليه غير المتعمد.

ويقسم القانون في العديد من الدول القتل الخطأ إلى قسمين: إرادي وغير إرادي. فالإرادي يتم القتل فيه في ذروة حرارة الحدث دون أي خطة مسبقة، أي ردًا على الاستفزاز، وهو كاف لإثارة الشخص لارتكاب الفعل، حيث لا يمكن للإنسان العادي السكوت على الاستفزازات. فالرجل الذي يقتل رجلاً آخر في أثناء مشاجرة عنيفة دون أي تخطيط مسبق يُدان بالقتل الإرادي.

وهناك بعض الأنظمة القانونية تحدد نوعًا آخر من القتل الخطأ الإرادي، حيث تقرر أن الإنسان يعاني مسؤولية متضائلة تؤدي إلى إعاقة ذهنية شديدة يترتب عليها تعطيل الدماغ.

أما القتل الخطأ غير الإرادي أو الناجم عن الإهمال فإنه يحدث نتيجة للإهمال أو انشغال القاتل بفعل خاطئ. فإذا قتل سائق مهمل شخصًا ما فإنه يُدان بتهمة القتل الخطأ غير الإرادي.

عقوبة القتل الخطأ في التشريع الإسلامي الدية لأهل المقتول مع كفارة عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين. لكن في القانون الوضعي تختلف العقوبة من دولة إلى أخرى، ولكن السجن هو العقوبة المتبعة عمومًا في مثل هذا النوع من القتل.



القضاء في الإسلام Jurisdiction

القضاء في الإسلام فرض من فروض الكفاية، بمعنى أنه إذا قام به بعض المسلمين سقط عن الباقيين وإذا لم يقم به أحد أثم الجميع، وذلك لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه فكان واجبًا عليهم كالجهد، وهو مجموعة من النظم والقوانين الشرعية التي سنّها الإسلام للقضاء بين الناس في خصوماتهم. وهذه النظم والقوانين مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ثم من إجماع المسلمين وقياساتهم واجتهاداتهم في العصور الأولى للإسلام. يقول الله تعالى: (وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) المائدة: 49. ويقول تعالى أيضًا: (إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَوْسُفُ: 40. ويقول تعالى أيضًا: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) النساء: 65.

فالحاكمية إذن لله تبارك وتعالى في كل أمور الحياة وبالتالي يحكم بها قضاة المسلمين.

أسس النظام القضائي في الإسلام

يقوم النظام القضائي في الإسلام على القواعد والمبادئ التي تنظم القضاء شكلاً، وتنظم مبادئ القضاء والمبادئ التي يُعَيَّن القاضي على أساسها.

القواعد الشكلية:

وتتمثل في: طريقة رفع الدعوى وسيرها (ويكون ذلك بحسب ورود الدعوى وأولوية رفعها)، ومعاملة القاضي وتنظيم الشهادة وترتيب المحاكم.

طريقة رفع الدعوى لها أسس تنظيمية تتعلق بموضوع الخصومة والمحكمة التي تنظر هذه الدعوى والخطوات الترتيبية التي تسير عليها عند كل حكم.

معاملة القاضي للخصوم والنظر في خصوماتهم ويكون ذلك بالعدل بينهم في كل شيء في المجلس والخطاب واللفظ، فقد روى الترمذي بإسناد حسن من حديث علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدري كيف تقضي) رواه الإمام أحمد.

تنظيم الشهادة وتكون بالشهود العدول غير الفاسقين حسب حكم القاضي فيهم.

ترتيب المحاكم واختصاصاتها:

وهي ترتب حسب الاختصاص الزمني بما يعني أن يقيّد القاضي بالقضاء في أيام محددة دون غيرها فيصير قضاؤه شرطاً فيها. أو حسب الاختصاص المكاني أو المحلي، أي يقيّد القاضي بالقضاء في بلدة معينة أو جهة منها، أو حسب الاختصاص النوعي بأن يقيّد القاضي بنوع معين من القضايا دون غيرها، أو حسب الاختصاص الكمي أو القيمي يجعل القضاء في النوع الواحد على درجات فيخصص قاضٍ للنظر في القضايا التي لا تتجاوز قيمة النزاع فيها مبلغاً معيناً، وما زاد على ذلك ينظر فيه قاضٍ آخر. وقد ينحصر القاضي للنظر في قضية واحدة

وتزول ولايته بالحكم فيها. كالصحابي سعد بن معاذ (رضي الله عنه) عندما حكم في يهود بني قريظة في غزوة الخندق.

القواعد الموضوعية:

وتشمل الأسس التي يبنى عليها القاضي أحكامه وروافد قوانينه ثم خصائص القاضي المناسب وشروطه.

القواعد التي يستند إليها القاضي في حكمه مستمدة من الكتاب والسنة والإجماع ووسائل الاجتهاد المعروفة من قياس واستحسان وغيره. ولا ينقض الحكم إلا لمخالفة نص من كتاب أو سنة أو إجماع وذلك على الراجح من آراء الفقهاء.

ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ما دام أي منهما لم يخالف نصاً أو إجماعاً، وذلك لفعل الصحابة ولأن كل اجتهاد يستند إلى فهم خاص للنصوص.

القاضي الذي يُعين للقضاء، وفيه يلاحظ خطورة منصبه وشروطه وآدابه واستقلاله. أما خطورة منصبه فقد نبّه الرسول صلى الله عليه وسلم قائلاً (من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين) صحّحه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والدارقطني. وقد جعل بعضهم ولاية القضاء، لشرفها، تلي منصب الخلافة، بل إن بعضهم جعلها تلي النبوة.

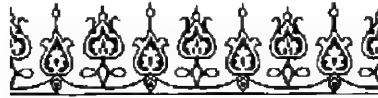
أما شروط القاضي فهي ألا يولّى قاض حتى تجتمع فيه شروط البلوغ والعدل والإسلام والحرية والذكورة وسلامة الحواس، والعدالة، والاجتهاد من معرفة بالكتاب والسنة والإجماع والاختلاف والقياس ولسان العرب، أي اللغة العربية. وذلك على خلاف بين الفقهاء في بعض هذه الشروط.

أما آداب القاضي فتحتم عليه ألا يقضي قاض وهو غضبان، مصداقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان) متفق عليه.

ولا يقبل القاضي هدية من لم يكن يهدي إليه قبل ولايته، على تفصيل في ذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (هدايا الأمراء غُلُول) رواه الطبراني بإسناد حسن.

ولا يأخذ القاضي الرشوة لحرمتها بلا خلاف، لحديث عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعن الله الراشي والمرتشي). وزيد في رواية (والرائش) رواه أبو داود وابن ماجه، والترمذي وأحمد والبيهقي بإسناد صحيح. والرائش هو الذي يمشي بينهما بالرشوة. ويجب على القاضي التفرغ للقضاء، فلا ينشغل بالتجارة مثلاً لأن ذلك يشغله عن النظر في أمور الناس.

أما استقلال القضاة فهو أمر يقضي بمنع تدخل أعضاء الحكومة أو أعضاء مجلس الشورى في أعمالهم، وإعطائهم الرزق الذي يكفيهم ومن يعولون سداً لحاجاتهم، وتحصينهم ضد العزل - على رأي جمهور الفقهاء -، وذلك لأن تعيينه تم لمصلحة المسلمين وليس لمصلحة الإمام، فلا يُعزل مادام على صلاحيته للقضاء ولم يتخلف فيه أحد شروطه.



قوانين الأحداث *Children's laws*

قوانين الأحداث قوانين تحمي الأطفال ضد القسوة والجرائم والإهمال والاستغلال، وتؤمن لهم قدرًا من التعليم. ولدى معظم البلدان قوانين لحماية مصالح الأطفال.

تختلف السن القانونية للعمل الدائم من قطر لآخر. ففي بعض الأقطار تمنع القوانين أن يعمل الأطفال دون الثالثة عشرة، كما تمنع أن يعمل من هم بين الثالثة عشرة والخامسة عشرة في أثناء ساعات الدراسة أو لأكثر من ساعتين يوميًا خارج نطاق وقت الدراسة.

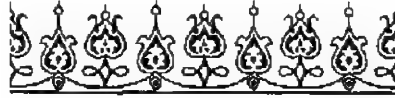
أجازت أقطار عديدة قوانين الصحة العامة للطفل وضبطت معاملته. ويقضي قانون المصانع في المملكة المتحدة على سبيل المثال بإجراء كشف طبي على الأطفال عند التحاقهم بالعمل بالمصنع، مع تكرار الكشف سنويًا، وذلك حتى يبلغ الطفل سن الرشد.

وتفرض معظم الدول حدًا أدنى للتعليم الإلزامي على الأطفال العاملين، إذ يقضي قانون التعليم البريطاني لعام 1944، مثلاً، بأن يتلقى الطفل تعليمًا عامًا،

أو تعليمًا خاصًا مناسبًا، حتى سن الخامسة عشرة. وفي عام 1973، رفعت الدولة هذه السن إلى 16 عامًا.

كما تنص معظم القوانين في البلاد الأوروبية على أنه: يُعرّض الشخص نفسه للعقوبة إذا مارس أي شكل من أشكال القسوة على الأطفال، أو باعهم تبغًا أو مشروبات مُسكرّة. كما يُعرّض آباء وأولياء أمور الأطفال أنفسهم للعقوبة إذا أهملوا أطفالهم.

تمت إجازة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الأطفال، في 20 نوفمبر 1989م. وتتراوح بنود الميثاق بين حق الأطفال في التعبير عن آرائهم، وحقوقهم في حرية الفكر، وحقوقهم في الحماية من الأذى، وحقوقهم في التمتع بمستوى معيشة جيد.



قوانين الرقيق الهارب *Fugitive slave laws*

قوانين الرقيق الهارب سنت لإعادة العبيد الفارين من أي ولاية أمريكية إلى أخرى. فقد خولت مادة في قانون إقليم نورثوست لعام 1787م إعادة الرقيق الهارب من إقليم نورثوست الحر. وفي عام 1793م وافق الكونجرس الأمريكي على قانون الرقيق الهارب الذي سمح للملاك باستعادة عبيدهم بمجرد تقديم إثبات ملكيتهم أمام قاض. وكان يستصدر بعد ذلك أمر للقبض وإعادة الرقيق الهارب الذين لم يسمح لهم في المحاكم بمحلفين أو الحق في تقديم بينة لصالحهم. وبناءً على هذا القانون كان يُخطف أحيانًا بعض السود الأحرار من الشمال ويُؤخذون رقيقًا في الجنوب. ولهذا السبب أصدرت بعض الولايات الشمالية أمرًا بعدم المساعدة في إعادة الرقيق الهارب.

فرضت تسوية عام 1850م عقوبات شديدة على الذين يساعدون الرقيق على الهروب أو يتدخلون لاستعادتهم. وأصدرت بعض الولايات الشمالية قوانين الحرية الشخصية التي منعت أحيانًا موظفي الولاية والمناطق المحلية من الالتزام بقوانين الرقيق الهارب.

قوانين العلاقات العرقية *Race relations laws*

قوانين العلاقات العرقية قوانين تحمي الناس من التمييز على أساس العرق، وتُعرف هذه القوانين في بعض البلاد باسم قوانين التمييز العنصري، وتحمي هذه القوانين الأشخاص من حرمانهم من الوظيفة أو السكن بسبب العرق. وقد يُراد بها كذلك مساعدة المهاجرين أو غيرهم من جماعات الأقليات، على التعرف بعضهم على بعض بصورة أفضل.

وينص قانون العلاقات العرقية لعام 1965م في المملكة المتحدة على تحريم بعض أوجه التمييز العنصري، وقد نص على إنشاء مجلس العلاقات العرقية، الذي قام ببحث الشكاوى ضد التمييز العنصري. ونص قانون العلاقات العرقية لعام 1968م على تشكيل لجنة العلاقات الجماعية، التي عملت على إرساء علاقات جيدة بين السكان الرئيسيين ومجموعات المهاجرين، ونص قانون العلاقات العرقية لعام 1976م على إنشاء لجنة المساواة العرقية، وبمقدور هذه اللجنة مقاضاة من يخالف القوانين المناهضة للتمييز، كما أنها تسعى لإرساء علاقات جيدة بين الجماعات العرقية المختلفة التي تقطن في بريطانيا.

وأقر برلمان الكومنولث في أستراليا قانون التمييز العنصري في 1975م، وهو يقضي بتشكيل لجنة لعلاقات الجماعات، ومواد هذا القانون ليست في مثل قوة قوانين المملكة المتحدة.

ولدول أخرى عديدة قوانين مناهضة للتمييز العرقي أو الديني، أو تعمل على إرساء علاقات جيدة بين الجماعات الثقافية المختلفة.

وقد سبق الإسلام هذه القوانين جميعاً، فقد حرّم العنصرية بشتى صورها، وساوى بين الناس جميعاً، ووضع منهاجاً ربانياً للمفاضلة بينهم على أساس من التقوى والعمل الصالح. قال تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) الحجرات. 13 :



الكفالة Bonding

الكفالة طريقة لحماية الحكومات أو الأشخاص أو الشركات من الخسارة بسبب عدم أمانة الآخرين أو إخفاق الآخرين في الوفاء ببعض العقود أو ببغض الالتزامات. وتصدر شركات التأمين وشركات الضمان لعدة أغراض الكفالات. وتشمل أنواع الكفالات المستخدمة لهذه الأغراض ضمانات الأمانة وضمانات الكفالة وسندات الكفالة.

يحصل الكثير من أصحاب العمل على ضمانات الأمانة للموظفين الذين يتعاملون في النقد أو في الممتلكات. إذا اختلس الموظف مبلغًا نقديًا أو ارتكب عملاً غير شريف سبب خسارة مالية لصاحب العمل، فيجب على الشركة الكافلة دفع الخسارة حسبما تنص عليه شروط الكفالة. وعادة تتحرى الشركة التي تصدر الكفالة عن الموظف للتأكد من أنه ذو سجل تجاري طيب. وتباع ضمانات الأمانة الشاملة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لحمايتها ضد الخسارة بالسرقة، والتزوير أو السلب. وهناك أنواع من الضمانات الشاملة متوافرة للشركات العامة أو التجارية الأخرى.

وتضمن ضمانات الكفالة الأداء والالتزامات التي يُخَوِّلها القانون. وهناك عدة أنواع من ضمانات الكفالة. فمثلاً ضمانات الأداء تضمن أن ينفذ المقاولون الأعمال بصورة جيدة وفي الوقت المناسب. و توفر الضمانات العامة الرسمية كفالة للأشخاص المسؤولين عن المال العام، وتضمن قيام المسؤول بالواجبات المحددة. وتضمن سندات الائتمان أداء الأشخاص الذين تعينهم المحكمة ليصبحوا مسؤولين عن ممتلكات شخص آخر. ويشمل هؤلاء الأشخاص منفذي الوصايا والقيمين على الأمانات والأوصياء.

يُطلب سند الكفالة أحياناً من الشخص المعتقل لإطلاق سراحه حين سماع قضيته في المحكمة. وإذا لم يُمَثَّل الشخص أمام المحكمة، تسقط الكفالة. ويعدُّ الكفلاء عادة بدفع مبلغ محدد من المال في المحكمة في هذه الحال لأنهم أصبحوا مسؤولين عن الشخص المتهم.



كفالة إطلاق السراح Bail

كفالة إطلاق السراح ترتيب أممي في جلسة محكمة لإطلاق سراح شخص معتقل، وهي تُعرف كذلك على أنها تعهد أو توقيع على إقرار. والكفالة خطة لتأكيد حضور الشخص المطلق سراحه إلى المحكمة لإجراء المحاكمة. في بعض البلدان، عندما توافق المحكمة على الكفالة، يُدفع مبلغ معين في المحكمة، ثم يُعاد المبلغ عند حضور المتهم للمحاكمة. وفي أقطار أخرى، تُعد الكفالة وعدًا بدفع مبلغ إلى المحكمة في حالة عدم حضور الشخص المتهم للمرافعة. وتؤخذ الكفالة إما من المتهم نفسه أو من صديق له أو أحد أقاربه الموثوقين. والواقع أن الكفالة تؤخذ لتحل محل سجن المحكمة للمدعى عليه مع الحجز القضائي من قبل الكفيل الثقة.

يمكن أن توافق المحكمة على الكفالة بعد إلقاء القبض، أو عند المرافعة. وأحيانًا عندما تدين المحكمة الشخص يمكن أن يُطلق سراحه بكفالة قبل النطق بالحكم. يحدث هذا أحيانًا للشخص المدان بقصد الاستئناف ضد الحكم. ولكن ليس ضروريًا أن يُوافق على الكفالة. فقد ترفض المحكمة الكفالة إذا كانت الجريمة خطيرة جدًا، أو إذا اعتقدت المحكمة أن المتهم لن يحضر المحاكمة، أو ربما يهدد الشهود أو يحاول التأثير عليهم، يمكن أن تضع المحكمة الشروط للكفالة كأن تحدّد مكانًا معينًا لإقامة المتهم أو تكلفه بالحضور بانتظام إلى مركز الشرطة لعمل التقارير.

يبين قانون الحقوق في إنجلترا، وكذلك دستور الولايات المتحدة أيضًا أن المحكمة لا تُقر الإفراط في مبلغ الكفالة. وهذا مما يمنع المحكمة من أن تفرض كفالة بقيمة عالية بحيث لا يتمكن أحد من الوفاء لضيق ذات اليد.



كفالة المدين Guarantee

كفالة المدين اتفاقية مكتوبة عادة، يتعهد بموجبها شخص بسداد ديون شخص آخر إذا لم يسدد المدين، عجزًا أو تقصيرًا. والضامن هو الشخص الذي يتعهد بالسداد ويُسمى الشخص الذي يكون التعهد لصالحه الغريم الأصلي. أما المستفيد

فهو الشخص الذي يقبل بالتعهد. ولا يُعد الشخص مسؤولاً عن دين شخص آخر ما لم يُنص اتفاق مكتوب على ذلك. وتختلف كفالة المدين عن الكفالة التي تشير إلى حالة السلع أو حق ملكية أرض ما. فإذا ضمن البائعون جودة منتجاتهم فإنهم بذلك يُقدمون كفالة.



لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

United Nations Commission on Human Rights

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إحدى وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بحقوق الناس وحررياتهم. تدرس اللجنة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتقوم بإعداد التوصيات والإرشادات الكفيلة بضمان هذه الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بإنهاء المهام الخاصة التي تكلفها بها الأمم المتحدة، مثل التحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

وتجتمع اللجنة سنوياً في جنيف بسويسرا. كما يحق للجنة الدعوة لعقد جلسات خاصة، عندما تكون هناك حاجة لاتخاذ إجراء عاجل. وقد عقدت اللجنة جلستها الخاصة الأولى عام 1992 م، للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة.

وقد أنشأت الأمم المتحدة اللجنة بوصفها جزءاً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1946م. وقامت اللجنة بصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أجازته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948م. تتلقى اللجنة الدعم من مركز حقوق الإنسان، وهو جزء من سكرتارية الأمم المتحدة. وينتمي نحو 50 بلداً لهذه اللجنة. وفي مايو 2001م، خسرت الولايات المتحدة الأمريكية مقعدها في اللجنة الذي كانت تحتله منذ نشأتها.



اللاجئ Refugee

شخص يضطر إلى الهرب من مسقط رأسه الأصلي طالبًا الأمان في مكان آخر. وأغلب اللاجئين يهربون للنجاة من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية (الجنسية) أو العضوية في جماعة اجتماعية خاصة أو الاتجاه السياسي.

وقد أطلق مصطلح الشخص المُنْعَد على الملايين من اللاجئين الأوروبيين الذين شَرَدُوا بالقوة من مواطنهم في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة (1945 - 1939م). ومنذ ذلك الحين، يستعمل المصطلحان المنفي عن الوطن ولاجئ أحيانًا بالتبادل، وكلا المصطلحين يستعملان بالتبادل وكلاهما يشير إلى أناس مشردين من أوطانهم، ولكن اللاجئين أيضًا يفقدون الوضع والحماية الوطنية.

وفيما قبل الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918م) مباشرة، وإبانها، كان هناك لاجئون يهود هاربون من روسيا. كما أن أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ هربوا من روسيا في أثناء الثورة الروسية خلال الفترة (1917 - 1920م)، كما كان هناك كثير من اللاجئين اليونانيين والأرمن من آسيا الوسطى (تركيا الآن) ومن بقية المناطق الأوروبية التي تعرضت لويلات الاحتلال في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها. حتى إن عصبة الأمم عيّنت مستكشفًا وعالمًا نرويجيًا شهيرًا اسمه فريد جون نانث مبعوثًا خاصًا لإعانة اللاجئين. وبعد موته عام 1930م، أسست العصبة المكتب الدولي للاجئين.

وزاد عدد اللاجئين مرة ثانية، قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية بين عامي 1933 و1941م من الذين هربوا من ألمانيا ومن الأراضي التي خضعت للحكم الألماني في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد أسست الأمم المتحالفة إدارة إعادة التوطين وإعانات للأمم المتحدة لمساعدة الذين شَرَدُوا من أوطانهم أو أبعادوا بسبب الحرب. وفي نهاية الحرب عام 1945م، كان هناك ما يزيد على اثني عشر مليونًا من هؤلاء المشردين في أوروبا. وفي عام 1946م، أسست الأمم المتحدة المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين لتتسلم عمل إدارة التوطين، حيث أعانت هذه المنظمة كثيرًا من المبعدين في أوروبا، كما أعانت أيضًا ملايين الناس الذين

هربوا نتيجة تقسيم الهند عام 1947م وتقسيم فلسطين عام 1947م، والحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م حيث شُرد نحو مليون فلسطيني عن بلادهم بعد احتلال أراضيهم من قبل الإسرائيليين.

واستمرت الحروب والثورات فتضاعفت أعداد اللاجئين. ومنذ عام 1975م، هاجر أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ من كمبوديا ولاوس وفيتنام. وساعدت البرامج الدولية بعض هؤلاء اللاجئين، كما ساعدت غيرهم أيضاً من بنغلادش والصين وأوروبا الشرقية وفلسطين. وقد نقل الملايين من الناس إلى مواطن جديدة بوساطة لجان هجرة دولية (الآن لجنة الهجرة المزدوجة) ومكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي للاجئين. وقد حاز مكتب المفوض العام للاجئين، الذي أسس عام 1951م، جائزة نوبل للسلام عامي 1954 و1981م. وفي أثناء الثمانينيات من القرن العشرين هرب ملايين من اللاجئين من أفغانستان وكمبوديا والصين وفيتنام وشرقي إفريقيا وأمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية. وفي التسعينيات من القرن العشرين أيضاً هاجر كثير من أهالي البوسنة والهرسك من بلادهم نتيجة الاعتداءات عليهم من صرب البوسنة وبعض الكرواتيين. وفي عام 1994م، هرب أكثر من مليوني رواندي من جراء الحرب الأهلية في بلادهم إلى مخيمات الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) وتنزانيا وبوروندي. وفي نفس العام رحل أكثر من نصف المليون شيشاني عن بلادهم بعد أن اجتاحتها القوات الروسية.



مجموعة القوانين Code

مجموعة القوانين مصطلح في القانون المدني يعني جميع القوانين المتعلقة بموضوع معين في تشريع أو حكم واحد، تسنها هيئة تشريعية محلية أو وطنية مثل السلطة التشريعية لدولة ما، أو سلطة مقاطعة، أو مجلس قرية. وهي قانون تشريعي بَحْت؛ تمييزاً له عن القانون العرفي الذي يصدر عن قرارات المحاكم. من الناحية النظرية، من الجائز أن تكون جميع قوانين مجموعة القوانين جديدة، ولم يسن من قبل

أي قانون يتناول هذا الموضوع بعينه. لكن من الناحية العملية تمثل مجموعة القوانين دائماً مراجعة علمية شاملة تقريباً لكل القوانين التي أصدرتها الهيئة التشريعية عن موضوع بعينه.

لا تظهر التشريعات عادة إلا عند إثارة مشكلات تُظهر الحاجة لقواعد وأحكام حول نقاط بعينها. مثال ذلك قوانين قيادة السيارات، إذ صدرت في أول الأمر القواعد التي تحدّد السرعة القصوى، وتطلب من السائقين القيادة على جانب واحد من الطريق، ثم ظهرت رخص السيارات ومن بعدها رخص السائقين، وتلتها علامات الوقوف، وإشارات المرور، وغيرها من تعليمات المرور.

ويترك مثل هذا التشريع المتجزئ كثيراً من الثغرات، وحالات الالتباس، والتضارب بين كثير من الأحكام المنفصلة. ونتيجة لهذا وضع كثير من الدول جميع القواعد المنظمة لمرور الطريق في نظام مجموعة قوانين.

تخضع مجموعة القوانين في الأقطار التي تعمل بالقانون العرفي لتفسيرات المحاكم مثلها مثل أي تشريع آخر. لذلك يجب قراءة قرارات القضاة من خلال مجموعة قوانين تحدد القوانين. أما في الأقطار التي تعمل بالقانون المدني، فإن مجموعة القوانين عادة هي المصدر الرئيسي للقانون.



محاكم التفتيش Inquisition

محاكم التفتيش هيئات أنشأتها الكنيسة الرومانية الكاثوليكية للقبض على من سموهم المهرطقين المارقين (الأشخاص المعارضون لتعاليم الكنيسة) ومحاكمتهم. أقيمت محاكم التفتيش في كثير من أجزاء أوروبا، ولكن محكمة التفتيش الأسبانية كانت هي الأكثر شهرة. وأشهرها تلك المحاكم التي أقامها فرديناند الخامس وزوجته إيزابيلا للتجسس على أهل الأندلس الذين فرضت عليهم النصرانية، وقد نكلت بالمسلمين بوحشية.

كانت تعاليم الكنيسة تعد أساساً للقانون والنظام ابتداءً من عهد حكم الإمبراطور الروماني قسطنطين، من عام 306م إلى عام 337م. ولذلك كان

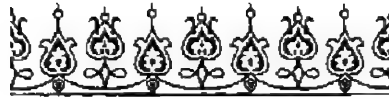
الخروج على تعاليم الكنيسة جريمة ضد الدولة، وحاول الحكام المدنيون لثبات من السنين استئصال الهرطقة.

وخلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين ثارت جماعات معينة من الرومان الكاثوليك ضد كنيستهم. وبعد أن رفض بعض الحكام المدنيين أو عجزوا عن معاقبة المهرطقين، تولت الكنيسة هذه المهمة.

في عام 1231م، أنشأ البابا جريجوري التاسع محكمة خاصة للتحقيق مع المتهمين، وإجبار المارقين على تغيير معتقداتهم. وفي عام 1542م، تولت لجنة الكرادلة التابعة للمكتب البابوي عملية التحقيق. وعمل رهبان من الدومينيكان والفرنسيسكان قضاة في تلك الهيئات.

كثرت محاكم التفتيش في فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا. ونظرًا لأن المحققين كانوا يقومون بأعمالهم سرًا فكثيرًا ما أساءوا استخدام سلطاتهم وعُذب بعض المتهمين، وحُكم على المارقين الذين رفضوا تغيير معتقداتهم بالموت حرقًا. وفي القرن السادس عشر الميلادي حوّل قادة الكاثوليك نشاط محاكم التفتيش لأنصار المذهب البروتستانتي.

يدين أتباع الكاثوليكية حاليًا محاكم التفتيش لأنها انتهكت قواعد العدالة الحديثة. ولكن لم ينتقد إلا عدد قليل من الناس أساليب محاكم التفتيش أثناء فترة القرون الوسطى.



المحاكمة Trial

المحاكمة يقصد بها الإجراءات التي تتبع بكل دقة أمام المحكمة للفصل في القضايا. وفي معظم القضايا، يمكن لكل من طرفي النزاع أن يوكل محاميًا، للتعبير عن وجهة نظره، وتقديم الأدلة نيابة عنه، واستجواب الشهود. وكثير من المحاكمات تُعقد في الغرب بحضور هيئة من المحلفين. وهناك محاكمات أخرى تكون فيها

المحاكمة بوساطة قاض فرد أو دائرة من القضاة دون محلفين. وهناك نوعان من المحاكمات: الأولى المحاكمات المدنية، والثاني المحاكمات الجنائية.

تقوم المحاكمة المدنية بالفصل في المسائل التي تخرج عن دائرة الجرائم، مثل العقود والملكية والتعويض عن الأضرار. يحدد المحلفون في المحاكمة المدنية من هو الطرف المقصّر، ومقدار ما يتعين عليه دفعه وفاء بالالتزام وتعويضاً عن الأضرار. وفي المحاكمة الجنائية يقوم المحلفون بإقرار إن كان المتهم مذنباً أو غير مذنب. وتبدأ المحاكمة التي تتطلب هيئة من المحلفين باختيار المحلفين. ثم يقوم كل من ممثل الاتهام الذي يوجه الاتهام ضد المتهم، ومحامي الدفاع، بتقديم مرافعات افتتاحية موجزة موجهة أمام المحلفين.

أما في المحاكمة المدنية، فيقوم المدعي، برفع الدعوى، يمثلها عادة محام. ويمثل الطرف الآخر، المدعى عليه، محام للدفاع عنه. ويقوم كل من محامي المدعي ومحامي المدعى عليه بتوجيه مرافعة افتتاحية موجزة، يذكر فيها عادة ما يراد إثباته أثناء المحاكمة.

تقديم الأدلة:

يقوم كل من محامي المدعي ومحامي المدعى عليه بتقديم الأدلة لتأييد دعوى موكله أو موكلته، وقد تشتمل الأدلة المقدمة في الإثبات على مستندات، مثل الخطابات أو الإيصالات أو أشياء، مثل الأسلحة أو الملابس. وفي معظم القضايا، تركز الأدلة على الأقوال التي يُدلي بها الشهود الذين يؤدون قسماً على قول الحق. ويقوم الشهود عادة بالإدلاء بالأقوال ردّاً على الأسئلة الموجهة من المحامي الذي يستدعي الشاهد. ثم يقوم محامي الخصم الآخر بالاستجواب محاولاً جهره العثور على أخطاء فيما أدلى به. والشاهد الذي ترتب المحكمة في إدلائه العمدي بأقوال كاذبة، توجه إليه تهمة الإدلاء بشهادة الزور. ويخضع قبول الدليل أثناء المحاكمة لضوابط معينة. وبوجه عام، يمكن القول إن الدليل يكون مقبولاً في الإثبات لدى توفر شروط ثلاثة، فيجب أن يكون:

1 - متعلقاً بالدعوى 2- ومادياً ملموساً 3- ومباشراً.

والدليل المتعلق بالدعوى هو الذي ينصب على مسألة متنازع عليها، ويساعد على الوصول إلى حل لها. والدليل المادي يُساعد على إصدار القرار في النقاط

الرئيسية للنزاع موضوع الدعوى. والدليل المباشر ما يُدلي به الشاهد عما رأى أو سمع بنفسه وليس نقلاً عن آخرين.

بعد الإدلاء بالشهادة ومناقشتها، يلخص محاميا الجانبين موضوع الدعوى، ثم يعرض القاضي خلاصة النزاع على المحلفين، ويوجه عنايتهم إلى القانون الواجب تطبيقه على الدعوى.

يقرر القاضي، في كل قضية، ما يعتبر دليلاً مقبولاً في الإثبات. وفي القضايا التي تتكون فيها المحكمة من قاض ومحلفين، يمكن للقاضي أن يقوم، في غياب المحلفين، بإصدار القرار فيما يتعلق بقبول أو عدم قبول الدليل. وفي الحالة التي تكون فيها الأدلة غير مقبولة، يمكن الطعن بالاستئناف ضد الحكم الصادر في الدعوى. ويجوز للقاضي أن يحاكم أي شخص بارتكاب جريمة إهانة المحكمة وتحقيرها إذا تبين من سلوكه، في أثناء انعقاد الجلسة، تعمد إعاقة المرافعة أو عدم احترام المحكمة، ويجوز أن يحكم على مثل هذا الشخص بالغرامة أو السجن أو بالعقوبتين معاً.

الوصول إلى قرار:

يذهب المحلفون بعد الفراغ من سماع الدعوى إلى غرفة خاصة بغرض المداولة في وقائع الدعوى والوصول إلى قرار فيها. وفي هذه المرحلة، لا يجوز الاتصال بأي شخص آخر إلا بإذن القاضي. فإذا لم يصلوا إلى قرار في آخر الجلسة، فيجوز نقلهم مجتمعين إلى فندق خلال الليل، على أن يعادوا مرة أخرى صباح اليوم التالي إلى المحكمة.

وفي المحاكمات الجنائية، يسعى ممثل الاتهام إلى إثبات التهمة على المتهم دون شك معقول، وهو المعيار الذي يتطلبه القانون. وإذا لم يقتنع المحلفون بأن ممثل الاتهام قام بالتدليل على الاتهام بالصورة الكافية، فيجب عليهم تبرئة ساحة المتهم، أي إصدار قرار أنه غير مذنب. وإذا وجد المحلفون المتهم مذنباً، فإن القاضي يصدر الحكم بالإدانة والعقوبة. أما في القضايا المدنية، فإن على محامي المدعي أن يثبت ادعاء موكله وفقاً لمبدأ الأرجحية في وزن الأدلة. وفي حالة انقسام هيئة المحلفين في المحاكمة التي لا يستطيع فيها المحلفون الوصول إلى قرار بالأغلبية التي

يتطلبها القانون، لا يكون بوسع القاضي إلا أن يعلق حكم المحلفين ويصدر أمراً بمحاكمة جديدة أمام هيئة أخرى من المحلفين.

حقوق المدعى عليه:

تكفل معظم دساتير الدول الديمقراطية كثيراً من الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة للمتهم، من ذلك المحاكمة بوساطة هيئة من المحلفين في عدد كبير من القضايا يحددها القانون، وكذلك الحق المعروف بوجوب اتباع الوسائل القانونية السليمة، التي تنص على أن تجرى المحاكمة طبقاً للإجراءات القانونية. وهناك ضمانات أخرى، مثل منع حبس المتهم احتياطياً أكثر من فترة معينة دون أن يوجه له قرار اتهام، وحق المتهم في محاكمة علنية، والحق في طلب المساعدة القانونية للدفاع عنه أمام المحكمة.

يطلق على بعض هذه الضمانات، أحياناً، قواعد العدل الطبيعي. وتقضي قواعد العدل الطبيعي بأنه لا يجوز للشخص أن يكون حكماً في قضيته الخاصة، وألا تتم إدانة شخص غيابياً. وقاعدة عدم جواز أن يكون الشخص حكماً في قضيته، يقصد منها أنه يتعين على كل قاض أو محلف أن يتنحى عن نظر النزاع إن كانت لديه مصلحة شخصية فيه، وألا يشارك في اتخاذ قرار بشأنه. أما قاعدة عدم جواز إدانة شخص غيابياً، فيقصد منها وجوب إعلان الشخص مسبقاً بالإجراءات التي تُتخذ ضده، والسماح له بالدفاع عن نفسه. وعلى هذا، ففي القضية الجنائية، يجب أن توجه للمتهم تهمة ارتكاب جريمة معينة أو أكثر على نحو صحيح، طبقاً لمواد القانون، وأن يعطى فرصة لإعداد دفاعه. وبالمثل يُعطى المدعى عليه في القضية المدنية بيانات كاملة عن الوقائع المدعى بها ضده والأدلة المطلوب تقديمها في الإثبات.

الاستئناف:

يجوز للمتهم الذي حوكم وتمت إدانته في القضية الجنائية، أن يستعمل حقه في الطعن في الحكم عن طريق الاستئناف. ويكون لمن خسر القضية المدنية، الحق أحياناً في تقديم طعن بالاستئناف.

يطالب المستأنف في عريضة الاستئناف بإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة الأعلى وتسمى محكمة الاستئناف. وفي بعض القضايا، يكون من حق المحكوم عليه

استئناف الحكم تلقائيًا دون شروط، ويجب عليه في بعض القضايا الأخرى إبداء الأسباب التي يبنى عليها طلب استئناف نظر الدعوى؛ مثل اكتشاف دليل جديد، أو أهمية الفصل في نقطة قانونية قد يتغير بها وجه الحكم أمام المحكمة الاستئنافية، وقد ترفض محكمة الاستئناف نظر الطعن في بعض الأحوال. ويجوز في بعض الأحوال الأخرى أن تأمر بإعادة القضية للمحكمة السابقة للنظر والفصل فيها مجددًا.

الصلح خارج المحكمة:

يقوم النظام القانوني في معظم البلدان على الاعتقاد بأن المتهم يعتبر بريئًا إلا أن تثبت إدانته. بيد أن نسبة ضئيلة من المنازعات القانونية هي التي يفصل فيها عن طريق المحاكمة. فالمتهم يعترف بالذنب في كثير من القضايا. ومن ثم لا تكون هناك حاجة إلى استمرار إجراءات المحاكمة. وفي القضايا المدنية، تتم التسوية عادة خارج المحكمة، سواء أكان ذلك قبل سماع الدعوى أو في أثناء السير فيها، متى قدمت فيها بعض الأدلة. وفي الأحوال التي يطالب فيها المدعي بالتعويض، قد يبادر المدعى عليه بإيداع مبلغ في المحكمة، قد يقبله المدعي بدلًا من مواصلة إجراءات الخصومة.

الرسوم القضائية:

في جميع القضايا الجنائية والمدنية، يجب على القاضي، آخر الأمر، أن يعيّن الطرف الذي يلزم بدفع الرسوم القضائية. وفي أكثر الأحوال، يُحكم على خاسر الدعوى بدفع الرسوم القضائية، لكن هذه القاعدة تخضع لعدة استثناءات. وتحدد القواعد الإجرائية كيفية تقدير الرسوم التي تُحصل لصالح المحكمة، ويجوز الطعن بالاستئناف في تقدير الرسوم أو فرضها.

نبذة تاريخية. دأب السكسون الذين استقروا في إنجلترا خلال العصور الوسطى على محاكمة المتهمين عن طريق التعذيب بدلًا من المحاكمة أمام المحلفين. كان يطلب من المتهم القبض على قطعة حديدية محماة بالنار، أو أن يلحق به الأذى عمدًا بطريقة أو بأخرى.

كان السكسون يعتقدون أن الله يشفي المتهم خلال ثلاثة أيام إذا كان بريئاً. وبعد الاجتياح النورمندي لبريطانيا عام 1066م، كان يطلب من المتنازعين أن يبارز أحدهما الآخر، اعتقاداً بأن الله ينصر من معه الحق.

أما في العصر الراهن، فقد تَبَيَّنَ نظم المحاكمة في كل من إنجلترا والأقطار التي أخذت عنها، نظام القانون العرفي الإنجليزي وقانون الإنصاف. والواقع أن القانون العرفي مجموعة من الأحكام التي أرساها القضاء اعتماداً على أعراف المجتمع والأحكام القضائية السابقة. كما أن قانون الإنصاف مجموعة معايير تقوم على المفهوم الشامل لمبادئ العدل. وحمل المستعمرون الإنجليز نظامهم القانوني إلى أستراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية وإلى جميع دول الكومنولث.



المحامي Lawyer

المحامي شخص يمثل أفراداً من عامة الناس في الشؤون القانونية. ويدعى الشخص الذي يطلب خدمات المحامي موكلاً. وفي النظام القانوني الإنجليزي يُسمَّى المحامي الذي يملك الحق في مناقشة القضايا في المحاكم العليا محامي المرافعات، أما الذي لا يملك هذا الحق فيُسمَّى محامي الإجراءات.

تشمل واجبات المحامي كثيراً من المسائل القانونية، بما فيها العقود والوصايا والأضرار البدنية والشؤون التجارية. ويعمل المحامي على تفادي المقاضاة، عن طريق تقديم المشورة القانونية، التي تبقي الموكل بعيداً عن المشكلات، والعمل على تسوية القضايا ودياً. ويحق قانوناً لأي شخص أن يمثل نفسه في أي محكمة من المحاكم، لكن السلطات تقول: إنه ليس ذلك من الحكمة بالنسبة للشخص غير المتدرب، إلا في محاكم المطالبات الصغيرة أو المحاكم الأخرى، حيث تكون الإجراءات غير رسمية.

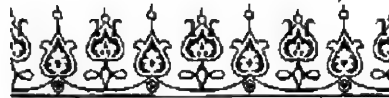
تستغرق دراسة المحاماة عدة سنوات. كما تتضمن فترة من العمل مع محام آخر للتدريب العملي على المهنة.

محامي الإجراءات Solicitor

محامي الإجراءات أحد نوعين من المحامين، ففي المملكة المتحدة وأيرلندا تقسم المهنة القانونية، تقليدًا إلى محامي إجراءات ومحامي مرافعات. وفي العديد من البلاد الأخرى التي تتبع النظام القانوني نفسه، ألغي التقسيم إلى محامي الإجراءات ومحامي المرافعات. ويمكن للمحامي في تلك البلاد، أن يمارس وظيفتي محامي المرافعات والإجراءات.

ويشمل العمل الأساسي لمحامي الإجراءات تقديم المشورة في المسائل القانونية، وتحرير المستندات، مثل العقود والوصايا، ونقل الملكيات، وكذلك القيام بإعداد القضايا التي يتم عرضها أمام المحاكم. ويجوز لمحامي الإجراءات - وكثيراً ما يحدث ذلك - الظهور أمام المحاكم الصغرى في القضايا الواضحة. ويقضي محامو المرافعات جُل وقتهم في تقديم المشورة، التي عادة ما تكون لمحامي الإجراءات بدلاً من تقديمها للموكلين.

وللعديد من محامي الإجراءات خبرات واسعة، تشمل كلاً من القانون الجنائي والمدني، ويقوم الكثير منهم بتبادل الرأي وإطلاع العديد من محامي المرافعات على مختلف القضايا. ويقوم محامو الإجراءات بالعمل في مجالات متخصصة واسعة تختص بواحد أو اثنين من مجالات القانون، وتكون مهمة محامي الإجراءات الاختصاصيين هؤلاء قاصرة على تبادل الرأي مع محامي المرافعات فيما يتعلق بالقضايا التي ستعرض في المحاكم.



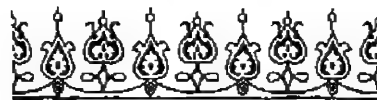
المحظور Taboo

المحظور كُلُّ سلوك أو قول أو مكان يُمنَع شرعاً أو قانوناً في مجتمع ما . والمحظور من وجهة النظر الإسلامية، ما حرمه الله، كما أن الحلال ما أحله. أما خارج هذا الإطار، فكل إنسان مسؤول عن سلوكه الشخصي ما لم يحرم ما أحله الله أو يحل ما حرمه الله. وميادين الحرام كثيرة في التشريع الإسلامي فمثلاً، يحرم الإسلام أكل لحم الخنزير وشرب الخمر والزواج من المحارم (أخت - خالة - عمة...

إلخ، كما يمنع التبني ويحرم الربا وأكل مال اليتيم والنظر إلى الأجنبية والخلوة بهن، كما يمنع أيضاً سفور المرأة وزيتها لغير زوجها، كما يمنع الغش والسرقة والرشوة والقمار... وأمثالها، وهذه التشريعات في مجال الحرام والمحظور. والشارع في كل هذا هو الله سبحانه وتعالى الذي إذا حلل شيئاً أو حرّمه ما كان لأحد من الناس الخيرة في قبوله أو رده.

والمحظور والمحرم من وجهة النظر الغربية يعني تحريم الأشياء المقنونة أو التي ينبغي ألا تكون. وهو عندهم عمل أو شيء أو مكان ممنوع طبقاً للقانون أو العرف. ويعتقد العديد من الجماعات أن من يذهبون إلى مكان محرم أو يلمسون شيئاً محرماً سيصابون بأذى بالغ، وقد يعاقب المجتمع المخالفين أو يعدهم شيئاً محرماً.

وفي مناطق عديدة من العالم يتحاشى الناس الأشياء المحظورة، وحتى نهاية القرن العشرين الميلادي، على سبيل المثال، لم يكن سكان جزر فيجي يجرؤون على لمس أي شيء يمتلكه زعيم القبيلة أو قسيسوها. وكان محرماً على سكان أستراليا الأصليين ذكر اسم شخص ميت بصوت عال.



المحكمة Court

المحكمة في القانون المدني سلطة من سلطات الدولة، تحسم المنازعات وتطبق العدالة. وتقوم المحاكم بالفصل في منازعات الأفراد والمنظمات والحكومات. وهي تصدر الحكم بإدانة أو براءة الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم، ثم توقع العقوبات على المذنبين.

ويرأس جميع المحاكم قضاة مؤهلون. وهؤلاء القضاة يفصلون في كل المسائل القانونية. وفي كثير من القضايا، يحكم القضاة بصحة أو زيف ادعاءات كل من طرفي الخصومة. ويقوم المحلفون في بعض القضايا الأخرى بتقرير مسائل الواقع. ويُقصد بكلمة محكمة، الإشارة إلى قاضٍ فرد أو إلى قاضٍ يحكم مع محلفين. وقد يُقصدُ منها أيضاً، المكان الذي تُعقدُ فيه الجلسات للنظر في المنازعات وإصدار

الأحكام. ولضمان عدالة المحاكمة، تكون الجلسة عادةً علنية، ما لم تتصل بمسائل الأحداث أو أسرار الدولة.

وتؤثر أكثر الأحكام على الخصوم وحدهم في الدعوى، ولكن هناك أحكاماً أخرى تتناول مسائل عامة أكثر شمولاً، مثل حرية الصحافة، والتمييز العنصري، وضمانات المتهمين. ومن ثم تُعد المحاكم أداة فعالة لأغراض التغيير الاجتماعي والسياسي.

النظم القانونية

تقوم النظم القانونية أساساً في معظم الدول على القانون العرفي أو القانون المدني. وتجمع بعض الدول بين النظامين. ويقصد باصطلاح القانون المدني في هذا السياق، المفهوم الشامل للنظام القانوني. ويجب ألا يختلط هذا المعنى الواسع، بالمعنى الضيق الذي يُراد به الإشارة إلى أحد فروع القانون الخاص الذي يُنظم علاقات الأفراد فيما بينهم.

وفي النظم التي تأخذ بالقانون العام، يقيم القضاة أحكامهم أساساً على هذي من السوابق القضائية، أي الأحكام الصادرة من قبل في القضايا ذات الوقائع المماثلة.

وتتبع معظم الأقطار التي تتحدث باللغة الإنجليزية، بما في ذلك أستراليا وأيرلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة - فيما عدا أسكتلندا - والولايات المتحدة الأمريكية، نظام القانون العام. وتتبع أسكتلندا نظاماً قانونياً خاصاً، لا يقوم على أساس القانون العام.

ويقوم نظام القانون المدني أساساً على تطبيق القوانين المكتوبة (التشريعات الصادرة من البرلمان). ولا يشير القضاة إلى السوابق إلا للاستئناس بها، لأنهم ملزمون بالاستناد في أحكامهم إلى مادة أو أكثر من القانون، وليس إلى السوابق وحدها. وتتبع معظم الدول الآسيوية، والدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية نظام القانون المدني.

والدول التي تأخذ بكل من نظام القانون المدني ونظام القانون العام، تتوافر لديها، بوجه عام محاكم تختص بالفصل في القضايا المدنية وحدها، ومحاكم أخرى

تختصّ بالفصل في القضايا الجنائية فحسب، كما قد تتوافر لديها بعض المحاكم التي تنظر في كل من القضايا المدنية والجنائية. وفي الدول الشيوعية سابقاً، تختص كل المحاكم بالفصل في القضايا المدنية والجنائية على السواء.

ولم يكن فقهاء الشريعة الإسلامية في الدول الإسلامية التي تمارس القوانين الوضعية في الماضي يُفرّقون بين المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية. ولكن توجد في معظم الأقطار الإسلامية في العصر الراهن محاكم مدنية منفصلة عن المحاكم الجنائية.

أنواع المحاكم

تباين أنواع المحاكم حسب اختصاصها بسلطة الفصل في القضايا، إلى عدة أنواع مثل: محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف، أو محاكم جنائية ومحاكم ابتدائية.

محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف:

تكاد كلّ القضايا تُنظر ابتداءً أمام محكمة الموضوع، ويطلق عليها أيضاً المحكمة ذات الاختصاص الأصلي أو محكمة الدرجة الأولى. وقد يكون لمثل هذه المحاكم اختصاص عام أو اختصاص مقيد، ويُطلق عليه أيضاً القضاء الخاص. تقوم المحاكم ذات الاختصاص العام بسماع أنواع كثيرة من القضايا. وتُعَدّ محكمة الموضوع الكبرى في أيّ مقاطعة أو ولاية أو وحدة سياسية، محكمة ذات اختصاص عام.

ويكون للمحكوم عليه الحقّ دائماً في الاستئناف، أي طلب إعادة النظر في أوجه تظلمه من الحكم أمام محكمة أعلى درجة، يُطلق عليها المحكمة الاستئنافية أو محكمة الاستئناف. وتقوم معظم الطعون بالاستئناف على أسباب تتعلق بالمسائل القانونية، وإن كان من الجائز أن تُؤسّس أحياناً على الوقائع.

المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية:

تقوم المحاكم الجنائية بالفصل في الدعاوى الضارة بأمن المجتمع، مثل القتل والسرقة. ففي القضايا الجنائية، تقوم الدولة بتحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم. وتتراوح العقوبات التي تحكم بها المحاكم الجنائية على المذنبين بين الإفراج - بشرط

اختبار حُسن السَّير والسلوك - والغرامة والسَّجن، وقد تصل إلى الإعدام في بعض الدول.

وتقوم المحاكم المدنية بالفصل في المنازعات الخاصة الناشئة بين الأفراد . والقضايا المدنية تتعلق بمسائل غير جنائية، مثل العقود والعلاقات العائلية والإصابات الناشئة من الحوادث.

وفي معظم القضايا المدنية، يقوم الفرد أو الشَّخصية الاعتبارية برفع دعواه في مواجهة الشَّخص الآخر. ولا يتضمن الحكم المدني عقوبة السَّجن، وإنما قد يُحكم على الطرف الذي أخلَّ بالتزامه بدفع التعويض.

المحاكم الخاصة:

قد يكون لبعض المحاكم اختصاصات معيَّنة تتعلق بأنواع من القضايا التي تفصل فيها، أو طوائف خاصة من الناس يُقدِّمون أمامها . فمحاكم الأحداث لا تنظر إلَّا في قضايا الصغار، ممن تقلُّ أعمارهم عن سنٍّ معيَّنة، تحدَّد عادةً بالسادسة عشرة. ومحاكم الأحوال الشخصية تقتصر على النظر في قضايا الطلاق والحضانة والتَّبني، وغيرها من الأمور العائلية.

كيف تعمل المحاكم الجنائية

يُقدِّم معظم الأشخاص المقبوض عليهم بناءً على اشتباه بارتكاب إحدى الجرائم، إلى قاضٍ يُطلَق عليه قاضي الأمن (درجة أولى)، وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه.

وفي قضايا الجرائم الصغرى، يقوم القاضي بالنظر في القضية والفصل فيها وتوقيع العقوبة لدى الإدانة، وفي القضايا الأكثر خطورة، يقرِّر القاضي فيما إذا كان عليه الأمر بحبس المتهم احتياطياً أو إطلاق سراحه بالكفالة. وفي هذه المرحلة، يجوز للمتهم أن يُطالب بالحصول على مساعدة قانونية (إعانة حكوميَّة لتعيين محام للدفاع)، إذا لم يكن المتهم - أو المتهمة - قادراً على دفع أجر المحاماة، وقد يُستجاب لمثل هذا الطلب.

التحقيق الأولي أو إجراءات الاتهام:

في معظم أقطار العالم، تُجرى مع الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، تحقيقات أولية للتحقق من وجود دلائل على ذلك.

وفي أستراليا وبريطانيا وويلز وشمالى أيرلندا، يُجرى هذا التحقيق أمام أحد قضاة الدرجة الأولى، وتكون جلسات محاكمته علنية. ويُجرى التحقيق القضائي في نيوزيلندا قاضي الصلح، وقاضي الناحية في جمهورية أيرلندا، وتجرى التحقيقات في أسكتلندا بمعرفة المدعي العام، وتجرى في بعض الولايات الأمريكية أمام هيئة مُحلفين كبرى.

المحاكمة:

يكون من حقّ المتهم في معظم الجرائم الكبرى المطالبة بمحاكمته أمام هيئة مُحلفين. يقرر المحلفون المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى، ويتعين عليهم الاسترشاد بتوجيهات القاضي في القانون والإثبات والإجراءات. ويجب على المحلفين تقرير ما إذا كانت الأدلة المقدمة في الإثبات بوساطة الادعاء، تثبت الإدانة على المتهم بدون شك معقول، وإن لم يكن الأمر كذلك، فيجب تبرئة المتهم، وفي الحالة التي يُقرّر فيها المحلفون أن المتهم مذنب، يُصدر القاضي الحكم بالعقوبة.

ويجوز للمحكوم عليه الطعن بالاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية. ومهما يكن من أمر، فإن معظم دساتير العالم لا تجيز محاكمة شخص مرتين لارتكاب الجريمة نفسها. ومع ذلك، فإنه يجوز في بعض الدول، استئناف حكم البراءة.

كيف تعمل المحاكم المدنية:

تبدأ الدعوى المدنية عندما يقوم فرد أو شخصية اعتبارية، ويُطلق عليه المدعى، باستصدار تكليف بالحضور من المحكمة في مواجهة شخص آخر، يسمى المدعى عليه، وُثِرَ رفع الدعوى رسمياً لدى تقديم عريضة للمحكمة، يُطلق عليها عريضة الدعوى، يبين فيها المدعى السبب المنشئ للدعوى والأضرار والخسائر التي يعتقد أنها لحقت به بسبب إخلال المدعى عليه بالوفاء بالتزاماته.

وقد يُطالب المدعى باسترداد مبلغ من المال تعويضاً عن الإخلال، ويتسلم المدعى عليه إعلاناً بالدعوى يُكلّف فيه بالحضور أمام المحكمة في تاريخ معين.

ويقوم المدعى عليه في الجلسة المحددة، بإيداع مذكرة مكتوبة، يُطلق عليها مذكرة الدفاع. وتشتمل على أوجه دفاع وأقوال المدعى عليه بالنسبة للوقائع، وطلب الدعوى، ويجوز للمدعى عليه أن يتقدم بدعوى مضادة في مواجهة المدعى.

وفي معظم القضايا، يشكل التكليف بالحضور وعريضة الدعوى ومذكرة الدفاع، باكورة المستندات التي يُطلق عليها الطلبات. وفي هذه الطلبات، يقوم كل من المدعي والمدعى عليه بطرح ادعاءاته وتنفيذ ادعاءات خصمه. وفي معظم القضايا المدنية، تتم التسوية خارج المحكمة، على أساس الطلبات المتبادلة. وعلى أية حال، إذا تبقت مسائل واقعية ذات أهمية متنازع عليها، يجوز طلب الكشف عنها رسمياً عن طريق المحكمة. وهو إجراء يستطيع بموجبه أحد الخصوم أن يلزم الآخر بتقديم دليل يُراد تقديمه في الدعوى. وإذا ظلت الدعوى محل نزاع بعد الكشف عن الدليل، تحال للمرافعة.

ويقوم بالفصل في القضايا المدنية عادة قاض فرد دون محلفين. وقد يقوم القاضي أو المحلفون، بتحديد الطرف المخل بالتزاماته، والمبلغ الواجب عليه دفعه تعويضاً عن الإخلال. ويقوم حكم المحكمة في القضايا المدنية، بوجه عام على أساس الراجح في مقابلة الأدلة ببعضها، وبعبارة أخرى، على ثبوت ما إذا كان الاحتمال الغالب هو أن المدعى عليه ارتكب الإخلال المدعى به من جانب المدعي، أو العكس. ويجوز لمن خسر الدعوى، استئناف الحكم الصادر ضده.

المحاكم في الإسلام

يُطلق على القانون الإسلامي الشريعة الإسلامية. وهي مستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة.

وتشمل الشريعة أحكام العبادات والعقائد، والأحكام المتعلقة بالمعاملات، وهي ما يُطلق عليه الأوروبيون القانون المدني والجنائي. ويُطلق على المحاكم التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية على مرّ العصور المحاكم الشرعية.

ويُطلق على من يتولّى سلطة الفصل في الخصومات بوساطة المحاكم الشرعية، القاضي الشرعي.

وفي العصور الحديثة، توجد في بعض الدول الإسلامية، المحاكم الشرعية إلى جنب المحاكم المدنية.

وتختص المحاكم الشرعية في تلك الدول بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق. وتختص المحاكم الأخرى بالفصل في غير ذلك من المسائل.

المحاكم في الدول الشيوعية السابقة

تنقسم المحاكم في الدول الشيوعية إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المحاكم الشعبية، والإقليمية، والعليا.

المحاكم الشعبية:

محاكم من الدرجة الأولى تتكون من قضاة شعبيين وقضاة محترفين. والقضاة الشعبيون مواطنون مدنيون، يُنتخبون لأداء واجباتهم القضائية لفترات قصيرة. والقضاة المحترفون رجال قانون مؤهلون علمياً، ويُنتخبون دورياً.

المحاكم الإقليمية:

تقوم بالفصل في الخصومات والجرائم الكبرى الأكثر خطراً مما تفصل فيه المحاكم الشعبية. وتقوم أيضاً بالإشراف على أعمال المحاكم الشعبية، كما تفصل في طعون الاستئناف في الأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية. وعندما تقوم المحاكم الإقليمية بدور محاكم الاستئناف فلا بد من أن يكون قضاتها قضاة مختصين، لكنها عندما تقوم بدور محاكم الدرجة الأولى، فإنها قد تضم بعض القضاة الشعبيين.

المحاكم العليا:

أعلى جهة قضائية في كل الدول الشيوعية. وتُنتخب المحكمة العليا في الدولة الشيوعية بوساطة أعلى مجلس للتشريع في البلاد. وتقوم المحكمة العليا بالفصل في عرائض الاستئناف المُقدّمة لها ضد الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى درجة، كما تقوم بتفسير القوانين، وبوصفها محكمة من الدرجة الأولى، فهي تقوم بالفصل في القضايا التي تمس رفاهية المواطنين أو أمن البلاد بأسرها. وكان لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، محكمة عليا خاصة بها، وهي التي تقوم بالإشراف على المحاكم الأدنى درجة، وبالفصل في عرائض الاستئناف المُقدّمة إليها ضد الأحكام الصادرة من المحاكم الإقليمية داخل الجمهورية.

أنواع خاصة من المحاكم

المحاكم الإدارية:

توجد في كثير من الدول في الوقت الراهن مسائل فنية، مثل التي تتعلق بالتجارة والمهن ومعاشات الموظفين العموميين ورخص مزاولة أعمال النقل وغيرها من الخدمات، وتتولى الفصل في المنازعات التي تنشأ بسببها لجان إدارية أو محاكم خاصة. وتطبق هذه المحاكم إجراءات مبسطة، لا تلتزم فيها بالقواعد الصارمة المقررة في قانون الإثبات.

وهذه المحاكم تضم قضاة من أهل الخبرة في شتى ميادين الإدارة. فقد أصدرت بعض الدول، مثل أستراليا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية قوانين للإجراءات الإدارية تضمن معاملة عادلة للجمهور.

المحاكم الدولية:

توجد محكمة العدل الدولية بلاهاي في هولندا. وهي من المنظمات الرئيسية للأمم المتحدة. وتضم قضاة من الدول الأعضاء. ولا تُلزم أية دولة بالخضوع لها، ما لم توافق على ذلك، بوجه عام؛ أو بوجه خاص في قضية معينة، كما أنه ليس للمحكمة وسائل لتنفيذ أحكامها قسراً على الدولة التي يصدر ضدها الحكم، ومن ثم لا يتم التنفيذ إلا برضاها.

وفي عام 1958م، أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، محكمة للفصل في النزاعات التي تنشأ بين أعضائها. وتتناول المحكمة الفصل في مسائل مثل الاحتكارات، والتميز في التجارة بين دولة وأخرى، وقيد الانتقال للعمل.

نبذة تاريخية

المحاكم القديمة:

تعدُّ مجالس القبيلة أو كبار السن في المجتمعات البدائية، أول أنواع المحاكم الشعبية. وكانت تفصل في القضايا بموجب الأعراف المحلية.

ومع التقدم الحضاري، عرفت المجتمعات التقنيات المكتوبة، وأدت الحاجة إلى تفسير تلك التقنيات، وتطبيق موادها على الوقائع الخاصة بكل دعوى، إلى تطور القانون، ومن ثم نشأت المحاكم القضائية الرسمية للدولة.

وقام الرومان الأقدمون بإصدار أول تقنين كامل للقوانين الرومانية، كما وضعوا أسس نظام قضائي متقدم. وبعد انهيار حكم الإمبراطورية الرومانية الغربية في القرن الخامس الميلادي، تلاشى تدريجياً النظام القضائي الروماني في دول غرب أوروبا، وحلّ محله نظام المحاكم الإقطاعية التي كانت تُعقد برئاسة اللوردات في المقاطعات المحلية. وكان لتلك المحاكم اختصاصات محدودة في نظر القضايا، وجرت على تطبيق الأعراف المحلية.

تطور القانون المدني والقانون العام:

في صدر القرن الثاني عشر الميلادي، بدأت الجامعات الإيطالية في تدريب المحامين على مبادئ القانون الروماني القديم. ولقد حلّ تدريجياً القانون الروماني الذي استند قداماً إلى نصوص مجموعات القوانين المكتوبة، محلّ نظام المحاكم الإقطاعية في معظم الأقطار الأوروبية.

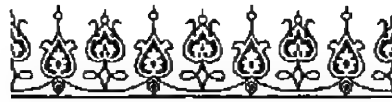
وفي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، أصدر إمبراطور فرنسا نابليون الأول قوانين نابليون، وهو مُستمد أساساً من القانون الروماني. وأضحى هذا القانون، بصفته نمطاً من القانون المدني - أساس النظامين القانوني والقضائي لمعظم الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية. وفي القرن الثالث عشر، قامت بريطانيا بتأسيس نظام قومي للمحاكم. وقامت هذه المحاكم تدريجياً بتطوير مجموعة من السوابق القضائية، وهي التي أطلق عليها القانون العام، لأنها طبقت بطريقة موحدة على جميع أفراد الشعب أمام كل المحاكم في الدولة.

واتبعت محاكم القانون العام نهج المبادئ القانونية التقليدية، وأقامت قضاءها بصفة رئيسية على هدي الأحكام القضائية السابقة. وأضحى القانون العام الإنجليزي أساساً للنظام القضائي لمعظم الأقطار التي خضعت للاستعمار البريطاني، بما في ذلك أستراليا والهند وماليزيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

تطور المحاكم في بعض الدول الإسلامية في العصر الحديث:

قامت كثير من الدول الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، بإصدار قوانين مدنية أو اتبعت نظام القانون العام في شتى فروع القانون، بدلاً من أحكام الشريعة الإسلامية. فلقد أصدرت تركيا في الخمسينيات من القرن التاسع

عشر، - كما أصدرت مصر في السبعينيات من القرن التاسع عشر، قوانين تجارية وجنائية، فضلاً عن إصدارها قوانين لتنظيم المحاكم تنظيمًا جديدًا، على نهج النظم القضائية الفرنسية. وفي السودان إبان الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، أصدرت الإدارة البريطانية قوانين جنائية مُستمدة من مبادئ القانون العام، وأنشأت نظامًا قضائيًا جديدًا، جرت محاكمه على تطبيق أحكام القانون العام ومبادئ العدالة، ومع ذلك، ظلت المحاكم الشرعية في السودان، تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية على المسلمين. وظلت المحاكم القبلية تقوم أيضًا بالفصل في القضايا. ولما استولى البريطانيون على الحكم في الهند، أنشأوا محاكم جديدة قامت بتطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين في مسائل أحوالهم الشخصية، كما أنشأوا محاكم مدنية وجنائية للفصل في القضايا الأخرى. وقامت تركيا بوقف العمل بأحكام الشريعة الإسلامية أمام القضاء، كما قامت بإلغاء المحاكم الشرعية في عام 1926م. وقامت كل من مصر وتونس بإلغاء المحاكم الشرعية في الخمسينيات من القرن العشرين. معظم الدول الإسلامية تحول المتظلم من الحكم الحق في الاستئناف.



محكمة الأحداث Juvenile court

محكمة الأحداث محكمة خاصة، تتعامل مع القضايا التي تشمل أطفالاً ارتكبوا جرائم، أو يحتاجون إلى رعاية وحماية المجتمع. وفي أستراليا ونيوزيلندا، يُطلق على هذه المحاكم اسم محاكم الأطفال.

ويرأس محاكم الأحداث، أو الأطفال قضاة مدربون تدريباً خاصاً. وهي جزء من النظام القضائي المدني، إلا أنها تتخذ صفة أقل رسمية من المحاكم الأخرى، وأحياناً تُعقد جلسات الاستماع فيها سرّاً. وتركز معظم الأقطار على أهمية النهوض بأعباء رعاية الأطفال، ومصالحهم عند سماع القضايا. وعموماً، فإن هناك قيوداً على ذكر اسم وعنوان ومدرسة أي طفل يمثل أمام محكمة للأحداث أو للأطفال.

ولكل قطر قوانينه الخاصة به، فيما يتعلق بالعمر الذي يمكن أن يمثل فيه الطفل أمام المحكمة. وبصفة عامة، فإن العمر المحدد لذلك هو أربعة عشر عامًا. ويتم التعامل مع المذنبين الذين تقل أعمارهم عن ذلك عن طريق المدرسة أو الشرطة أو الخدمات الاجتماعية. وتستمع معظم محاكم الأحداث أو الأطفال إلى القضايا الموجهة ضد أطفال تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا. وعلى كل، فإن الجرائم الخطيرة مثل جرائم القتل يجب أن تنظر فيها المحاكم الجنائية العادية، بغض النظر عن عمر المدعى عليه.

وتشمل الأوامر التي تصدر عن محاكم الأحداث أو الأطفال أوامر الإشراف أو الرعاية. وعادة ما يورد الاختصاصيون الاجتماعيون تقارير عن الطفل وظروفه العائلية، قبل أن تصدر المحكمة حكمها. فقد يوضع الأطفال في الحبس لدى سلطة محلية، إذا كان آباؤهم غير قادرين أو غير راغبين في تحمل مسؤولياتهم. وعمومًا، فإن الصبية لا يودعون السجن، بل تُطبق أنماط من الحبس على أولئك الذين تتم إدانتهم بجرائم عنف خطيرة.

نبذة تاريخية:

قبل إنشاء محاكم الأحداث، كان القضاة في الغرب يحاكمون الأطفال الخارجين على القانون، بالطريقة التي يحاكمون بها البالغين. وقد حكموا على الكثيرين بالسجن. وقد نشأت محاكم الأحداث نتيجة لتغير المواقف تجاه الأطفال الجانحين في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي. ووفقًا لتلك المواقف الجديدة، فقد أصبح من المفترض أن تكون محاكم الأحداث أماكن لمساعدة الأطفال لا لمعاقبتهم. ويُفترض ألا يتعرض الأطفال للظروف القاسية، والمعاملة الفظة التي غالبًا ما توجد في محاكم البالغين. وبدلاً من ذلك، فقد أصبح لزامًا على الاختصاصيين الاجتماعيين تزويد القاضي بمعلومات عن خلفية الطفل، ويقوم القاضي بمناقشة الطفل بحرية، وعادة ما يتم ذلك في جلسة استماع سرية. وبعد ذلك، يفترض أن يصل القاضي إلى قرار يراعي مصالح الطفل. وقد يترتب على هذا القرار إنذار أو غرامة أو فترة اختبار أو تحويل إلى جهة أخرى. وقد يُحبس الطفل في مدرسة تدريب، أو مركز تعليم، أو في أي منشأة أخرى.



المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

European Court of Human Rights

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أحد أجهزة المجلس الأوروبي، وتعمل بالتعاون مع هيئة أخرى هي اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، في فحص قضايا حقوق الإنسان، وتدرس اللجنة الاختراقات المزعومة للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو اتفاق دولي وقعه المجلس الأوروبي في نوفمبر عام 1950 م. ودخل الاتفاق حيّز التنفيذ في سبتمبر 1953 م. وتدرس اللجنة شكاوى حقوق الإنسان التي تقيمها دولة، أو جماعة، أو شخص ضد دولة أخرى، وترفع تقارير عنها إلى المحكمة. ويجب أن تكون كلتا الدولتين طرفاً في الاتفاقية. وتصدر المحكمة أحكامها في الدعاوى.

وتغطي إجراءات المحكمة القانونية، القضايا التي ترفعها الدولة التي يعاني مواطنوها انتهاك حقوق الإنسان، من دولة أخرى، أو الدولة التي قدمت الشكاوى ضدها. ولكن ليس للمحكمة أو للجنة الشكاوى سلطة كبيرة. وكل ما تستطيع أن تفعله اللجنة، هو مساعدة طرفي النزاع على الوصول إلى حل يقوم على احترام حقوق الإنسان، ويمكن للمحكمة فقط أن تستمع إلى القضية، إذا وافقت الدول المدعى عليها على أن لها الأهلية قانوناً لفعل ذلك.



المحكمة العسكرية Court-martial

المحكمة العسكرية نوع من المحاكم تنظر في القضايا القانونية التي تتعلق بأفراد القوات المسلحة، والعاملين المدنيين الذين يعملون في قواعد عسكرية وغيرهم. وتتبع المحاكم العسكرية الطرق القانونية العادية. فمثلاً، يعتبر المتهمون أبرياء إلا أن تثبت إدانتهم، ويواجهون بكامل تفاصيل التهم المنسوبة إليهم. وفي بعض القضايا الأكثر خطورة، يُعيّن للمتهمين محام يتولى الدفاع عنهم (دون أن يتكلفوا من ذلك شيئاً)، وفضلاً عن ذلك، تُهيأ لهم كل فرصة ممكنة لإعداد قضاياهم بأنفسهم.

ويُفوض الضباط الذين يقودون سرية أو مجموعة من السرايا باختصاص جزئي في المحاكم العسكرية. ويستطيع هؤلاء الضباط النظر في الجرائم الصغيرة التي ترتكبها رتب صغيرة تعمل تحت قيادتهم، وتكون العقوبة عادة الغرامة أو التجريد من بعض المزايا، أو تخفيض الرتبة أو الحجز لفترة قصيرة في غرفة الحراسة (السجن الحربي المحلي) ولا يترتب عادة على هذه الجرائم أية جزاءات توضع بملف الخدمة العسكرية أو السجل الدائم، ضد مرتكبيها، لما لها من تأثير على فرص ترقيةاتهم فيما بعد.

أما الجرائم الأكثر خطورة، فهي من اختصاص إحدى المحاكم العسكرية الرسمية. وفي معظم النظم العسكرية تنظر المحاكم العسكرية الخاصة والمحاكم العسكرية المحلية، التي تتألف هيئتها من ثلاثة ضباط على الأقل، في كثير من القضايا العسكرية. وتحال المسائل الأكثر خطورة إلى المحاكم العسكرية العامة التي تتألف هيئتها من خمسة ضباط على الأقل يساعدهم مستشار قانوني ليس له صوت. ويجوز للمجند في بعض النظم العسكرية، أن يطلب، أثناء محاكمته، أن يكون ثلث أعضاء هيئة المحكمة على الأقل من المجندين.

ويوجد في معظم البلدان محامون مدربون في محاكمها العسكرية. وفي بعض البلاد الأوروبية، يتولى قضاة مدنيون رئاسة المحاكم العسكرية مثل بلجيكا وفرنسا. أما معظم بلدان الكومنولث بما في ذلك أستراليا، والهند ونيوزيلندا، فتتبع نمطاً كالنمط المعمول به في المملكة المتحدة. ويوجد في دول الاتحاد السوفييتي (سابقاً) وبعض البلاد العربية ثلاثة مستويات للمحاكم، هي محاكم الدرجة الأولى، والمتوسطة (الاستئناف) والعليا (النقض). ويُعين رؤساء المحاكم والقضاة العسكريون من بين قطاع عريض من العسكريين ممن لا تقل أعمارهم عن 25 عاماً ومازالوا موجودين في الخدمة الفعلية.



المحلفون Jury

المحلفون مجموعة من المواطنين العاديين يستمعون إلى أقوال الشهود في المنازعات القضائية ويقررون الحقائق. ويُستخدَم المحلفون من وقت لآخر في المحاكمات التي تنظر في الجرائم الخطيرة. ويُستخدمون بصورة أقل في المحاكم المدنية. ويُستخدَم المحلفون بشكل واسع في الأقطار التي تتبع نظامًا قضائيًا أخذت أحكامه من النظام الانجليزي. وتشمل تلك الأقطار أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم دول الكومنولث. ونادرًا ما يُستخدم المحلفون في أوروبا باستثناء المملكة المتحدة.

تتألف هيئة المحلفين في العادة من 12 عضوًا في حالات القضايا الجنائية، ومن عدد أقل في القضايا المدنية، وهم يقومون بالاستجواب. ويتم اختيار المحلفين من سجلات التصويت، أو من القوائم الحكومية المحلية الأخرى. كما يتم استبعاد بعض الناس أو إعفاؤهم. ويشمل هؤلاء أولئك الذين تخطت أعمارهم حدًا معينًا والمجرمين الذين أدينوا في قضايا وموظفي إدارة العدل وبعض المتخصصين في الخدمة العامة. ويتم اختيار المحلفين عشوائيًا لكل محاكمة. وقد يعترض المدعى عليه، أو محاميه على عدد من المحلفين قبل البدء في الاستجواب. ولكل نظام قضائي أحكامه الخاصة فيما يختص بالاعتراض. في الولايات المتحدة حيث يُستخدم المحلفون بصورة متكررة أكثر من الأقطار الأخرى، فإنهم قد يُخضعون للاستجواب لمعرفة ما إذا كانوا منحازين للمدعى عليه، أو متحاملين عليه.

ويجب أن يستمع المحلفون خلال المحاكمة إلى البيّنة، وبعد ذلك يقررون حقائق القضية. ويقوم القاضي بتوجيههم وفقًا للقانون. ويطلب من المحلفين الخروج من المحكمة إذا أراد القاضي أن يحكم بإجراء ما، أو بقبول البيّنة. وفي نهاية القضية، يجمع أو يراجع القاضي البيّنات ويوضح للمحلفين أنه يجب عليهم إثبات براءة المدعى عليه ما لم يتأكد لهم أنه مذنب لحد لا يرقى إليه الشك.

وبعد مراجعة القاضي للبيّنات، يتوجه المحلفون إلى غرفة خاصة للوصول إلى حكم. وفي معظم الأقطار، يجب أن يصل المحلفون إلى الحكم بالإجماع إذا كان ذلك ممكنًا، إلا أنه بعد انقضاء زمن محدد قد تقبل المحكمة حكم الأغلبية، إذا كان من الممكن الوصول إليه. وإذا لم يفلح المحلفون في الحصول على أغلبية كافية للحكم،

يطلق على- هذه الحالة تعليق حكم المحلفين .ويقوم القاضي بصرف هيئة المحلفين على أن تبدأ محاكمة جديدة بوجود هيئة محلفين جديدة. يقدم رأي المحلفين إلى المحكمة عن طريق رئيس المحلفين الذي تنتخبه الهيئة، وتنتهي مهمة المحلفين عندما يتم قبول الحكم.

تتألف هيئة المحلفين في حالة القضايا المدنية من أقل من 12 عضواً. وتستخدم مثل هذه الهيئات بصفة أساسية للتحقيق في قضايا تتعلق بالتشهير، أو الاحتيال والفصل فيها. وعادة ماتكون هيئات المحلفين المكلفة بالاستجواب صغيرة وتقرر سبب الوفاة.

نبذة تاريخية:

يحتمل أن تكون هيئة المحلفين في إنجلترا قد بدأت بعد الاستيلاء النورمندي في عام 1066م. وبحلول القرن الخامس عشر الميلادي، تم استخدامها في كل القضايا تقريباً لتحديد المذنب.

وأصبح أحد مبادئ القانون الإنجليزي أن لكل فرد الحق في الخضوع لمحاكمة، يقوم بها نظراؤه أو أنداده. وعلى كل، فإنه حتى منتصف القرن العشرين الميلادي، كان المحلفون يُختارون فقط من بين المواطنين الذين لديهم ممتلكات، ولم يكن الاختيار محدوداً بعصر محدد. وفي الغالب، لم يكن المحلفون يمثلون الشعب. وخلال ستينيات القرن العشرين الميلادي وما بعده، أدخلت معظم الأقطار قوانين تسمح لكل المواطنين الذين بلغوا سن التصويت ولم يتجاوزوا سناً محددة أن يكونوا أهلاً للانضمام إلى خدمة هيئة المحلفين.



مختبر الشرطة Police laboratory

مُختبر الشرطة مختبرٌ يقوم فيه المختصون بتحليل، وتفسير الدلائل (البينات) المتصلة بجريمة ما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتجانس شظايا زجاج ما مع شظايا زجاج محطم، أو تتجانس مسدس وجد مع التهم مع رصاصة وجدت في مسرح الجريمة، كما أن شكل بقع الدم الموجودة قرب الجثة يُمكن أن يُساعد على معرفة

كيفية ارتكاب جريمة القتل. أما الأدلة الأخرى فتشمل الوثائق والمخدرات والعقاقير والألياف وبصمات الأصابع والشعر والنفايات. وعادة ما يكون لقوات الشرطة ذات الحجم الكبير مختبرات خاصة بها.

وتسمى العملية التي تستخدم الأسلوب العلمي في الكشف عن الجرائم علم الأدلة القضائية. والشخص الذي يقوم بمهمة فحص الأدلة في مختبر الشرطة يُطلق عليه عالم الأدلة القضائية.

يشتمل علم الأدلة القضائية على تخصصات مثل التحليل النفسي القضائي، وعلم السموم القضائي وعلم الأمراض القضائي (تخصص معرفة طبيعة الأمراض وآثارها خصوصاً بعد موت الأفراد). ويفحص متخصص التحليل النفسي المتهمين لتحديد مدى رشدهم وسلامتهم العقلية؛ ويقوم أخصائي علم السموم بتتبع سير العقاقير والسموم في خلايا الجسم وتحديد تأثيرها. ويمارس المتخصص في علم الأمراض مهمة فحص جثث الضحايا بعد الوفاة للتعرف على أسباب الوفاة.

كيف يتم التعامل مع الأدلة

يحفظ متخصصو علم الأدلة القضائية والمحققون الآخرون، كل القرائن والشواهد، وذلك عن طريق إجراء أمني يطلق عليه سلسلة الأدلة. وهذا يتضمن المحافظة على بيان لكل شخص يتعامل مع حلقة الأدلة، ابتداءً بمسرح الجريمة، وانتهاءً بتقديم الدليل للمحكمة. أما إذا تُرك أحد الأدلة بدون حماية خلال هذه المدة، فإنه يُمكن للقاضي أن يرفض قبوله في المحكمة. وتوجد ثلاث خطوات في التعامل مع الأدلة:

1 - تجميع الأدلة في مسرح الجريمة 2 - تحليل الأدلة في المختبر، 3 - تقديم الدليل للمحكمة.

تجميع الأدلة:

تُجمع الأدلة في معظم الجرائم إما بواسطة رجال الشرطة أو المختصين المتعاونين مع مختبر الشرطة. ولكن بالنسبة للجرائم الخطيرة مثل السطو على البنوك، وجرائم القتل، فإن علماء الأدلة يحضرون بأنفسهم في مسرح الجريمة، حيث يقومون بتجميع الأدلة ويحاولون إعادة تمثيل الجريمة كما حدثت إن أمكن

ذلك. تقوم الشرطة بعد ذلك بتجميد مسرح الجريمة حيث لا تسمح بأي تغيير فيه، كما لا تسمح بالدخول إلى المنطقة لغير الأشخاص المصرح لهم.

يبدأ محققو الشرطة تصوير مسرح الجريمة من عدة زوايا لتحديد موقع الأدلة ثم يقوم الرسام التابع للشرطة أو المحقق برسم مخطط لمسرح الجريمة، حيث يوضح الوضع الصحيح لكل جزء من الأدلة، وذلك بالاعتماد على مقياس دقيق. بعد ذلك يتم جمع الأدلة. يستخدم المحققون عدة طرق لجمع الأدلة. وإحدى هذه الطرق المستخدمة هي الكشف عن بصمات الأصابع، حيث ينثر المختص في البداية مسحوق البودرة على السطح الذي يُشتبه في وجود بصمات عليه فتلتصق البودرة بالزيوت التي تتركها الأصابع على السطح، تُصور بعد ذلك البصمات وتُنقل من السطح الخارجي عن طريق شريط لاصق يعمل على تحويل البصمة إلى الورقة التي تُشكل وثيقة دائمة بعد ذلك. أما بصمات الأصابع في الدم أو في الزيت أو في مادة مرئية فتُصور مباشرة.

وللمحافظة على العلامات الأخرى مثل بصمات الأرجل وآثار إطارات السيارات يقوم المحققون بتصويرها أولاً ثم يشكلون مجسماً للعلامات من الجص الباريسي.

وفي بعض الأحيان يستخدم المحققون أدوات خاصة لتجميع الأدلة، منها على سبيل المثال وعاء بلاستيك يسمى قانصة المكنسة يُثبت في نهاية خرطوم المكنسة الكهربائية ويقوم بتجميع الأجسام الدقيقة جداً التي تُسمى أثر الدليل وتشمل نسيجاً عضلياً أو شعراً أو رملأ أو شريحة خشبية أو أجزاء صغيرة من الزجاج والطلاء. وتجمع أيضاً الأدلة الأكبر حجماً مثل الرصاص والسلاح الناري الصغير. وإذا كان الدم والبقع السائلة من الجسم في أشياء غير قابلة للنقل تؤخذ منها عينات ثم يقوم المحققون بوضع رقعة على كل جزء في الدليل.

وهذه الرقاع لا تساعد فقط على معرفة كل دليل وإنما تساعد كذلك على فصل دليل جريمة عن غيرها.

تحليل الأدلة:

تستخدم مختبرات الشرطة عدة أساليب عملية لمعرفة أو تحليل الأدلة. وتشمل هذه الأساليب العملية الفحص المجهرى والمعالجات الكيميائية واستخدام بعض

الأدوات والوسائل الخاصة. وعادة ما يكون لدى مختبرات الشرطة عدة أنواع من المجاهر. فمجهز مقارنة الطلقات مثلاً يُستخدم لمقارنة نوعين من الطلقات أو أكثر. كما يُستخدم أيضاً لفحص العلامات وتحديد أصلها.

ويُحدد العلماء المعادن والعقاقير عن طريق المجهر الاستقطابي الذي يُكبر المكونات البلورية لكل مادة. ويستخدم المجهر التجسيمي الثاني العدسة لتقصي وفرز الشواهد وكذلك لفحص كتابة اليد والطباعة وعينات الطلاء.

ويمكن مطابقة كتابة اليد بوساطة خبير الخطوط حيث يحدد صاحب الكتابة في حالة وجود نسخة موجودة من الخط الأصلي. ويمكن أيضاً اكتشاف التوقيعات المزورة، ولكن ليس بالإمكان في كل الاحوال تعيين الشخص الذي قام بعملية التزوير. وفي بعض الأحيان يمكن أن تعرف طباعة الآلة الكاتبة عن طريق الحروف المطبوعة بصورة مشوهة.

كما يستخدم العلماء المواد الكيميائية لمطابقة الأدلة المحطمة. فمثلاً يستخدمون الحمض لإعادة جزء من الأرقام المتسلسلة لبعض الممتلكات المفقودة. كذلك يستخدمون المواد الكيميائية لتحديد سبب الانفجار أو الحريق، حيث تُكشف هذه الكيميائيةات آثار المواد القابلة للاشتعال مثل البترول والبرافين فيما تبقى من المواد المحترقة؛ كما تُستخدم المواد الكيميائية للتعرف على عينات الدم وسوائل الجسم. كما يمكن التعرف على الأفراد ليس فقط من خلال فصائل الدم، ولكن عن طريق التفاعلات الكيميائية في خلايا الجسم لكل فرد.

ومنذ منتصف القرن العشرين استُخدمت عدة وسائل في مختبرات الشرطة تشمل الفوتومتر الطيفي (السبكتروفوتومتر). وهو جهاز يسجل إشعاعات الضوء والحرارة التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، حيث توضح نوع الإشعاع حينما يصطدم بهدف. وهذا يساعد الشرطة في الكشف عن التزوير في المستندات، وذلك عن طريق مقارنة الإشعاع بالحبر. وأما جهاز الفصل الكروماتوغرافي الغازي أو راسم الاستشراب الغازي، فهو جهاز يفرز ويفصل مكونات المادة، وبذلك يتمكن الباحثون من قياس كل من تلك المكونات. وهذه الطريقة تُستخدم في تقدير كمية الكحول في دم الشخص.

ومن أحدث الطرق العلمية المستخدمة في تحليل الأدلة تشخيص الهوية عن طريق د.ن.أ. (الحمض النووي الريبي منقوص الأكسجين) الذي يسمى بصمة د.ن.أ. ففي هذه الطريقة يقوم المحققون بالتعرف على الشخص الذي تتعلق به العينات الجسمية مثل الدّم أو الشعر أو المني، وذلك عن طريق تحليل د.ن.أ. فيها. وهو عنصر وراثي موجود في جميع خلايا الجسم.

تقديم الأدلة للمحكمة:

علماء الأدلة القضائية هم المسؤولون عن شرح أهمية الأدلة، وعادةً يقدمون ماتوصلوا إليه في شكل تقارير مكتوبة. وفي بعض الأحيان يقدمون الأدلة للمحكمة، ولذا يُسمون الشهود الخبراء، بسبب تدريبهم وخبرتهم. وتسمح المحاكم للشهود بتقديم الحقائق فقط. ولكن الشهود الخبراء يُسمح لهم أيضاً بإبداء آرائهم في القضية بناءً على الأدلة الموجودة. فهم في معظم الحالات يعملون شهوداً للمدعي العام.

نبذة تاريخية

من أوائل مختبرات الشرطة المختبر الذي أسس عام 1910م في ليون بفرنسا بواسطة طبيب يسمى الدكتور إدمون لوكارد، الذي ساعد على اكتشاف عدة طرق علمية للتحقيق في الجرائم.

طور الإحصائي الفرنسي ألفونس برتلن طريقة لمعرفة الأفراد على أساس مقاييس أجسامهم. وهذه الطريقة تُسمى نظام برتلون حيث استخدمت لأول مرة عام 1879م، وبعد ذلك انتشرت في جميع أرجاء العالم.

اخترع السير وليم هيرشيل، وهو موظف بريطاني في إدارة مستعمرة الهند في أواخر القرن التاسع عشر، طريقة عملية لمطابقة بصمات الأصابع. يعتقد المؤرخون أن الفضل يعود للسير فرانسيس جالتون العالم البريطاني في تطوير طريقة هيرشيل إلى طريقة حديثة لمطابقة بصمات الأصابع، وذلك في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي. وفي أواخر العقد الأول من القرن العشرين حلت البصمة محل نظام برتلون كلياً كطريقة دقيقة للكشف عن الهوية.

ولعل القاضي النمساوي، هانز جروس، هو الذي استحدث مصطلح التحليل الجنائي؛ ففي كتابه التحقيق الجنائي (1893م) أعلن جروس أن علم الجريمة يجب أن يستخدم طريقة منتظمة للتحري عن الجرائم وتحليل الأدلة.



منظمة مراقبة حقوق الإنسان

Human Rights Watch

تُعنى منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس روتش) بتعزيز وحماية حقوق وحرريات الشعوب في جميع أنحاء العالم. وتتحري المنظمة انتهاكات حقوق الإنسان، وتُنشر، بناء على هذه التحريات عشرات التقارير في كل عام.

تستعين منظمة مراقبة حقوق الإنسان بوسائل الإعلام المختلفة للفت الانتباه إلى المشكلات التي تواجه ضمان حقوق الإنسان، ولممارسة ضغوط على الحكومات والجماعات المسلحة والمؤسسات لوقف انتهاك حقوق الإنسان. ولا تقبل المنظمة المساعدات الحكومية إذ يقوم الأفراد والمؤسسات بتمويلها.

أنشئت المنظمة عام 1978م بمسمى هلسنكي ووتش لمراقبة تطبيق اتفاقيات هلسنكي لعام 1975م. تعهد الاتحاد السوفيتي (السابق) ودول أخرى بموجب هذه الاتفاقيات باحترام حقوق المواطنين في هذه الدول. اتسع، تدريجياً، النطاق الذي كانت تعمل فيه منظمة هلسنكي ووتش، وبحلول عام 1988م أصبح اسمها منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

وللمنظمة، اليوم، ثمانية أقسام يهتم كل قسم منها بدائرة من دوائر الاهتمام التالية: الأمريكيتين؛ آسيا؛ أوروبا ووسط آسيا؛ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حقوق المرأة؛ انسياب الأسلحة لمتهمي حقوق الإنسان. ومقر المنظمة في مدينة نيويورك، ولها مكاتب في بروكسل عاصمة بلجيكا، ولندن، وهونج كونج، وموسكو، وريو دي جانيرو البرازيلية، وواشنطن، ومدن أخرى.



المعاش Pension

المعاش مرتب ثابت يدفع بانتظام لشخص ما عند بلوغه سنًا معينة، أو بسبب التقاعد عن العمل. ويمثل المعاش بديلاً أو بديلاً جزئياً عن الراتب الثابت أو الدخول الأخرى التي كان يتسلمها شخص ما قبل تقاعده. والغرض من المعاش توفير ضمان مالي للأفراد وعوائلهم. وفي حالة وفاة المنتفع بالمعاش، يمكن للمستفيد الآخر، زوجاً أو زوجة، أن يحوله لصالحه.

معاشات الدولة:

تقوم معظم الدول الصناعية بتدبير معاشات أساسية ثابتة هي حقٌّ مشاعٌ لمواطنيها، ويمكن لأي منهم المطالبة به عند بلوغهم سنًا معينة تتراوح ما بين 55 عامًا في بعض الدول و70 عامًا في غيرها. وفي بعض الدول تختلف سنُّ الاستحقاق للرجال والنساء. وعلى سبيل المثال تصل المرأة سن الاستحقاق في المملكة المتحدة عندما تبلغ 60 عامًا، ويبلغ الرجل 65 عامًا. وقد ألغت معظم الدول هذه التفرقة العمرية بين الجنسين منذ العقد الأول لعام 1990م وتعرف معاشات الدولة كذلك باسم الضمان الاجتماعي ومعاشات الشيخوخة.

في بعض الحالات قد يتسلم الشخص أيضًا ما يسمى المعاش الإضافي الذي تُحتسب قيمته منسوبةً إلى الفئة - من فئات الأجور والمرتبات - التي كان يحصل عليها الشخص المنتفع قبل تقاعده. وفي الأحوال الخاصة، تتكفل الدولة بمعاشات أخرى بسبب العجز أو الترميل أو الإصابة أثناء الحرب.

المعاشات المهنية:

هي ما يتقاضاه شخصٌ من صاحب العمل بالإضافة إلى ما قد يتقاضاه من معاشات الدولة. ويتقاضى موظفو الحكومة في كثير من البلدان، معاشًا ثابتًا عند التقاعد. وقد استُحدث أول نظام للمعاشات بالمملكة المتحدة عام 1812م خصيصًا لموظفي الحكومة. كما يتقاضى العاملون بالجيش والبحرية والطيران معاشات أيضًا. وعادةً ما يتقاعد الكثيرون من أفراد القوات المسلحة في سن مبكرة نسبيًا، فيلتحقون بوظائف أخرى حتى السن القانونية للتقاعد. ويتقاضون معاشاتهم من الخدمة العسكرية إضافة إلى ما يتقاضونه من وظائفهم الجديدة.

لكثير من الشركات وغيرها من المؤسسات أنظمتها المعاشية. أما الأفراد الذين يعتمدون على جهودهم الذاتية في كسب عيشهم، وغيرهم ممن ليس لهم استحقاق معاشي من مخدمهم، فيلجأون إلى ما يُسمى أنظمة المعاش الشخصي، وتعرف أيضاً باسم الأنظمة الفردية للمعاش. وتتميز الضوابط التنظيمية لهذا النوع من المعاشات بالمرونة عمومًا، فتتفاوت الإسهامات المالية - الأقساط - المتحصلة للاشتراك في النظام المعاشي في حدود القدرات الفردية المتاحة.

المزايا الضريبية:

تتفاوت هذه المزايا من بلد لآخر بناءً على نوعية النظام المعاشي، إذ يتحمل الإسهامات المالية للنظام المعاشي كلٌّ من الجهة المانحة للمعاش، بالإضافة إلى الفرد المنتفع به. وتُستثنى هذه الإسهامات المالية عادة من الضرائب، مما يقلل من تكلفتها الفعلية. وبمعنى آخر يصبح في مقدور صاحب العمل إسداء فائدة جلييلة لمستخدمه، بكلفة مالية منخفضة نسبيًا. كما تُتاح للمستخدم فرصة للادخار للمستقبل بقيمة مالية متدنية في واقع الأمر.

هناك أنواعٌ مختلفةٌ من الأنظمة المعاشية، إذ يوجد منها ما يعتمد على الإسهامات المالية، كما يوجد منها ما هو غير إسهامي. وأنظمة المعاشات الحكومية من النوع الإسهامي، إذ إنها تعتمد جزئيًا على مساهمات الفرد من خلال الضرائب والتأمينات القومية، وهي مبالغٌ تستقطع من مرتبه. وفي بعض أنظمة المعاشات المهنية يقوم المخدم بتحمل كافة الإسهامات المالية ولا يشارك الشخص المنتفع بأي إسهامات مالية.

أنظمة معاشات المرتب النهائي. أُطلق على هذه الأنظمة هذا الاسم، للدلالة على ضمان قيمة ثابتة للمعاش، تُحتسب بنسبة معلومة من آخر مرتب كان يتقاضاه المنتفع قبل تقاعده بالمعاش، والمثال على ذلك الاتفاق على تقاضي معاش بنسبة سدس المرتب الأخير لكل سنة من سني الخدمة. فبعد 30 سنة من الخدمة سيتقاضى هذا الشخص ما يعادل 30 من 60 جزءًا؛ أي نصف المرتب الأخير.

أنظمة المعاشات المباحة:

تتيح هذه الأنظمة للمتفع الوفاء بإسهاماته من خلال غطاء ادخاري خاص. وعند التقاعد يصبح المعاش الذي يتقاضاه المتفع حقاً بالشراء.

الدفع النقدي:

يمكن للمتفع أن يتقاضى عند تقاعده مبلغاً مالياً في دفعة واحدة يشكل جزءاً من معاشه الثابت. ويكون ذلك بناءً على رغبة المتفع.

صناديق المعاش:

تشكل هذه الصناديق الغطاءات النقدية لدفع المعاشات، كما تشكل مصباً لإسهامات مشتركى الأنظمة المعاشية، ويبلغ العائد الإجمالي لبعض هذه الموارد النقدية أموالاً بالغة الضخامة، تشكل في كثير من البلدان سناً اقتصادياً. إذ تُستثمر في مشاريع الإسكان والمواصلات والتصنيع وفي المجالات الأخرى الداعمة للثروة. وتخضع هذه لاستثمار مضمون بعيد عن المخاطر. وتخضع المبالغ المدفوعة للمعاشات لحسابات دقيقة، تحت إشراف خبير إحصاءات ائتمانية. إذ يقوم هؤلاء الخبراء بعمليات حسابية لرصد الأموال المطلوبة للمعاشات في ضوء إحصاء الأعمار والأعمار الافتراضية للمساهمين والمتفعين على حدٍ سواء. وقد يواجه المديرون الماليون المشاكل المترتبة على قلة في الإقبال من جانب المساهمين في أحد الأنظمة المعاشية بالمقارنة إلى كثرة من مستحقي الدفع من المتفعين، مما يلجئهم للحيلة والحذر في استثمار وإدارة ما لديهم من أرصدة.

يزداد حجم وأهمية قطاع التأمينات المعاشية في جميع أنحاء العالم. وكلما ازداد متوسط أعمار البشر عما كانت عليه في الحقب التاريخية القديمة، ازداد إقبال الناس على التخطيط لحياتهم، وكبر اهتمامهم بادخار ما يكفيهم للاستمتاع بالحياة بعد التقاعد، وهي فترة ازداد الاهتمام بها لدى الكثيرين وعقدوا العزم على ألا تتدنّى مستوياتهم المعيشية الرفيعة فيها.



المعاش السنوي Annuity

المعاش السنوي مبلغ يدفع في أوقات منتظمة، سنوياً. وقد يترك الناس مبلغاً لوريث على شكل معاش. عند ذلك يُدفع الميراث على أقساط بدلاً من مبلغ إجمالي. يشير المعاش عادةً إلى نوع من التأمين حيث يدفع أفراد أو مجموعات منهم مبلغاً معيناً من المال إلى شركة تأمين، ويتلقون مقابل ذلك دخلاً يبدأ من تاريخ لاحق، ويستمر لفترة معينة. مثلاً، قد يبدأ الدفع عندما يصل الشخص الستين من العمر ويستمر حتى وفاته. كذلك فإن نظام راتب التقاعد نوع من المعاش. والاستخدام الأكثر شيوعاً للمعاشات هو تأمين دخل للتقاعد.



المعاقون Handicapped

المعاقون من يعانون من عجز (إعاقة) بدني أو عجز عقلي يؤثر في مقدرتهم على الحياة السعيدة والمنتجة. ويشمل العجز الجسدي العمى والصمم والتشوه الخلقي واضطراب حركة العضلات والأعصاب والشلل وفقدان الأطراف. أما العجز العقلي فيشتمل على نوعين هما: المرض العقلي والتخلف العقلي.

وقد يكون العجز إعاقة وقد لا يكون كذلك. فهو إعاقة إذا أثر على تطلعات الفرد وفي أدوات عمله، وفي علاقاته بعائلته وبأصدقائه وبالمجتمع عامة. والناس الذين يعانون من نوع العجز نفسه قد لا يكونون معاقين بالدرجة نفسها. فمثلاً إذا فقد أستاذ التاريخ أصبعه قد لا يكون معاقاً بدرجة كبيرة، أما عازف البيانو فقد يصبح معاقاً بدرجة كبيرة إذا حدث له ذلك.

وتحدث كثير من الإعاقات المعروفة بسبب الأمراض. فمرض القلب قد يقلل من قوة وتحمل المصاب بصورة مستديمة. وقد تؤدي الصدمات الدماغية إلى الشلل وفقدان القدرة على النطق. ويمكن أن يؤدي داء التهاب المفاصل وكثير من أمراض العظام إلى التشوه. وتسبب بعض أمراض الأعصاب الدماغية العمى والصمم وفقدان التناسق. والشلل الدماغى مرض عقلي يُعطل الدماغ قبل وأثناء وبعد الولادة، نتيجة لتعطّل جزء من الدماغ. يمكن أن يؤدي الشلل الدماغى إلى

مشكلات في النطق والتخلف العقلي والحركات اللاإرادية للأطراف. وتسبب الحوادث في العديد من أنواع الإعاقات بما في ذلك تلف النخاع وفقدان الأطراف . يستطيع المعاقون بإعاقات جسمية، أن يعيشوا حياة منتجة وحافلة وذلك بالحافز الملأئم والتدريب الخاص. وقد تغلب العديد من المشاهير على إعاقاتهم، وقدموا للبشرية إسهامات مهمة. فالشاعر الإنجليزي جون ميلتون كان كفيفاً عندما كتب ملحمة الرائعة الفردوس المفقود .ومن قبله الشاعر الحكيم أبو العلاء المعري 363 - 449هـ، 973 - 1057م الذي عاش مكفوف البصر وغلبت الفلسفة على شعره، وهو صاحب سقط الزند واللزوميات ورسالة الغفران التي يقال بأن الشاعر الإيطالي دانتي قد تأثر بها في كتابة ملحمة الشهيرة الكوميديا الإلهية.

ومثل ذلك الشاعر المشهور بشار بن برد 96 - 168هـ، 714 - 784م الذي قدم في شعره السمع على البصر لفقده إياه. حيث قال:

قالوا بمن لا ترى تهذي فقلت لهم

الأذن كالعين توفى القلب ما كانا

يقاوم أذني لبعض الحي عاشقة

والأذن تعشق قبيل العسرين أحياناً

وحاسة السمع الأولى من بين الحواس يكتمل نموها عند الجنين منذ الشهر الخامس، وهي أيضاً آخر حاسة تموت لدى الإنسان. والموسيقار الألماني الكبير لودفيغ فان بتهوفن كتب أغلب موسيقاه الجميلة بعد أن أصبح أصم. وأصبح فرانكلين روزفلت رئيساً للولايات المتحدة وهو مشلول الرجلين، نتيجة لإصابته بمرض شلل الأطفال وهو في التاسعة والثلاثين من عمره. وهيلين كيلر الأمريكية التي أصبحت عمياء وصماء وبكماء قبل الثانية من عمرها، تعلمت الكتابة والقراءة والنطق، وكُرِّست حياتها لمساعدة الصم والعمي. وكريستي براون الكاتب والشاعر الأيرلندي، ولد وهو مريض بالشلل المخي. وقد علّم نفسه الكتابة بقدمه اليسرى. ونُشرت سيرته الذاتية بعنوان قدمي اليسرى عام 1954م وأخرجت في فيلم سينمائي. وطه حسين الذي تغلب على مشكلة العمى وتقدم في الأدب حتى

صار يعرف بعميد الأدب العربي. وهناك نماذج أخرى كثيرة ممن تغلبوا على ما أصابهم بالصبر والإيمان والمثابرة والرغبة في حياة مثمرة، ومنهم في وقتنا الحاضر كثيرون يتسّمون مناصب عليا في مختلف ميادين الحياة من الفقهاء والعلماء والأدباء والرياضيين والفنانين وغيرهم. وكل هؤلاء وغيرهم من المعاقين لم يوقفهم العجز عن أداء دورهم في الحياة.

مشكلات المعاقين

يواجه الشخص المعاق مشكلات خاصة قد تؤثر في حياته الشخصية والعائلية والاجتماعية .

في الحياة الشخصية:

المشكلة الرئيسية للكثير من المعاقين هي محدودية مقدرتهم على ممارسة النشاطات اليومية العادية. فمثلاً، الشخص الذي لديه ذراع واحدة يواجه صعوبة في ارتداء وخلع ملابسه. والشخص الأصم قد يواجه مشكلة في استخدام الهاتف. وبعض الناس المعاقين تنقصهم القدرة أو الطاقة اللازمة لينتفحروا دون مساعدة .

قد يواجه المعاقون أيضاً مشكلات نفسية خاصة، فقد يصابون بالإحباط، لأن عجزهم يجعلهم يشعرون بأنهم مختلفون عن أغلب الناس. إلا أن بعض المعاقين أيضاً يعتبرون عجزهم نوعاً من التحدي. وهذا ما يجعلهم يتغلبون على الإعاقة .

قد تصعب العلاقات الاجتماعية على المعاقين. فالكثير من غير المعاقين لا يحسون بالارتياح في حضور شخص معاق. ومن أهم ما يجب أن يتعلمه المعاق هو كيف يجعل الآخرين في حالة من الاطمئنان إليه.

في الحياة الأسرية:

قد تتغير حياة الأسرة في المنزل إلى حد كبير إذا أصبح أحد أعضائها معاقاً. ويؤدي بعض أعضاء الأسرة أدواراً معينة في المنزل قبل أن تحدث لهم الإعاقة. لذا فقد تحدث صعوبات جمة إذا تغيرت هذه الأدوار. فمثلاً قد تواجه الأسرة مشكلة التأقلم، إذا أصيب الوالد الذي يُزودها بالدخل بالصدمة الدماغية، وأصبح عاجزاً عن العمل. وقد يحدث الاكتئاب الحاد إذا أصبح واجباً على الأم أن تعمل

وتتحمل المسؤولية الأولى في الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك قد يجد الأطفال صعوبة في تقبل الأدوار الجديدة لكل من والديهم .

وعلى أعضاء الأسرة الآخرين ألا يهتموا بالعضو العاجز لدرجة كبيرة. فالمعاقون يحتاجون إلى الشعور بأنهم مستقلون، وأن يسمح لهم بحل مشكلاتهم الخاصة كلما كان ذلك ممكناً. فلو أن معاقاً إعاقة كبيرة مُنح اهتماماً زائداً، لأحس أعضاء الأسرة الآخرون نحوه بالغيرة والكراهية، ويجب على أعضاء الأسرة الآخرين أن يُشعروا المعاق بالثقة كي يدرك أنَّ لديه آمالاً وأهدافاً وطموحات مثلما لديهم .

في الحياة الاجتماعية:

يتسبب تجاهل كثير من الناس للمعاقين في خلق كثير من المشكلات لهم. وأغلب الناس لا يدركون كم يستطيع المعاق أن يحقق من نجاحات. ونتيجة لذلك يُستبعدون من النشاطات الاجتماعية كالمباريات الرياضية والأعمال المسرحية. ويتردد بعض أصحاب الأعمال في توظيفهم ظناً منهم أنهم لا يقوون على العمل. وفي الحقيقة فإن سجلات العمل توضح أن المعاقين من الرجال والنساء يؤدون أعمالهم بصورة جيدة كالناس العاديين الذين يقومون بالعمل نفسه، إن لم يكن أفضل منهم. كما أن المعاقين يستمرون في العمل نفسه لمدة أطول .

ونتيجة لمحدودية قدرتهم على الحركة، فالكثير من المعاقين لا يستطيعون الوصول للعديد من الأماكن والمرافق. ففي المدرسة مثلاً، يحتاج التلميذ أو المدرس المعاق إلى منحدرات وليس مدرجات، ومقاعد عريضة في المرحاض، وغير ذلك من أشكال البناء المساعدة. وقد تزايدت أعداد المباني العامة التي توجد بها مثل هذه التسهيلات للمعاقين، إلا أن الحصول عليها في المساكن والمواصلات العامة يظل مشكلة كبيرة.

التغلب على الإعاقات

يمكن علاج القليل من أنواع العجز، ومن هنا فعلى المعاقين أن يتعلموا كيف يتعايشون مع إعاقاتهم. وللتغلب على العجز لا بد أن تكون لدى المعاق الرغبة في أن يكون مستقلاً. وبدون هذه الرغبة، فإن مساعدة الآخرين له ستكون قليلة القيمة مما يجعل درجة العجز لديه مرتفعة. ويوجد العديد من أنواع المساعدات

المتخصصة لتمكين العجزة من التغلب على عجزهم، وأهمها ثلاثة مجالات حيوية يستطيع الخبراء من خلالها تقديم مساعدتهم للمعاقين وهي:

1- الطب التأهيلي. 2- التعليم الخاص. 3- التدريب المهني.

الطب التأهيلي:

وهو نوع من الطب يساعد على تحسين حالة العجزة. وفي كثير من الحالات يقوم بإعادة التأهيل في المستشفى فريق من الفنيين برئاسة طبيب. وقد يشمل فريق الفنيين مرضين ونفسانيين واجتماعيين وخبراء النطق وغيرهم.

يعتمد علاج العجز على حالة المريض، فقد تساعد العمليات الجراحية بعض أنواع العمى والصمم والتشوهات الخلقية. وقد تستخدم العقاقير لعلاج حالات الاكتئاب الحادة وغيرها من الأمراض العقلية. ويستفيد الكثير من المعاقين من العلاج الطبيعي الذي قد تستخدم فيه الحرارة والضوء والماء. وقد يشمل العلاج الطبيعي أيضاً تمارين خاصة تعيد مقدرة المريض على التحمل وتقوي عضلاته.

العلاج المهني يساعد في التغلب على الإعاقات أو تخفيفها، وذلك بتعليم المرضى المهارات المختلفة، وخاصة تلك التي تساعد المعاقين على اكتساب الثقة بالنفس، وتسهم في مقدرتهم على الحياة الكاملة المعتادة. فمثلاً، يستطيع الشخص الذي فقد ساقه أن يقود سيارة مجهزة بصورة خاصة بما يمكنه من قيادتها .

وتساعد الأجهزة الآلية المختلفة المعاقين على حياة أكثر اكتمالاً؛ فالناس المصابون بالشلل يمكن أن يتحركوا بكرسي المقعدين الكهربائي، ويمكن تركيب أطراف صناعية لتحل محل الأطراف المفقودة. وتساعد السماعات على تحسين سمع المصابين بأنواع معينة من الصمم بدرجة كبيرة.

التعليم الخاص:

وهو نوع من التعليم مصمَّم لمساعدة الأطفال المعاقين لاستخدام مقدرتهم في التعلم. وهو يشمل التعليم في المدرسة والمنزل وفي المستشفيات والمعاهد المختصة. وفي المملكة المتحدة مثلاً، يرتاد ثلثا الأطفال المعاقين مدارس عادية .

وأولت الدول العربية المعاقين رعاية خاصة، فأنشأت من أجلهم المراكز المختصة لرعايتهم وتربيتهم. ففي مدينة الرياض مثلاً ومدن أخرى بالمملكة العربية السعودية أقيم أكثر من مركز من أجل هذا الغرض.

يتطلب تعليم الأطفال المعاقين مهارات ومواد تعليمية خاصة. فتدريس الأطفال المتخلفين عقلياً يحتاج لمدرس مؤهل متخصص في الإعاقة لتعليمهم الاهتمام بأنفسهم ومتابعة الموضوعات المدرسية الأساسية. والأطفال الذين يعانون من ضعف النظر يحتاجون إلى كتب مطبوعة بأحرف كبيرة. أما الأطفال المكفوفون فيتعلمون من خلال كتب بريل، والكتب الناطقة (التسجيلات)

التدريب المهني:

وهو إعداد وتدريب المعاقين لحرفة ما. ويعرف الاختصاصيون الذين يسمون بالمرشدين المهنيين أنواع المهارات التي يحتاج إليها المعاق للنجاح في عمل معين. ويعقد هؤلاء الاختصاصيون اختبارات لتحديد مقدرة ورغبات المعاق، ومن ثم معرفة نوع العمل الأفضل له لتدريبه عليه. فالأعمى يمكن تدريبه على تصميم برنامج للحاسوب. والشخص الذي يستخدم كرسي العجلة يمكن تدريبه ليعمل في إدارة شركة. وساعدت المخترعات التقنية الحديثة الحاسوب والفاحصات الإلكترونية للكتب الدراسية المرتبطة بمحولات النطق ومُجهزات الكلمات المكبّرة للكتب الدراسية والعديد من الأجهزة الأخرى المعدة خصيصاً لتأهيل المعاقين، ساعدت المعاقين لكي يعيشوا حياة مهنية كاملة.

موقف الناس من المعاقين

كان الناس في الأزمنة القديمة قلما يساعدون المعاقين. فقد كانت رفاهية المجموعات تعتمد على مقدرة كل عضو فيها على الحرب والعمل. والمعاقون الذين لا يستطيعون أداء واجباتهم يعتبرون مصدر تهديد لسلامة الجميع. لذا فقد طُرد أغلبهم، وتركوا لمواجهة الموت. وكان أغلب القدماء يعتقدون أن سبب الأمراض والإصابات هو الأرواح الشريرة. ففي أسبرطة كانوا يدعون الأطفال المشوهين يموتون بتركهم في العراء، وفي روما كان هناك تشريع يسمح للآباء أن يُغرقوا أطفالهم .

أما في العصور الوسطى في أوروبا بين القرنين الخامس والخامس عشر الميلاديين، فكان الناس يسخرون من المعاقين، وينظرون إليهم بعين الريبة والشك. واستخدمهم بعض النبلاء مهرجين أو مضحكين. وتم إحراق الكثير منهم ظناً من الناس بأنهم سحرة .

بدأت النظرة نحو المعاقين تتغير في القرن التاسع عشر الميلادي. فقد بدأ كثير من الناس ينظرون إلى المعاقين بعين الشفقة، ويتعاملون معهم بعناية خاصة. وبالرغم من ذلك فقد كان الناس يعتقدون بأن الإعاقة عار على المعاق وذويه. ونتيجة لذلك فإن أغلب المعاقين تم إخفاؤهم في داخل البيوت أو في المؤسسات الخاصة بالمعاقين .

خلال منتصف القرن العشرين جرى تقدم مهم في مجال معالجة المعاقين. وحتى ذلك الوقت مات أكثر الأطفال المصابين بالشلل النصفي، نتيجة لمشكلات التبول. ولكن في منتصف أربعينيات القرن العشرين ساعد اكتشاف بعض المضادات الحيوية الأطباء على علاج الكثير من هذه الحالات. وتم تطوير تقنيات إعادة التأهيل لمساعدة أمثال هؤلاء الضحايا على الحياة الكاملة المنتجة. وخلال الحرب العالمية الثانية وبعد نهايتها عام 1945م بذلت جهود مكثفة لإعادة تأهيل الجنود المصابين، وأنشأت المستشفيات العسكرية مراكز لإعادة التأهيل. وبعد قليل من الزمن تبعته في ذلك العديد من المستشفيات الأخرى. وتقوم حالياً العديد من الأقطار بتقديم خدمات التعليم والتوظيف للمعاقين.



معسكر الاعتقال Concentration camp

معسكر الاعتقال مكان يُسَجَن فيه الأعداء السياسيون، أو أولئك الذين يُفترض فيهم ذلك، دون محاكمة في العادة. وقد استُخدم هذا المصطلح لأول مرة في بريطانيا حيث أطلقته على معسكرات السجن التي أنشأتها في أثناء حرب البوير بإفريقيا نحو عام 1900م. وقد سجنت الشرطة السرية السوفيتية ملايين من الناس في معسكرات العمل بعد عام 1928م، وذلك إبان الحكم الاستبدادي للزعيم

جوزيف ستالين. وفي خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م)، اعتقلت الولايات المتحدة وكندا آلاف الأشخاص من أصل ياباني في معسكرات. وأكثر معسكرات الاعتقال شهرة، هي تلك التي أقيمت في ألمانيا النازية.

وبعد أن وصل النازيون إلى السلطة في عام 1933م، استعملوا معسكرات الاعتقال لسجن الأعداء السياسيين ولإرهاب الشعب الألماني. وكان معظم الذين سُجنوا في بادئ الأمر من الشيوعيين وغيرهم من المعارضين السياسيين. وغالبًا ما كان المعتقلون يعاملون بوحشية، ويموت الكثير منهم. وبحلول عام 1939م، كان للنازيين ستة معسكرات في ألمانيا من بينها تلك التي في دكاو ويوشنغالد في ألمانيا.

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية، ازداد عدد المعسكرات بسرعة، ووصل إلى 22 معسكرًا. وامتلات بأشخاص من كل جنسية أوروبية، كما ضمت سجناء الحرب بالإضافة إلى المدنيين. تقدر بعض المصادر عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم بوساطة النازيين ما بين سبعة إلى ثمانية ملايين شخص في الفترة الممتدة من 1933 إلى 1945م. وقد أُرسل بعض السجناء إلى المصانع للعمل بها. وأُرغم الآخرون على القيام بأعمال خطيرة أو مُهينة في المعسكرات أو في أماكن أخرى. وتعتقل إسرائيل الآلاف من الشعب العربي الفلسطيني دونما سبب وترفض تقديمهم للمحاكمة.



النفقة Expenditure

النفقة من الإنفاق وهو الإخراج، والمقصود بها شرعًا، كل ما ينفقه الإنسان على زوجته وأقاربه من الطعام والشراب والكسوة والسكنى.

حدّ النفقة -حدّ النفقة الكفاية، بدليل ما جاء في حديث هند زوج أبي سفيان الذي رواه مسلم لما شكت للرسول صلى الله عليه وسلم أن أبا سفيان رجل شحيح، فقال لها صلى الله عليه وسلم (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك).

ويجب على الإنسان أن ينفق على زوجته سواء أكانت فقيرة أم غنية، مسلمة أم كافرة، لقوله تعالى: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) البقرة: 233. وقوله تعالى: (اسكنوهن من حيث سكتن من وُجُدِكُمْ) الطلاق: 6. وقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في الحديث الذي رواه مسلم عن جابر: (فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله... إلى أن قال ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف).

كما يجب على الإنسان أن ينفق على أقاربه الفقراء الذين لا مال لهم ولا قدرة على الكسب لصغر أو كبر أو مرض، ويُستثنى من ذلك الأبوان فإن النفقة عليهم واجبة، ولو كانا قادرين على الكسب. ودليل وجوب نفقة الفقير على قريبه الغني قوله تعالى: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى) النساء 36: وقوله تعالى: (وآت ذا القربى حقه) الإسراء: 26. وقوله عليه الصلاة والسلام - في الحديث الذي رواه أحمد والحاكم بإسناد صحيح من حديث أبي رمة قال: انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول: (بر أمك وأباك، وأختك وأخاك، ثم أدنى أدناك).

نفقة الزوجة المطلقة على زوجها:

إذا طلق الرجل زوجته وهي حامل وجبت لها النفقة طيلة فترة الحمل لقوله تعالى: (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) الطلاق: 6. وإذا طلق الرجل زوجته وكانت غير حامل فتجب لها النفقة باتفاق الفقهاء إذا كان الطلاق رجعيًا، لأن المطلقة في الطلاق الرجعي في حكم الزوجة، والطلاق الرجعي هو الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد مادامت في العدة، وذلك بعد الطلاق الأول والثاني غير البائن.

وإذا طلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً فإن النفقة تجب لها بأنواعها الثلاثة وهي الطعام والكسوة والمسكن عند الحنفية وهذا رأي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب واستدل بعموم قوله تعالى: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله) الطلاق: 1. فالآية أوجبت السكنى للمطلقة

طلاقاً بائناً عند المالكية والشافعية لقوله تعالى: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) الطلاق: 6. والطلاق البائن نوعان: بائن بينونة صغرى وهو الذي يستطيع الرجل بعده أن يعيد المطلقة إلى الزوجية بعقد ومهر جديدين. وبائن بينونة كبرى وهو الذي لا يستطيع الرجل بعده أن يعيد المطلقة إلى الزوجية إلا بعد أن تتزوج بزواج آخر زواجاً صحيحاً ويدخل بها دخولاً حقيقياً ثم يفارقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه، ويكون الطلاق بائناً بينونة كبرى بعد الطلاق ثلاثاً.

النفقة عند غير المسلمين

هي مالٌ إعالة يدفعه أحد الزوجين للآخر خلال انفصال شرعي أو بعد الطلاق. وقد تدفع النفقة لأحد الزوجين، أو لأطفالهما. وتحدد المحكمة مقدار النفقة، وتأمر بدفعها؛ إما دفعة واحدة أو على دفعات منتظمة. وقد يصدر أمر للشخص كذلك ليدفع النفقة خلال فترة انتظار الموافقة على الانفصال أو الطلاق، وتُسمى عند ذلك نفقة مؤقتة.

وفي كثير من الحالات في الماضي كانت المحكمة توافق على الطلاق لأحد الزوجين؛ بسبب سوء سلوك الطرف الآخر. ولكن الشريك الذي يتضح خطؤه لم يكن ليتسلم النفقة. والاسم القديم للنفقة هو المعاش. ولا يزال هذا الاسم مستخدماً في الولايات المتحدة. واليوم في كثير من الدول تُصدر المحاكم أحكاماً بالطلاق دون أن تجد أحد الطرفين مُذنباً. ومثل هذه المحاكم تستند في حكمها بالنفقة إلى الوضع المالي للزوجين. وقد تأمر المحكمة ألا يتم دفع أية نفقة، أو أن تُدفع النفقة لفترة مؤقتة فقط. وإذا كان للزوجة دخل أعلى من دخل زوجها فقد يتحتم عليها أن تدفع النفقة (قانوناً لا شرعاً).

والذين يمتنعون عن دفع النفقة قد يتم استقطاع الدفعات من أجورهم، أو ربما يوضعون في السجن. وقد يتم إصدار أمر قضائي بالنفقة إذا تغيرت أحوال أحد الزوجين المالية أو الزوجية.

إذا قورنت النفقة عند المسلمين بالنفقة عند غير المسلمين اتضح أن النفقة عند المسلمين شاملة لكل الأحوال عند الزواج وعند الحمل وعند الطلاق، هذا بالنسبة للزوجة، بينما قُصرت النفقة عند غير المسلمين على حالة الطلاق فقط، وربما طُلب من الزوجة دفع النفقة لأطفال زوجها السابق، وهذا لا يوجبه الإسلام أبداً.

وتكون النفقة عند المسلمين على الإخوة والأخوات والآباء والأمهات والأقارب وذوي الأرحام، توثيقاً للروابط العائلية والاجتماعية وتحفيزاً لدواعي التراحم والتواصل الاجتماعي.



النقابات *Guilds*

النقابات جمعيات تضم مجموعة من الناس ذوي المصالح المشتركة أو العاملين في مهنة أو صناعة واحدة. وقد كوّن الناس نقابات خيرية واجتماعية، كما كان أعضاء النقابات الدينية يدفعون المال إلى صندوق مشترك. وكان من يحتاج منهم إلى مساعدة بسبب المرض أو كبر السن يحصل على مساعدة عرفت باسم الصدقات . وكانت هذه النقابات تدفع تكاليف الدفن عندما يموت عضو من الأعضاء.

وقد تم حظر النقابات الدينية في إنجلترا في القرن السادس عشر الميلادي. وكانت النقابات التي كونها التجار وعمال الحرف، لحماية مصالحهم العملية، ذات تأثير دام كثيراً. وتعرف هذه النقابات باسم نقابات التجار والحرفيين.

نقابات التجار:

كانت نقابات التجار بمثابة جمعيات عامة لكل رجال الأعمال في هذه المدينة أو تلك. وقد تطوّرت هذه النقابات خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. وكان العديد من المدن التي بها نقابات للتجار تهدف إلى حماية المصالح التجارية للأعضاء. وكانت هذه النقابات منفصلة، كما كان لكل منها تنظيماتها الخاصة بأعضائها. وقد كانت هذه التنظيمات تختلف من مدينة إلى أخرى. وكان أعضاء نقابة مدينة بعينها يسيطرون على تجارة الجملة والتجزئة كلها في تلك المدينة. كما كانت نقابة كل مدينة تفرض إتاوة (ضريبة) على مبيعات التجار من البلدان الأخرى. ويدفع الأعضاء الاشتراكات التي كانت تُستخدم لإعانة الأعضاء المحتاجين. كما تعاقب هذه النقابات الأعضاء المدانين بسوء السلوك.

نقابات الحرفيين:

بدأ الأشخاص الذين يتمون إلى الحرفة أو المهنة نفسها، في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، في تكوين نقابات خاصة بهم. وقد كثر عدد هذه الحرف في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. ولكل حرفة رابطتها الخاصة بها، كما كانت بعض المدن الكبيرة لها العديد من النقابات التي قد يبلغ عددها نحو 20-30 نقابة حرفية. وقد شملت نقابات الحرف الصناعية: القوَّاسين (صنَّاع الأقواس)، والحزَّامين (صناع الأحزمة)، وصناع القبعات، والدُّبَّاغين، والنَّسَّاجين. وكان لتجار الألبسة والسَّمَّاكين وتجار الحديد والمعادن والبزازين (بائعِي المنسوجات) نقاباتهم الخاصة بهم. ومن الممكن للشخص أن يصبح عضواً في نقابة ما عن طريق إحدى ثلاث وسائل هي: الإرث (خلافة والد)، أو التعويض (شراء العضوية)، أو عن طريق التَّمَهُّن (قضاء فترة تدريب في حرفة).

المُتَدَرِّبُونَ هم الشبان الراغبون في تعلم صنعة عن طريق التلمذة الصناعية، وكانوا يقضون نحو 5-12 عاماً في العلم تحت إشراف عضو في نقابة. وكان التدريب هو الوسيلة الأكثر شيوعاً للالتحاق بعضوية نقابة حرفية. وقد وضعت النقابات قوانين تنظِّم واجبات وحقوق المتدربين. وكان المتدرب يلتزم بإطاعة أوامر معلمه، وحماية ممتلكاته والعمل بمجد. ويتعهد بعدم القيام بأي فعل يسيء إلى معلمه. وفي المقابل، كان المعلم يتعهد بتعليم المتدرب الحرفة ويهيئ له القوت والملابس والسكن. وبعد فترة التدريب قد يصبح المتدرب عاملاً ماهراً أو معلماً لمتدرب آخر.

العمال المهرة:

كان العمال الماهرون يعملون مع معلِّم ويقبضون أجراً وكان من الممكن أن يفتح بالحرفة متجراً خاصاً به أو أن يمارس المهنة ممارسة المعلم.

المعلِّمون:

كان للمعلِّمين متاجرهم الخاصَّة التي يعمل بها عمالهم المهرة والمتدربون. وكان المعلِّمون يسيطرون على النقابات ويحدِّدون عدد المتدربين المسموح لهم بالانضمام إلى الرابطة. وقد كان المعلِّمون يحدِّدون الأسعار التي يتقاضاها رجال النقابة عن بضائعهم، كما يحدِّدون السَّاعات التي يعملون فيها ويضعون القوانين

للتأكد من جودة عمل الأعضاء. ولم يكن مسموحاً لرجال النقابة بالعمل ليلاً مخافة أن تتأثر جودة عملهم بسبب الإضاءة غير الكافية. وللنقابات حق تغريم أو طرد الأعضاء الذين يخرقون القانون. وكذلك كانت نقابات الحرفيين تساعد كل عضو مريض.

ولكل نقابة قديسها الخاص الذي يرهاها. كما كان أعضاء النقابات يذهبون إلى الكنيسة معاً ويتناولون الغداء أو العشاء في أيام أعياد محدّدة. وفي يوم عيد القربان، كانت الروابط تقوم بأداء مسرحيات طقوس سرّية مستمدة من قصص الكتاب المقدّس.

مقارالنقابات:

بنى أعضاء النقابات مقار واسعة يعقدون فيها اجتماعاتهم. ولاشك أن مقر النقابة في لافنهام، في سفولك (إنجلترا)، بإطارها الخشبي، يُعد من المباني الرائعة. وقد تم بناؤه أساساً مقراً لنقابة الأقمشة. ويرجع تاريخ مقر النقابة الموجودة في مدينة لندن إلى بداية القرن الخامس عشر الميلادي.

الاضمحلال:

بدأت النقابات في الاضمحلال في القرن الرابع عشر الميلادي. ومع تطور التجارة والصناعة، كثر العمال المهرة بأعداد فاقت عدد المعلمين. ولم يعد ميسوراً للعامل الماهر أن يصبح معلماً. وكون المياومون (عمال بالأجر اليومي) نقابات خاصة بهم سميت نقابات العمال المهرة؛ بيد أن تلك النقابات لم تحصل قط على تأثير يماثل تأثير نقابات الحرفيين. وبحلول القرن السابع عشر الميلادي، كانت النقابات قد فقدت أهميتها السابقة. وقد أعاققت الهيمنة التي كانت تمارسها على التجارة نمو الصناعة وتسببت في النهاية في أفولها.

وفي حوالي القرن الرابع عشر الميلادي، بدأ المعلمون الأثرياء في لبس بزات تميزهم عن المعلمين الفقراء في النقابات. وقد كان من هذه البزات أثواباً فخمة يلبسها المعلمون في الاحتفالات. وعرف المعلمون ذوو البزات باسم النقاويون المبرزون. وبحلول القرن الخامس عشر الميلادي، أصبحت النقابات المهنية في مدينة لندن معروفة باسم النقابات الحرفية. وشملت الشركات الاثنتي عشرة الأكبر نفوذاً، وهي تلك الشركات التابعة لنقابات تجار الملابس والصاغة والبزازين

والخياطين والتجار وبائعي المتروحات (تجار السلع الصغيرة). وقد أدت النقابات الحرفية هذه دوراً مهماً في إدارة المدينة. ولاتزال النقابات الحرفية موجودة في لندن. ويتم اختيار عمدة لندن من بين أعضاء المجلس التشريعي على أن يكون عضواً في النقابات الحرفية.



نقابات العمال *Trade unions*

نقابات العمال منظمات واتحادات عمالية تسعى إلى تحسين أجور أعضائها، وشروط العمل بالنسبة لهم، وذلك بالتفاوض مع ممثلي أرباب الأعمال من خلال إجراء يُسمى المساومة الجماعية. كما تعمل النقابات على الرقي بمستوى صحة العمال، وتطبيق معايير السلامة المهنية، وتدريب الهيئة العامة، فضلاً عن تحقيق منافع أخرى لهم منها، وخصم على البضائع التي يشترونها وتوفير دورحضانة لأبناء الأمهات العاملات. وتعتبر نقابات العمال شرعية في معظم البلدان، ويسمح لها بتصنيف أعضائها وتيسير سبل توظيفهم.

ولا تستطيع أي شركة في البلدان التي فيها نقابات عمال طرد أي موظف لكونه عضواً في النقابة. ويختب أعضاء النقابة مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذية عن طريق الاقتراع السري. وتشارك نقابات العمال ببلدان عديدة في السياسة. وتدعم هذه النقابات عموماً السياسات الاشتراكية باعتبارها أداة لتطوير الظروف الاجتماعية. كما ترتبط بعض الأحزاب السياسية كحزب العمال البريطاني ارتباطاً وثيقاً بحركة نقابات العمال.

دور نقابات العمال

قادت نقابات العمال في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا الدعوة إلى إحداث تغييرات والقيام باحتجاجات سياسية. وقد حاولت بعض الحكومات الحد من نشاط النقابة بإصدار قوانين تحظر إنشاء النقابات أو تجعل النقابات أدوات منفذة لسياسة الحكومة. وفي جنوب إفريقيا عارضت نقابات عمال

المناجم ومجموعات أخرى من نقابات العمال سياسة التمييز العنصري التي كانت تمارسها الحكومة البيضاء.

وفي الثمانينيات من القرن العشرين، ظهرت في بولندا نقابة التضامن العمالية كحركة ديمقراطية إصلاحية تحدت الحكومة الشيوعية. وحتى الثمانينيات من القرن العشرين، استخدمت حكومات جميع البلدان الشيوعية نقابات العمال في تحديد أهداف الإنتاج والسيطرة على العمال. ومن الجدير بالذكر أن الحكومات المستبدة لا تتحمل نقابات العمال المستقلة التي تمارس المساومة الجماعية لزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل.

المساومة الجماعية:

تسعى النقابات إلى زيادة معدلات أجور أعضائها، وتحديد ساعات عملهم، ومنح أجور عن أيام الإجازات وتحسين ظروف العمل الأخرى. وقد يفاوض ممثلو النقابة أرباب العمل في عدد من الشركات من أجل العاملين في قطاع كامل. وتسمى الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة الاتفاقات الوطنية. وتعلن في مثل هذه الاتفاقات الأمور الرئيسية التي يمكن تحسينها في الشركات الخاصة بعد مفاوضات محلية. ويمكن أن يكون في قطاع ما نقابة واحدة وفي قطاع آخر أكثر من نقابة لكل منها أعضاء في المصنع الواحد.

النزاعات:

تسوى النزاعات عادة بين النقابة أو النقابات وصاحب العمل بإجراءات يوافق عليها الطرفان، وإذا لم يتم الاتفاق بينهما، فيمكن أن يلجأ الطرفان إلى تحكيم نقابة أو شركة أخرى كطرف ثالث للمساعدة في الوصول إلى تسوية بينهما. ويختار الطرف الثالث بموافقة الطرفين المتنازعين ليضع القرار النهائي الملزم لهما.

الإضرابات:

إن الإضراب هو العمل المؤثر الذي تستطيع النقابة أن تقوم به ضد صاحب العمل، حيث يرفض أعضاء النقابة المضربون الذهاب إلى عملهم، ومن الممكن أن تقوم أي شركة، كرد فعل على القيام بالإضراب، بغلق أبوابها في وجه عمالها، ويسمى هذا العمل من الشركة الإغلاق التعجيزي. ويسمى من يمثلون النقابة في

شركة معينة أو مصنع معين ممثلي النقابة في هذه الشركة أو في هذا المصنع. ويمكن هؤلاء الممثلين قبول أعضاء جدد، وإعلام جميع الأعضاء بنشاطات النقابة، وكذلك بخطط ونشاطات الشركة. كما ينقلون اقتراحات وشكاوى الأعضاء إلى إدارة الشركة، وبما أن هؤلاء الممثلين للنقابة موظفون في الشركة، فإنهم ينجزون معظم المهام التي تتعلق بالنقابة خارج أوقات الدوام الرسمي.

المؤسسات المقفلة:

يقصد بها المؤسسات التي لا تشغل إلا عمالاً نقابيين. فبعض الشركات تشترط فيمن يتقدم لشغل وظيفة بها أن يكون عضواً بنقابة عمال مناسبة قبل الالتحاق بالوظيفة. وهذا ما يسمى الانضمام المسبق للمؤسسة المقفلة. ويمكن للموظف في شركات أخرى أن ينضم للنقابة بعد فترة محددة من قبوله بالوظيفة، وهذا ما يسمى الانضمام اللاحق للمؤسسة المقفلة.

تنظيم النقابات وأنواعها

التمويل والبناء التنظيمي:

يتم تمويل نشاطات نقابات العمال عن طريق رسوم الاشتراك التي يلتزم أعضاؤها بدفعها. وتغطي الأموال التي تُحصل من الأعضاء أجور المتفرغين من الأعضاء للعمل بالنقابة وتكاليف مؤتمرات الأعضاء، بالإضافة إلى ما يُنفق على بعض الخدمات مثل مدفوعات الإضراب والدورات التعليمية.

وتتكون نقابة العمال من مركز رئيسي على المستوى الوطني يتبعه عدد من الفروع في المناطق أو الضواحي، التي يتولى أعضاؤها إدارة شؤون النقابة في المنطقة أو الضاحية. وتدير شؤون النقابة سكرتارية عامة، يرأسها رئيس منتخب لديه مساعدون على المستوى الوطني، وإدارات تتولى الشؤون المالية وشؤون العضوية والبحوث والتدريب والأمور الأخرى. ويختب أعضاء النقابة اللجنة التنفيذية التي تدير النقابة، وتؤكد من أن سياسات النقابة المقررة تُوضع موضع التنفيذ، ويستطيع أعضاء النقابة التأثير في السياسة عن طريق تقديم حلول إلى اللجنة التنفيذية، أو إلى المؤتمرات العامة للنقابة حيث تتم مناقشة سياسة النقابة والتصويت عليها.

نقابات الحرفيين:

تم تأسيس نقابات العمال الناجحة من قبل عمال حرفيين مثل عمال المصانع. وفي المملكة المتحدة تشكلت نقابات الحرفيين في القرن الثامن عشر الميلادي. وقد حد أعضاء هذه النقابات من عرض مهاراتهم ذات القيمة عن طريق تحديد عدد الصبية الذين يدربونهم، بهدف تقوية نفوذ أصحاب الحرفة في موقفهم التفاوضي مع أرباب العمل. وقد ضعفت هذه النقابات أثناء الثورة الصناعية، بعد أن أنهت هذه الثورة العديد من الحرف القديمة، بما استحدثته من أساليب عمل جديدة يقوم بعضها على أعمال لا تحتاج إلى مهارة، بينما يلزم للأخرى أعمال تتسم بشيء من المهارة. وقد لجأت هذه النقابات إلى توسيع قاعدة عضويتها، فضمت إليها عمالاً غير حرفيين.

النقابات العامة:

ينتمي العديد من أعضاء النقابات في بريطانيا إلى النقابات العامة التي تقوم بدور رئيسي في توظيف أعضائها في مجالات صناعية متنوعة وفي عديد من المهن المختلفة. وتعتبر نقابة النقل والعمال العامة من أكبر النقابات في القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين، وكانت تمثل العمال الذين ليس لهم حرفة خاصة أو مهارة معينة.

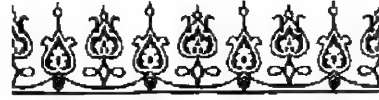
النقابات الصناعية:

تهدف هذه النقابات إلى تعيين جميع العاملين في صناعة معينة بغض النظر عن العمل الذي يؤدونه. وتبدو مزايا النقابة الصناعية في توفيقها بين النقابات المختلفة في الشركة الواحدة بجانب تيسير الحوار مع الإدارة. ويوجد العديد من النقابات الصناعية في ألمانيا وكذلك الدول الإسكندنافية.

نقابات ذوي الياقات البيضاء:

قللت التقنيات الحديثة والتطورات التي حدثت في الصناعة من نسبة العمال الذين يعملون بأيديهم، وبالمقابل زادت نسبة العمال ذوي الياقات البيضاء (وهم العمال الذي يؤدون أعمالاً كتابية وأخرى غير يدوية). مثل هؤلاء العمال الذين يعملون في الحكومات المحلية والمدرسين، لديهم نقابات عمالية جيدة التنظيم. وقد

لا يُطلق على التنظيمات في مهن أخرى نقابات عمال، ولكن هذه التنظيمات تعمل بتنظيم مشابه لهذه النقابات في الدفاع عن حقوق الأعضاء المتضمن إليها.



الهبة Donation

الهبة تمليك عَيْن أو ذات بلا عوض (مقابل) وقد تكون بعوض. والصدقة والهبة من الهبة إلا أنهما يختلفان عنها بأنهما لا تنطبق عليهما شروط الهبة وأحكامها الشرعية.

والهبة منها ما هو لازم مثل زكاة الأموال التي تقوم بها سبل حياة العاجزين ومنها ما هو مندوب لما فيه من إيجاد التكلف والتحاب. والهبة من المندوب لقوله صلى الله عليه وسلم: (تهادوا تحابوا) (رواه الإمام مالك في الموطأ). ولا بد أن تكون النية خالصة لله وليس من وراء الهبة غرض خبيث.

للهبة أركان لا بد من توافرها حتى تصح شرعاً، وهي: - الواهب والموهوب له والموهوب نفسه والصيغة. الواهب هو المالك الذي يريد أن يملك الموهوب له شيئاً. أما الصيغة فهي الكلام المصاحب لذلك كقول الواهب: وهبت لك كذا بلا عوض، أو على أن تعوضني كذا.

ليس للواهب أن يرجع في هبته إلا في أمور مشروطة مفصلة في المذاهب الفقهية.

قد تكون الهبة في مقابلة عوض مالي كأن يقول الواهب: وهبت لك داري هذه بشرط أن تعوضني عنها ألف ريال أو نحو ذلك. وفي مثل هذه الحالة، تعتبر بيعاً وتنطبق عليها الأحكام الشرعية للبيع ولا خلاف بينهما إلا من حيث الصيغة في قوله: وهبت لك بدلاً من: بعثتك.

لا يعتبر تمليك الانتفاع الموقوف هبة وإن طال أمده، وذلك لانتفاء ركن الصيغة الذي لا تصح الهبة إلا به. ويسمى هذا النوع من التمليك العارية ولها أحكامها الشرعية أيضاً.

هجرة البشر Immigration

هجرة البشر الانتقال إلى بلد أجنبي من أجل العيش والاستقرار فيه. وعلى امتداد التاريخ، انتقل الناس من بلد إلى آخر لأسباب كثيرة. فقد يسعى المهاجرون لعمل أفضل، أو بحثًا عن أراضٍ جديدة لزراعتها، أو هروبًا من الاضطهاد بسبب العقيدة الدينية أو السياسية. لقد فرت أعداد كبيرة من الناس من مواطنها بسبب الكوارث مثل: المرض أو المجاعة أو الحرب. فالخروج من البلد الأم للاستقرار في بلد آخر يسمى هجرة .

آثار الهجرة

آثارها على الأفراد:

يعاني كثير من المهاجرين صعوبة التلاؤم مع طرق الحياة الجديدة، إذ يتعين على المهاجرين تعلم لغة جديدة وتقاليد جديدة. وتسمى العملية التي يتكيف بها الناس مع حياة مختلفة بمائلة . والمهاجرون الذين تتم مائلتهم تمامًا قد تنقطع بهم السبل بين العادات القديمة والطرق الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، فقد تنشأ مشاكل بين الآباء والأبناء إذا ما تلاءم الصغار بشكل أسرع من الكبار، ويتلاءم كثير من المهاجرين بيسر إذا ما أقاموا بالقرب من مواطنين آخرين من نفس بلادهم. فبمرور الزمن تمخضت مدن كبيرة عديدة عن مناطق عرقية مجاورة لها، كان أغلب سكانها من المهاجرين من نفس البلد أو من بلدان مجاورة. وقد كان الطرف الشرقي من لندن مستوطنًا لمجموعات عرقية مختلفة منذ القرن الثامن عشر الميلادي، حيث عاش فيه اللاجئون الهوكتوت، وهم البروتستانت الفرنسيون، وخلفهم العمال الأيرلنديون الذين بنوا أحواض السفن ولاجئون يهود من أوروبا الشرقية وأخيرًا جاء إليه مهاجرون من بنغلادش سعيًا وراء فرص العمل. وكذلك تمخضت كل من مدن أدليد وملبورن وسيدني في أستراليا عن مناطق عرقية أيضًا. وقد يعاني المهاجرون، مثلهم مثل غالبية مجموعات الأقليات، معاملة غير عادلة في السكن والتوظيف، وتعيش أعداد كبيرة من القادمين الجدد في الأحياء الفقيرة المزدهمة. ولا يجد الكثيرون منهم سوى أعمال صعبة تستغرق ساعات طويلة وأجورًا منخفضة وظروف عمل سيئة، ويزداد امتعاض المهاجرين عادة في أوقات الكساد الاقتصادي عندما تقل فرص العمل .

آثارها على الدول:

يحدث النزوح الواسع في أغلب الحالات من الدول التي تعاني الكثافة السكانية والبطالة والفقر. فالنزوح يساعد في تخفيف تلك المشاكل، إلا أنه قد يسبب صعوبات أخرى، فمثلاً، ترك آلاف من العلماء العرب بلادهم للبحث عن فرص أفضل في أوروبا وأستراليا والولايات المتحدة وغيرها، وتؤدي هذه الحركة التي تُسمى هجرة العقول إلى تردي العلوم والصناعة في العالم العربي، وكذلك تعاني الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أيضاً هجرة العقول .

سياسات الهجرة

يتوقف المدى الذي يسمح به أي بلد من الهجرة إليه على حاجة ذلك البلد لجذب مواطنين جدد. فكل من أستراليا وكندا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا كانت بحاجة إلى مهاجرين خلال القرن التاسع عشر الميلادي بصفة خاصة. فقد كانت بلاداً نامية وبها مساحات شاسعة للمستوطنين الذين رغبوا في العمل في الزراعة والتجارة والصناعة. بيد أنه بحلول السنوات الأولى من القرن العشرين، كانت هذه الدول قد وضعت قيوداً على أعداد وأصول المستوطنين. فقد ضغط المستوطنون المقيمون نتيجة إحساسهم بأنهم أصبحوا مهددين بأفواج من الناس تتدفق وكأنها تسلبهم فرصهم في العمل.

يتعين عادة على الشخص الراغب في الهجرة إلى بلد ما أن يكون لديه جواز سفر من بلده، وقد يحتاج لتأشيرة دخول ورخصة عمل من البلد الذي يرغب في القدوم إليه. ويشترط في بعض البلدان العربية وآسيا الوسطى، وبعض بلاد أوروبا الشرقية أن تكون لدى الشخص تأشيرة خروج لمغادرة البلاد. تعتمد الهجرة إلى كثير من البلاد الآن على نظام الحصص التي تحدد عدد المهاجرين من أي بلد أو منطقة معينة. ويتأهل المهاجرون على أساس الأفضلية وغالباً ما تحسب بنظام النقاط. تعطى أفضل النقاط للمهارات الفنية والعمر ومستوى التعليم والمعرفة اللغوية ولعوامل شخصية أخرى من المهاجرين على أساس العلاقات الأسرية. وينبغي أن يكون المهاجر على علاقة وثيقة بمواطن أو مقيم دائم في البلد الذي يرغب دخوله.

ويُقبل اللاجئون أيضاً مهاجرين على أساس الحصة. ولدى بلاد مثل أستراليا أيضاً فئة تسمى رجال الأعمال؛ أي أناس يعتزمون تأسيس أعمال تجارية. والهجرة إلى البلاد الأوروبية الصناعية حيث تكتظ مدن كثيرة بالسكان بصفة عامة أكثر تقييداً بالرغم من أن هناك شروطاً أقرتها المجموعة الأوروبية تتيح للناس الانتقال بين دول المجموعة الأوروبية لأغراض العمل. وينتقل كثير من الأوروبيين الجنوبيين إلى مناطق صناعية في شمال أوروبا بغرض العمل. وتقتصر المملكة المتحدة الهجرة على ذوي القربى وعلى أناس موجودين في البلاد من قبل وعلى عدد معين من اللاجئين. إلا أنه يسمح عموماً لمواطني جمهورية أيرلندا بالإقامة في المملكة المتحدة ولهم حرية التنقل بين البلدين .

لدى إسرائيل سياسة هجرة فريدة من نوعها. فهي تسمح لأي يهودي من أية جهة في العالم بدخول أرض فلسطين المحتلة والحياة فيها، ومصادرة الأراضي من العرب لاستيعاب المهاجرين. وقد وصل حوالي مليون يهودي إلى فلسطين خلال العشرين سنة الأولى بعد قيام الدولة سنة 1948م. كما جلب كثير منهم أيضاً أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م). وهاجرت إليها في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أعداد كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ومن شرق أوروبا، وأكثر من نصف الإسرائيليين في الوقت الحاضر أتوا من بلاد أخرى .

اندماج المهاجرين

كيف يصير المهاجر مواطناً . يسمى الإجراء القانوني الذي يكتسب شخص بمقتضاه حق المواطنة في بلد جديد التجنس. ولكل بلد نظمه الخاصة به، إلا أنه إجمالاً يتعين على طالب التجنس أن يكون مقيماً هناك لعدد محدد من السنين .بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المهاجر أن يدلل على قدر من المعرفة بلغة وتاريخ وتقاليد البلد الذي يرغب أن يكون مواطناً فيه. ويؤدي المهاجرون قسم الولاء لبلدهم الجديد، وقد يُفرض عليهم التنازل عن جنسيتهم الأصلية .

برامج الدمج:

يواجه المهاجرون في كل البلاد مشاكل الاستقرار في محيطهم الجديد، وتزداد هذه المشاكل عندما يتعين على الجدد التعامل بلغة مختلفة وثقافة غير مألوفة لديهم. وقد أوليت هذه المشاكل عناية خاصة في بلاد مثل أستراليا، حيث جاءت أعداد

غفيرة من المهاجرين من شمالي وشرقي أوروبا والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا. وتمول الحكومة الخدمات لإزالة الحواجز التي تعوق مشاركة المهاجرين في المجتمع الأسترالي، تبدأ هذه الخدمات بالإرشاد قبل وصول المهاجرين إلى البلاد. وتشمل الخدمات فيما بعد توفير المستشفيات والشقق السكنية لهم. فضلاً عن ذلك، تقدم شبكة الهاتف للمهاجرين، رغم اتساع البلاد، خدمات الترجمة لأكثر من 100 لغة، وتتيح برامج التعليم فرص تعلم اللغة الإنجليزية للكبار من المهاجرين، كما تنظم صفوف خاصة لتعليم اللغات للأطفال في سن الدراسة.

نبذة تاريخية

النزوح:

في العصور المبكرة، حين انتقلت جماعات من الناس بحثاً عن موارد أفضل للغذاء، أو طقس معتدل ولتجنب القمع، نزحت بعض الجماعات من الناس آلاف الكيلو مترات بحثاً عن مواطن جديدة. والنورمنديون الذين غزوا إنجلترا سنة 1066م هم في الأصل من الفايكنج الذين جاءوا من إسكندينايا واستقروا في شمالي فرنسا، وانتقلت قبائل البانتو في إفريقيا من بحيرة فكتوريا نحو الغرب إلى داخل الكونغو في العصور الوسطى. وتنقلوا على مدى 600 سنة تلت نحو الجنوب حتى وصلوا إلى ناميبيا في الوقت الحاضر.

أدى كثير من النزوح إلى المزيد منه و إلى تقلبات هائلة في السكان. وعادة ينزح أكثر الناس فقراً في مجموعات صغيرة في البلاد المكتظة بالسكان، ويسمى النزوح بين مكانين في البلد الواحد النزوح الداخلي. أما النزوح الدولي فيكون بين بلدين أو أكثر، أما النزوح عبر القارات فيتم بين قارتين أو أكثر. ويحدث النزوح القسري عندما تطرد حكومة أناساً من بلد أو تنقلهم من منطقة إلى أخرى. وتاريخ الشعب الفلسطيني حافل بأمثلة كثيرة للنزوح القسري الذي بدأ عام 1948م، حيث اغتصبت أرضهم إسرائيل ولم تكتف بذلك بل طردت أهلها منها. كما أجبرت آلاف العائلات في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين إلى النزوح من الأندلس إلى المغرب وتونس وبقية دول شمال إفريقيا.

وأجبرت أغلب الحكومات بعض الأفراد أو بعض الأقليات على النزوح. ونقلت الحكومة البريطانية المجرمين المحكوم عليهم بحدود طويلة إلى أمريكا الشمالية

وأستراليا، أسوة بكثير من الدول الأوروبية التي نقلت أناسًا من غرب إفريقيا إلى أمريكا الشمالية. وأجبرت حكومة الولايات المتحدة كثيرًا من الهنود الأمريكيين على الخروج من مناطق أرادها البيض، ونفت الحكومة السوفيتية (سابقًا) مجموعات وأفرادًا على السواء إلى سيبيريا .

1820 - 1700م مغتربون وسجناء منفيون:

توصف الولايات المتحدة الأمريكية أحيانًا بأنها أمة المهاجرين، لأنها استقبلت المهاجرين أكثر من أي بلد آخر في التاريخ، فقبل سنة 1776م، عندما أصبحت الولايات المتحدة دولة مستقلة، دخل البلاد نحو مليون مهاجر، كان أكثرهم من إنجلترا، وقد جلب هؤلاء المهاجرون الأوائل معهم اللغة الإنجليزية وتقاليد أخرى، مما شكل نمط الحياة الأمريكية. وقد جذبت أمريكا كثيرًا من المستوطنين الهولنديين والفرنسيين والألمان والأسكتلنديين والأيرلنديين.

عمد بعض المستوطنين إلى المغامرة في أمريكا. وفر بعضهم من الاضطهاد الديني، وكان كثير منهم قد صدرت في حقهم أحكام. غير أن الغالبية العظمى منهم كانت تتطلع إلى فرص اقتصادية. وكثير منهم أعيتهم الحيلة للعبور إلى أمريكا فذهبوا بعقود استخدام. فقد كان العامل يوقع على عقد بالعمل لدى أحد السادة من أربع إلى سبع سنوات لرد قيمة تذكرة سفره. إضافة إلى ذلك، أخذ آلاف السود من غرب إفريقيا مستعبدين. شرع المستوطنون الهولنديون في فلاحه مستوطنات في الكاب بجنوب إفريقيا، بيد أنه بنهاية القرن صارت المستعمرة تحت الحكم البريطاني وبدأ المستوطنون البريطانيون في الوصول في عام 1820م. وفي الهند، أسس الفرنسيون والهولنديون والبريطانيون مستعمرات تجارية، ولكن استحوذ البريطانيون على السلطة تدريجيًا في كل البلاد. وطوال السنوات المائة التالية، أخذت أسر بريطانية كثيرة في الاستقرار في الهند بوصفهم إداريين وتجارًا وأصحاب مزارع. كان أول المهاجرين الأوروبيين في الوصول إلى أستراليا نحو 760 بريطانيًا ممن أدينوا في محاكم بصحبة حراسهم من الضباط العسكريين والمدنيين. وصلوا إلى سيدني كوف يوم 26 يناير 1788م. واستمرت سفن السجناء المنفيين في الوصول إلى نيو ساوث ويلز حتى القرن التاسع عشر الميلادي. غير أنه بحلول سنة 1820م أخذت الحكومة البريطانية تشجع المواطنين الأحرار على الزواج أيضًا. رحل إلى

أستراليا أصحاب مزارع ومتقاعدون من ضباط الجيش والبحرية وعمال زراعيون ومغامرون، وقد نال هؤلاء المستوطنون الأحرار المساعدة بهبات من الأراضي. وفي سنة 1830م، كان نحو 63,000 من سجناء منفين و14,000 مهاجر حر يعيشون في أستراليا .

1820-1850م؛

بداية الهجرة الكبرى .بلغت الهجرة أعلى معدل لها خلال القرن التاسع عشر الميلادي، حيث غادر ملايين من الناس أوروبا إلى الدول النامية كالولايات المتحدة، لقد طردهم الفقر والجوع والحرب وتضاؤل الآمال في تغييرات سياسية ودينية. وخلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت الأكثرية من المهاجرين إلى أمريكا من ألمانيا وبريطانيا وأيرلندا. وعبر أكثر من مليوني فرد من الناس المحيط الأطلسي، من أيرلندا في الفترة بين 1846 و1861م بسبب المجاعة الكبرى. انجذب المهاجرون إلى الأراضي الخصبة وتوافر فرص العمل والحرية السياسية والدينية والفضاء الشاسع. وقد أسهم هؤلاء المستوطنون الجدد في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. غير أنه بحلول الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، ألحى عليهم كثير من الناس باللوم، لما حل بالبلاد من مشاكل، ودعوا لسن قوانين للحد من الهجرة. بعد عام 1830م، منح المهاجرون الأحرار إلى أستراليا إعانات على السفر. ونتيجة للتوسع غربًا وشرقًا من سيدني وقيام مستعمرات جديدة غربي وجنوبي أستراليا، تدفق مستوطنون جدد على القارة. فوصل أكثر من 200,000 مهاجر. وبين عامي 1831 و1850م، بلغ عدد المهاجرين الذين أعينوا على السفر أكثر من نصف القادمين الجدد إلى نيوساوث ويلز وجنوب أستراليا خلال تلك الفترة.

1850-1900م. التفاهت على الذهب والركود الاقتصادي:

تم اكتشاف الذهب في نيو ساوث ويلز وفكتوريا عام 1851م. فاندفع النازحون من بريطانيا والصين والولايات المتحدة، وارتفع عدد السكان من نحو 400,000 في عام 1850م، إلى أكثر من مليون في عام 1861م. واستمرت الهجرة بمعدل مرتفع خلال السنوات الثلاثين التالية حتى حدوث الركود الاقتصادي الحاد سنة 1891م. وبدأت الهجرة في مجموعات من ألمانيا في

الخمسينيات من القرن التاسع عشر الميلادي. كان نصف المهاجرين إلى كوينزلاند وجنوبي أستراليا ممن أعينوا على الرحيل، غير أن الهجرة المدعومة كانت قد أوقفت قبل الركود الاقتصادي، نتيجة لذلك فاق عدد المغادرين عدد القادمين في بعض السنين خلال التسعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي .

في نيوزيلندا، تم تأسيس أولى مستعمرات المخططات الناجحة للمهاجرين في سنة 1848م، في دندين، وفي عام 1850م، في كريستشيرش. من جهة أخرى، خلال الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، تم اكتشاف الذهب وتدافع آلاف الناس إلى مناجم الذهب. فزاد عدد السكان إلى أكثر من الضعف في سنت سنوات. وأثناء السبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي، كان جولز فوجيل رئيس وزراء نيوزيلندا مسؤولاً عن جلب كثير من المهاجرين الذين تلقوا مساعدات للهجرة إلى البلاد بينهم أعداد كبيرة من الألمان والإسكندنافيين الذين وصلوا على ظهور سفن مستأجرة لهذا الغرض .

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي موجة أخرى من المهاجرين إلى الولايات المتحدة. جاء المهاجرون الآخرون من أوروبا الشرقية وإيطاليا وروسيا بدل الجزر البريطانية أو أوروبا الشمالية. فقد هب الازدهار الصناعي في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، آلاف الوظائف الجديدة في المدن، وأدى ارتفاع معدل الهجرة إلى المطالبة بوضع قيود عليها. وفي سنة 1882م، منعت الحكومة دخول المدانين من المحاكم وغير العقلاء والمتخلفين عقلياً، أو من هم بحاجة لعون الدولة. وأوقفت الهجرة من الصين في السنة نفسها، ثم منعت بصفة دائمة في 1902م .

أدى اكتشاف الماس في سنة 1870م، والذهب في سنة 1886م، بجنوب إفريقيا لزيادة النازحين من بريطانيا إلى دخول أراضي يدعي ملكيتها الهولنديون. وكان هذا السيل من النازحين البريطانيين عاملاً مساهماً في حروب البوير والإنجليز التي دارت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين .

1900-1939م. القيود على الهجرة:

حدثت أضخم هجرة إلى الولايات المتحدة بين عامي 1890 و1930م، عندما تدفق إليها 22 مليون مهاجر. وكانت أكثرهم من اليونان والمجر وإيطاليا

وبولندا والبرتغال وروسيا وأسبانيا، وافتتح مركز استقبال للمهاجرين في جزيرة ليس بمرفأ نيويورك. وبدأت المطالبة بالحد من الهجرة تبلغ الأسماع، وأخذت النقابات العمالية زمام القيادة في الدعوة لانتهاج سياسات أشد تقييداً. فقد خشيت هذه النقابات العمالية من أن العمالة المهاجرة الرخيصة تعوق تحقيق أجور أفضل لأعضائها. وقد أدت الاعتراضات على الهجرة الآسيوية إلى ما سمي باتفاقية شرف لسنة 1907م بموجبها وافقت الحكومة اليابانية على إيقاف هجرة العمال اليابانيين إلى الولايات المتحدة، وفي عام 1917م، صدر قانون أوجب على المهاجرين البالغين سن الرشد إلى الولايات المتحدة أن يبرهنوا على معرفتهم بالقراءة والكتابة بلغة واحدة على الأقل. ومنع القانون أيضاً المهاجرين من منطقة شملت معظم آسيا وجزر المحيط الهادئ.

في عام 1921م، طبق نظام الحصص لتحديد أعداد المهاجرين من دول معينة والعدد الإجمالي لكل سنة. ثم دخل نظام الأصول القومية حيز التنفيذ في عام 1924م، وبموجبه أخذت كل قومية نسبة مئوية من 150,000 فرصة بما يعادل نسبتها المئوية من مجمل سكان الولايات المتحدة سنة 1920م. وقد رُتب ذلك لمنع أي تغيير كبير في التركيبة العنصرية والعرقية لسكان البلاد. وبدا صارت أكبر أعداد هؤلاء المهاجرين تأتي إلى البلاد من ألمانيا وبريطانيا ودول أخرى بأوروبا الشمالية والغربية. أتاح هذا النظام مضاعفة أعداد المهاجرين من أوروبا الشمالية وأوروبا الغربية، وكذلك من أوروبا الجنوبية وأوروبا الشرقية إلى أكثر من خمس مرات. واستبعد النظام المهاجرين من إفريقيا وآسيا. هذه السياسات التقييدية، إلى جانب الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، خفضت إلى حد كبير الهجرة إلى الولايات المتحدة.

بدأت الهجرة الواسعة النطاق إلى كندا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر الميلادي. وبلغت أقصاها بين عامي 1911 و1920م، عندما تدفق إليها ما يقرب من مليوني مهاجر، وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، أضحت الهجرة إلى أستراليا محكومة بقانون تقييد الهجرة 1901م، وسياسة أستراليا البيضاء. فبعد هجرة 17,000 عامل صيني إلى مناجم الذهب بين عامي 1851 و1855م، نشبت نزاعات بين الأوروبيين والصينيين زعم أنها بسبب طرق الصينيين في التنقيب

وأخلاقياتهم. زيادة على ذلك، استاء كثير من الأستراليين من توظيف القادمين من جزر المحيط الهادئ واليابانيين بمزارع السكر في كوينزلاند. وبحلول سنة 1901م، ساندت كل الأحزاب السياسية وضع تشريعات لاستبعاد المهاجرين الآسيويين، فصدر قانون بترحيل كل أهل جزر المحيط الهادئ الذين كانوا يعيشون في كوينزلاند حتى سنة 1905م. وبموجب قانون تقييد الهجرة، أجاز قرار يقضي بإبعاد أي شخص يرسب في اختبار إملأ مكون من 50 كلمة بلغة أوروبية. وكان يجوز تطبيق هذا الاختبار على أي شخص لم تبلغ إقامته خمس سنوات. وسمح للزائرين المؤقتين من الهند واليابان بالإقامة لمدة خمس سنوات .

وفي سنة 1912م، منح هذا التسهيل للصينيين أيضاً. أما قانون الهجرة النيوزيلندي لسنة 1908م، فقد خفض إلى حد بعيد من أعداد غير الأوروبيين القادمين إلى البلاد .بدأت الهجرة الميسرة إلى أستراليا سنة 1906م، فازداد عدد السكان باطراد. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، قدم 80,000 مهاجر بمقتضى مشروع حرية مرور قدامى المحاربين البريطاني. فأتى نازحون من بلاد كثيرة وكانت أعدادهم من الضخامة بحيث تركوا أثراً على المجتمع الأسترالي. فكل من ترعرع في مدينة أسترالية كبيرة اعتاد شراء الفاكهة والخضراوات من بقال إيطالي أو بائع خضراوات صيني في السوق. فقد سبق أن نشأت تجمعات للإيطاليين في حقول قصب السكر بكوينزلاند ومزارع ريفيرينا للفاكهة. وكانت هناك أعداد غفيرة من اليوغوسلافيين في مناجم الذهب بأستراليا الغربية. كان أكثر النييذ الذي تنتجه أستراليا يأتي من كروم باروسا فالي في جنوبي أستراليا التي أقامها المهاجرون الألمان. وكانت كل المقاطعات داخل أراضي أستراليا تضم هذه المجموعات من الأجانب(سابقاً) ممن حافظوا على هوياتهم المميزة .

استخدمت جنوب أستراليا نظاماً للحصة في سنة 1930م. بموجب هذا القانون، سمح بدخول البلاد فقط للناس من سلالة أوروبية نقية بدون إذن خاص، وتم طرد عدد من اللاجئين من ألمانيا النازية أثناء السنين السابقة للحرب العالمية الثانية. وكذلك فر آلاف الناس من روسيا الشيوعية وطرد اليابانيون كثيراً من الصينيين. وارتفع معدل النزوح ارتفاعاً كبيراً أثناء الحرب نفسها عندما أخرج ملايين الناس من مساكنهم، وتعين عليهم البحث عن بلاد جديدة يعيشون فيها .

1960 - 1945م. تخفيف أحكام الهجرة:

أضحت أستراليا قليلة السكان إلى حد مثير من ناحية، بسبب تدني معدل الولادة الناتج عن الكساد في الثلاثينيات من القرن العشرين، ومن ناحية أخرى، بسبب فقدان أكثر من 37,000 من المجندين في الحرب. أيدت كل الأحزاب السياسية قرار إدارة حكومة بن شيفلي العمالية بمواجهة الاحتياجات الاقتصادية والدفاعية عن طريق الهجرة المخطط لها. آوت أستراليا آلاف الأشخاص الذين فقدوا أوطانهم من أوروبا الشرقية عن طريق عدد من الاتفاقيات الدولية. وفي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، دخل يونانيون وإيطاليون أستراليا بأعداد غفيرة إما بالانضمام إلى أسرهم وإما إلى أماكن تجمعاتهم أو للعمل في الصناعة الثقيلة. وجاء كثيرون منهم من قرى أو جزر معينة، وفي تسلسل للتزوج بدأ العديد من هذه الجماعات بالاستقرار، ومن ثم ساعدوا أصدقاءهم والعائلات الأخرى على الهجرة .

في سنة 1947م، بدأت نيوزيلندا مشروعًا واسع النطاق للهجرة المدعومة. وفي الفترة من 1947م إلى أواسط ستينيات القرن العشرين، استقر ما يناهز 500,000 فرد بشكل دائم في نيوزيلندا. وفي الولايات المتحدة استهلت فترة الرخاء بعد سنة 1945م. فآدى الثراء الجديد فضلاً عن الاهتمام بآلاف اللاجئين الذي أصبحوا بلا مأوى بسبب الحرب العالمية الثانية إلى التخفيف في قوانين الهجرة وقبل دخول نحو 120,000 مهاجر كانوا من زوجات وأطفال المجندين الأمريكيين في أوروبا. زيادة على ذلك، دخل البلاد 600,000 شخص متشرد ولاجئ أكثرهم من ألمانيا والمجر ولاتفيا وبولندا والاتحاد السوفيتي(سابقاً) ويوغوسلافيا(سابقاً). وفي سنة 1952م، أجاز قانون يساند خطة الأصول القومية التي بدأ العمل بها سنة 1924م، بيد أنه قرر حصصاً لدول من آسيا ومناطق أخرى كانت مستبعدة من قبل.

استقلت الهند عن بريطانيا سنة 1947م، وقسمت البلاد إلى بلدين منفصلين الهند للهندوس وباكستان للمسلمين. نزح نحو 17 مليوناً من الناس بين البلدين، وغادر البلاد كثير من البريطانيين الذين كانوا قد اتخذوا الهند موطنًا لهم. بعد الحرب العالمية الثانية، قسمت ألمانيا إلى أربعة قطاعات تسيطر عليها الولايات

المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي (سابقاً). وبالمثل قسمت مدينة برلين، لكنها كانت تقع داخل القطاع السوفيتي (سابقاً). وتوجه كثير من الألمان الشرقيين، ممن كانوا يعيشون في القطاع السوفيتي (سابقاً) إلى برلين للهجرة إلى الغرب، وفي سنة 1956م، استخدم الاتحاد السوفيتي (سابقاً) القوة لسحق انتفاضة في المجر، مما أدى بكثير من الناس إلى مغادرة البلاد والاستقرار في دول غربية. في الخمسينيات من القرن العشرين، كانت المملكة المتحدة بحاجة لمزيد من الناس لتطوير الصناعات الإنتاجية والمواصلات والخدمات الصحية فشجعت الحكومة المهاجرين من بلاد الكومنولث وبخاصة بلاد البحر الكاريبي للاستقرار في بريطانيا.

1960م إلى اليوم، أنماط جديدة للهجرة:

في سنة 1965م، أتاحت التعديلات التي أدخلت على خطة الأصول القومية في الولايات المتحدة إعطاء حصة واحدة للنصف الغربي للكرة الأرضية وحصة واحدة للنصف الشرقي. نتيجة لذلك، تصاعدت الهجرة من الصين والهند وكوريا والفلبين وفيتنام ومن بلاد آسيوية أخرى بين أواخر الستينيات وأواخر الثمانينيات من القرن العشرين، كذلك دخلت الولايات المتحدة خلال تلك الفترة أعداد كبيرة لآتينية بطريقة غير مشروعة. وفي سنة 1986م، صدر قانون منح العفو العام الذي شمل الكثير من العمال الزراعيين الذين دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة .

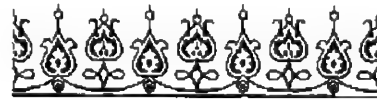
في السبعينيات من القرن العشرين، ازداد النزوح إلى أستراليا من تركيا وسوريا ولبنان والهند وفيتنام وماليزيا. غير أن كلاً من أستراليا ونيوزيلندا خفضت أعداد المهاجرين القادمين بسبب بطء النمو الاقتصادي. وبحلول أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وبالمقارنة إلى عدد السكان، أخذت أستراليا نسبة متوية من اللاجئين تفوق أي بلد آخر.

غادر كثير من اللاجئين فيتنام في قوارب صغيرة مزدحمة. جازفوا بحياتهم حين عبروا جنوبي بحر الصين - طلباً للنجاة - إلى هونج كونج وبلاد جنوب شرقي آسيا وعرف هؤلاء اللاجئين باسم أهل القوارب. وقبل كثير منهم لاجئين في أستراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرقي آسيا .

استمر اللاجئين في دخول بريطانيا من كثير من دول الكومنولث إلى أن تم فرض قيود في سنة 1962م. بالرغم من ذلك، حينما غدت كينيا دولة مستقلة سنة

1963م، جاء كثير من المهاجرين الآسيويين وعائلاتهم إلى بريطانيا بدلاً من أن يصيروا مواطنين كينيين. وفي سنة 1972م، طرد ما يزيد على 40,000 آسيوي من أوغندا بقرار من الرئيس عيدي أمين، واستقر كثيرون منهم في بريطانيا. وأدت الحرب الأهلية في باكستان سنة 1971م، إلى أن تصبح باكستان الشرقية دولة مستقلة باسم بنغلادش. وتسببت النتائج الناجمة عن الحرب وعدد من الكوارث الطبيعية في مغادرة كثير من الناس بنغلادش إلى بريطانيا وأسفر القتال في قبرص بين القبارصة اليونانيين والأتراك خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، عن الهجرة من ذلك البلد، وأثناء فترة الركود الاقتصادي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين فرضت الحكومة شروطاً مشددة لمنع دخول مزيد من الناس إلى البلاد بسبب وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والمشردين بلا مأوى من الذين هاجروا من قبل .

في سنة 1961م، أقام الاتحاد السوفييتي (سابقاً) سور برلين لمنع الناس من مغادرة ألمانيا الشرقية إلى الغرب. طوال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، قيدت الهجرة من الاتحاد السوفييتي (سابقاً) ودول أوروبا الشرقية، بيد أن سنوات الثمانينيات من القرن العشرين شهدت بزوغ حرية أوسع في كل من ألمانيا والمجر. والدليل على ذلك حدوث هجرة ضخمة في شهر سبتمبر من سنة 1989، بلغت أكثر من 40,000 مهاجر ألماني شرقي إلى المجر عن طريق تشيكوسلوفاكيا (سابقاً)، عبر كثير منهم الحدود إلى ألمانيا الغربية عن طريق الحدود. وفي أوائل تسعينيات القرن العشرين، هاجر مئات الآلاف من شرق أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى غرب أوروبا لأسباب اقتصادية أو سياسية.



هوس السرقة Kleptomania

هوس السرقة هو الفشل المتكرر في مقاومة نزوة سرقة الأشياء. ويقوم الأشخاص المصابون بهوس السرقة بسرقة أشياء لا يحتاجون إليها. وهم يقومون بالسرقة دون أن يدركوا سبب ذلك، ويقومون بذلك بصفة معتادة. ويعاني هؤلاء

الأشخاص من شعور متزايد بالقلق قبل سرقة الأشياء، ويشعرون بالارتياح أثناء ارتكابهم هذا العمل أو بعده.

ويعتبر الأطباء النفسانيون هوس السرقة إحدى علامات المرض العقلي، وقد يكون مصحوبًا باضطرابات نفسية أخرى. وقد ينتج هوس السرقة عن الرغبات اللاواعية التي تختلف من شخص إلى آخر. ويتمنى بعض هؤلاء المرضى بصورة لا واعية أن يُقبض عليهم وأن يُعاقبوا.



الوصي Guardian

الوصي شخص تُعيّنه المحكمة الشرعية لرعاية شخص آخر يُسمى القاصر، أو ممتلكات شخص آخر أو كليهما.

ويمكن تعيين وصي على قَصْرٍ (أشخاص تحت السن القانونية)، أو على مبذرين أو مجانين أو سفهاء أو أشخاص عاجزين عن رعاية أنفسهم. وتتمتع المحكمة أيضًا بحق عزل الأوصياء.

وعادة ما يكون للوصي حق السيطرة على الشخص، وإدارة أملاك القاصر. وينبغي على الوصي إعالة القاصر وتعليمه من ريع أملاكه (أي أملاك القاصر). ولا يحق للوصي جني أية مكاسب من التركة، وينبغي له الحصول على أمر قضائي قبل أن يقوم بشراء أو بيع عقارات لصالح القاصر. كما ينبغي عليه عرض قوائم تشمل جرد موجودات القاصر وحساباته المالية على المحكمة.

والطبيعي أن يكون الآباء والأمهات أوصياء على أولادهم القصر. وفي القانون الإنجليزي العام يكون الأب هو الوصي الوحيد على أولاده، غير أن هذا الإجراء بدأ يتغير بنص القانون في بعض الدول. ولأن الآباء والأمهات يصبحون أوصياء على أولادهم بدون تعيين من قِبَل المحكمة، فإنهم يُسمون أوصياء بالطبيعة، وذلك تمييزًا لهم عن الأوصياء بالقانون. والحارس القضائي هو الوصي الذي تعينه المحكمة لأغراض التقاضي.

الوصية Will

الوصية في الإسلام هبة الإنسان غيره عيّنًا أو دينًا أو منفعة على أن يملك الموصى له الهبة بعد موت الموصي. لا تصح الوصية في أكثر من ثلث المال إلا إذا أجاز الورثة ذلك، كما لا يصح أيضًا أن يكون الموصى له أحد الورثة إلا إذا أجاز الورثة ذلك. ولكل ذلك تفصيل في المذاهب الفقهية المختلفة.

للوصية أحكام تختلف باختلاف الأحوال فهي واجبة في الودائع والديون. وهي محرمة إن كانت في وجه من وجوه الفساد، ومندوبة إذا تعلقت بحقوق الله في الكفارات والزكاة والفدية وغير ذلك. وهي مكروهة إن زادت على ثلث المال.

للوصية أركان لا بد من توافرها حتى تصح شرعًا، وهي: موص، وهو صاحب المال الراغب في الوصاية، وموصى له وهو الشخص المخصوص بالوصية، وموصى به وهو الوصية نفسها، وصيغة يعرف بها تحديد الوصية.

قد يُوصي موص بالحج أو القراءة على قبره وغير ذلك من الأمور، فما كان منها خيرًا وفي إطار المباحات فينفذ وما كان غير ذلك فيُمنع تنفيذه.

من الوصية أيضًا تحديد اسم وصي معين يقوم بتصرف شؤون الورثة بعد موت مورثهم، وله تفصيل في المذاهب تعتقد بها أحكام شرعية محددة.

تُعرف الوصية في القوانين الوضعية بأنها وثيقة يُتصرف بموجبها في أملاك الشخص بعد وفاته. ويُسمى الشخص الذي يترك الوصية الموصي إذا كان رجلاً، والموصية إذا كانت امرأة. كما تسمى الممتلكات الشخصية التي تُترك بالوصية توريثًا بوصية، أو تركة أما الممتلكات التي تُترك بالوصية، فإنها تُسمى هبة بوصية.

تُعَدُّ الوصايا عمومًا بوساطة المحامين؛ الذين يمكنهم التأكد من استيفاء المتطلبات القانونية الرسمية للوصايا. كما يجب أن تُحرر الوصايا كتابة، وأن تكون مجهزة بتوقيع الموصي أو الموصية والشهود.

إن لكل بلد قوانينه الخاصة التي تنظم الوصايا. وتتطلب بعض القوانين أن يكون هناك شهود للوصايا، بينما بعضها الآخر لا يتطلب ذلك. وقد يختلف أيضًا عدد الشهود المطلوبين. كما أن بلدًا عديدة، لا تسمح للشهود بالاستفادة من

الوصية. وتقبل بعض البلدان - مثل أسكتلندا - الوصية المكتوبة بخط يد واضعها، وغير الموقعة من شهود.



وضع اليد Occupancy

وضع اليد وسيلة قانونية يحصل بموجبها شخص أو دولة على حق قانوني لامتلاكه شخص آخر. وقد تم الاعتراف بالتملك بوضع اليد أولاً في القانون المدني لروما القديمة. وأصبح فيما بعد جزءاً من القانون الإنجليزي العام.

وللحصول على حق قانوني لامتلاك شيء بوضع اليد، يجب أن يملك شخص أو دولة هذا الشيء بنية الاحتفاظ به. وفي بعض الأماكن يمكن أن يصبح من يقبض على حيوان متوحش ويحتفظ به مالكا له. وفي عام 1609م، طالب المستوطنون البريطانيون بامتلاك بريطانيا لبرمودا بوضع اليد حيث إنه لم يكن بهذه الجزر سكان آخرون. وأحياناً يطلق هذا المصطلح للإشارة إلى امتلاك عين ما بالقوة أي بحجة طول بقاء الشخص فيها أو خدمته بها أو مشاهدة الناس له بتردده عليها حتى وإن كانت هذه العين ملكاً لشخص آخر. من أمثلة ذلك اعتراف بعض القوانين في بعض البلاد العربية الآخذة بنظم قانونية غريبة، بأحقية احتفاظ واضع اليد على مسكن أو أرض زراعية أو عين ما وعدم تمكين صاحبها الفعلي منها لا لشيء إلا بسبب وضع اليد، بل إن القانون أحياناً يُمكن شاغلها منها حتى لو طلب المالك الحقيقي الانتفاع بها، وقد يتعدى ذلك إلى عدم تمكّن المالك من إخراج المستأجر من العين المستأجرة إلا إذا تنازل له المالك عن جزء منها يصل في كثير من الأحيان إلى النصف، ومن هنا نشأت آلاف المشاكل - خصوصاً في الأراضي الزراعية - وعمت آلاف القضايا ودخلت أبواب المحاكم التي تحاول أن تفصل في هذه القضايا الشائكة التي لا تحترم الملكية ولا تقدرها.



الوكيل المفوض Agent

الوكيل المفوض الشخص الذي يمثل شخصاً آخر في الأمور القانونية، أو التجارية، أو الأمور الأخرى. ويسمى الشخص الذي يوظف الوكيل الموكل. وإذا تصرف الوكيل ضمن حدود السلطة المخولة له من قبل موكله، فإن الموكل يكون ملزماً بهذا التصرف وكأنه قام به بنفسه.

يمكن أن تكون سلطة الوكيل محددة أو ضمنية. وتتضمن السلطة المحددة القيام بما يطلبه الموكل تماماً. أما السلطة الضمنية، فإنها تعني فعل كل ما يُعد جزءاً من واجبات الوكيل، نيابة عن الموكل.

إذا سمح الموكل لوكيله بأن يبدو وكأنه مخول بسلطة أكبر من السلطة الحقيقية، فإن الموكل يكون ملزماً بما يفعله الوكيل. وفي حالة تصرف الوكيل بدون تفويض، فإن الموكل لا يكون ملزماً، إلا إذا استفاد من التصرف، أو وافق عليه بطريقة أخرى. وإذا لم يوافق الموكل على التصرف، فإن الوكيل يكون مسؤولاً عن دفع الأضرار للشخص الذي أساء إليه.



وكيل النيابة Procurator fiscal

وكيل النيابة موظف مسؤول في السلك القضائي في البلاد التي تعمل بنظام النيابة القضائية. يتولى وكيل النيابة تحريك الدعوى القضائية نيابة عن النائب العام والمحامي العام. وهما أرقى مناصب الهيئة القضائية في هذا النظام. ويقوم النائب العام بالإشراف على هذه الخدمة التي يشغل وظائفها على المستوى المحلي قانونيون يُعرفون باسم وكلاء النيابة. وتقوم الشرطة بالتحقيقات في الجرائم، وتتقدم بتقارير إلى وكيل النيابة المحلي، الذي يقرر ما إذا كان يجب إقامة الدعوى القضائية في المحكمة الجزئية أو محكمة المقاطعة، أو أي تقسيم إداري مشابه.

يقوم وكلاء النيابة بالتحقيق في الجرائم المختلفة ويرفعون التقارير في بعض الحالات إلى السلطة الأعلى في السلك القضائي.

فهرس المحتويات

5.....	المقدمة
7.....	Civil service الخدمة المدنية
9.....	Youth service خدمات الشباب
13.....	Land tax الخراج
15.....	Hijacking خطف الطائرات
16.....	Treason الخيانة العظمى
17.....	Nursing home دار رعاية المسنين
20.....	Social Darwinism الداروينية الاجتماعية
21.....	Motivation الدافع
24.....	Constitution الدستور
26.....	Levellers دعاة المساواة الاجتماعية
26.....	Suit الدعوى
27.....	Class action الدعوى بالنيابة

28.....	Product liability suit	دعوى المسؤولية القانونية للمنتج
29.....	Malpractice suit	دعوى الممارسة الخاطئة
29.....	Dictatorship	الديكتاتورية
30.....	Social role	الدور الاجتماعي
31.....	Police state	الدولة البوليسية
32.....	Democracy	الديمقراطية
40.....	Debt	الدين
42.....	Slavery	الرق
52.....	Censorship	الرقابة
55.....	Encumbrance	الرهن
55.....	Mortgage	الرهن العقاري
57.....	Marriage	الزواج
66.....	Prison	السجن
83.....	Prison hulks	السجون العائمة
84.....	Burglary	السطو
84.....	Power	السلطة
86.....	Child abuse	سوء معاملة الأطفال
88.....	Witness	الشاهد
89.....	Queen's evidence	شاهد الملك

89.....	Riot	الشغب
95.....	Affidavit	الشهادة الخطية المقرونة بقسم
96.....	Deed	الصك
97.....	Tort	الضرر
97.....	Subpoena	طلب الحضور
98.....	Mayhem	العاهة المستديمة
98.....	Contract	العقد
100.....	Sentence	العقوبة
102.....	Capital punishment	عقوبة الإعدام
104.....	Punishments in Islamic Fiqh	العقوبة في الفقه الإسلامي
110.....	Domestic violence	العنف المنزلي
112.....	Fine	الغرامة
112.....	Brainwashing	غسيل المخ
113.....	Fascism	الفاشية
118.....	Segregation	الفصل الاجتماعي
125.....	Philanthropy	فعل الخير
126.....	Minor	القاصر
127.....	Judge	القاضي
130.....	Law	القانون

149.....	Ex post facto	قانون الأثر الرجعي
150.....	Habeas corpus	قانون الإحضار
150.....	Equity	قانون الإنصاف
152.....	Statute of limitations	قانون التقادم
153.....	Common law	القانون العرفي
153.....	Civil law	القانون المدني
154.....	Murder	القتل
155.....	Manslaughter	القتل الخطأ
156.....	Jurisdiction	القضاء في الإسلام
159.....	Children's laws	قوانين الأحداث
160.....	Fugitive slave laws	قوانين الرقيق الهارب
161.....	Race relations laws	قوانين العلاقات العرقية
161.....	Bonding	الكفالة
162.....	Bail	كفالة إطلاق السراح
163.....	Guarantee	كفالة المدين
164.....		لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
164.....	United Nations Commission on Human Rights	
164.....	Refugee	اللاجئ
166.....	Code	مجموعة القوانين

167.....	Inquisition	محاكم التفتيش
168.....	Trial	المحاكمة
173.....	Lawyer	المحامي
174.....	Solicitor	محامي الإجراءات
174.....	Taboo	المحظور
175.....	Court	المحكمة
184.....	Juvenile court	محكمة الأحداث
	European Court of Human Rights	المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
185.....		
186.....	Court-martial	المحكمة العسكرية
187.....	Jury	المخلفون
189.....	Police laboratory	مختبر الشرطة
194.....	Human Rights Watch	منظمة مراقبة حقوق الإنسان
194.....	Pension	المعاش
197.....	Annuity	المعاش السنوي
198.....	Handicapped	المعاقون
204.....	Concentration camp	معسكر الاعتقال
205.....	Expenditure	النفقة
208.....	Guilds	النقابات

211.....	Trade unions	نقابات العمال
215.....	Donation	الهبة
216.....	Immigration	هجرة البشر
227.....	Kleptomania	هوس السرقة
228.....	Guardian	الوصي
229.....	Will	الوصية
230.....	Occupancy	وضع اليد
230.....	Agent	الوكيل المفوض
231.....	Procurator fiscal	وكيل النيابة



بسم الله

المركز الثقافي الآسيوي

■ مؤسسة بحثية مستقلة، تتبع جمعية خريجي معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، تخضع لقانون الجمعيات الأهلية المصري، مشهرة في وزارة التضامن الاجتماعي برقم 1328 لسنة 2002م.

■ يتكون المركز الثقافي الآسيوي من الوحدات التالية :

(1) وحدة الدراسات الإستراتيجية.

(2) وحدة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية.

(3) وحدة الدراسات الإيرانية.

(4) وحدة الدراسات التركية والعثمانية.

(5) وحدة الدراسات الأرمنية والقوقازية.

(6) وحدة الدراسات اليهودية والإسرائيلية.

(7) وحدة دراسات الشرق الأقصى.

(8) وحدة دراسات الفنون والتراث.

(9) وحدة دراسات تركستان الشرقية - شينجيانج

■ يهدف المركز الثقافي الآسيوي إلى عمل البحوث والدراسات المتعلقة بقارة آسيا في النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكافة النواحي الحضارية.

■ يعمل المركز الثقافي الآسيوي على طباعة ونشر الدراسات التي تنتجها وحداته المختلفة، كذلك الدراسات التي يتقدم بها الباحثون المتخصصون في مجال اهتمامات وحدات المركز.

■ كما يقوم المركز الثقافي الآسيوي بترجمة الإصدارات العالمية الخاصة بقارة آسيا وإصدارها في نشرات خاصة.

■ يسعى المركز الثقافي الآسيوي إلى إصدار عدة سلاسل من الكتب والدوريات المتخصصة والتي تخدم الدراسات الآسيوية خاصة، والثقافة الإنسانية بشكل عام.

■ يمد المركز الثقافي الآسيوي يد التعاون للباحثين والمراكز البحثية وهيئات العلمية الأخرى، للقيام بالأنشطة العلمية والندوات والمؤتمرات وعمل الأبحاث ونشرها.

harpgeneration@yahoo.com

(002) 01229365348

